

* الكلام على قوله تعالى : واصحوا برؤسكم وأرجلكم *

قال أيضا مطبعا على قوله تعالى : " وأرجلكم (١) " .

ومن قرأ بالخفض (٢) فمنا هنا على قوله : " برؤسكم " والمراد : واغسلوا

أرجلكم .

وليس الخفض على المجاورة وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين مضمن الآخر ، والمرب ، إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ، ولكن واحد متملق جهزت ذكر أحد الفعلين وعلقت متملق المحذوف على المذكور طسى حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريك في أصل الفعل ، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر ، كقولهم : تقلدت السيف والريح (٣) وطفقتها بالتهن والماء (٤) .

قال الأمام (٥) : إنه مخفوض على الجوار ، وليس بجيد إذ لم يأت الخفض

على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصح ، وإنما هو شاذ من كلام من لا يؤبه له من العرب ، فلتحمل الآية على ما ذكره ، والله أعلم .

(١) المائدة : ٦ قطعة من أية طويلة من قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا رؤوسكم وأيديكم إلى المرافق واصحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .

(٢) حتى قراحت ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وأبو بكر ، البحر المحيط ٤٣٧/٣ .

(٣) كذا في معظم كتب النحاة ، ولم أجده في كتب الأمثال .

(٤) وهو أصل بيت لشاعر مجهول : علفتها تهنيا وماء باردا :

حتى شئت هماله عيناها .

انظر : أوضح المسالك لابن هشام ٢٤٥/١ .

(٥) لم أجده ترجعته ، ولم أدر من هو هذا الإمام ؟

« الكلام على قوله تعالى : لنسفمن بالناصية... »

وقال وقد سئل عن قوله تعالى : « لنسفمن بالناصية ناصية كاذبة (١) »

فجوابه : لم يحسن الجمع بين الناصية وناصية كاذبه خاطئه ، ولعلنا اقتصر

على أحدهما دون الآخر ؟ .

فالجواب أن الأولى ذكرت للتخصيص على الناصية المذكور الناهي وذكرت

الثانية تنبيهها بالصفة على علة الصفح ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية مسددة

صفتها ، والله أعلم .

■ الكلام على قوله تعالى : أبعث الله رسولا ■

وقال أيضا ملها على قوله تعالى : " وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم
الهدى إلا أن قالوا أبعث الله رسولا " (١) .

رسولا ، نعمت لـ " بشرا " ، والمعنى : إنكارهم بشرا موصوفا بمفصلة
الرسالة .

وقول الجرجاني (٢) أنه لا يستقيم أن يكون صفة لما يؤدى إليه أن يكون
رسولا قبل البعث ، فلا يستقيم أخذنا من أن الصفة يجب هبتها للموصوف
قبل الحكم فيلزم ذلك غلط ؟

والجواب عنه من وجهين أحدهما أن ما ذكره إنما يكون في الإبهات لا في
النفس ، والانتكار نفى ، ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم أن يقال : " ما نفى
الوجود إليه ثان " لأنه يلزمه فساد معنى : ما ذكره ، إذ لا يستقيم نفى
ثبوته ، وحمد ثبوته لا يستقيم نفى ثبوته .

وحل الإشكال من وجهين أحدهما ، وهو قول الأكثرين أن نفى الجمع
في مثل ذلك لم يرد على شيء بحد تحققه ، وإنما معنى مثل قولك : " لا تجتمع
حركة وسكون " أنك تفهم الجمع المطلق ثم نسبته إلى الحركة والسكون

(١) الاسراء : ٩٤ .

(٢) لعله يقصد عبد القادر القاهر الجرجاني صاحب أسرار الهلافة والدلائل
الابتناء وله كتاب في النحو المقتصد في شرح الإيضاح المضدى لأبي على
الفارسي حقق مؤخره الأستاذ كادلم بحر المرجان توفي عبد القاهر ٤٧١ هـ .

فوجدت العقل يلهاء ، لأنك تعقلته شيئاً ثم تفتيه فكذلك ما ذكرناه على توهم الاستحالة في أن يكون بشراً رسولاً .

وطى غذا قولهم : مستحيل اجتماع الصديقين وجميع ما يأتيك وهو لا يهم القائلون باستحالة تعقل الأمر على خلاف حقيقته .

الوجه الثاني : أن يكون ذلك متعلقاً في الذهن ، وإن كان مستحيلاً في الوجود الخارجي ، فينفى باعتبار الوجود ، وإن كان متعلقاً بشيء فمفلى هذا يكون البشر الرسول متعلقاً عندهم في الذهن ، وإنما أنكروا وجوده .

والوجه الثاني أن نعلم أن ذلك جار في النفي والإثبات ، ولا يلزم ما ذكرناه هنا ، لأن حصول الهمم مستلزم للرسالة فمعد بحث يكون رسولاً فيصح وصفه ، فلا يلزم توقف أحدهما على الآخر فيندفع الإشكال .

وحطه هؤلاء على الحال لما تخيلوا وأرتكبوا من أجل ذلك صفة مجيء الحال من النكوة (١) .

(١) ومن قال بالحالية الزمخشري في الكشاف ٤٦٧/٢ ، وأبو حيان في البحر ٨٠/٦ ، إلا أن الأخير رجح أن يكون نعتاً لبشراً " كالمصنف وكلام المصنف هنا يشعر بأنه لا يجوز مجيء الحال من النكوة والصواب أنه يجوز بقلة : -

ولم ينكر غالباً ذو الحال ان : لم يتأخر أو يخصص أو يبين وصاحبه فيه صاحب الطال نكوة قول الفاهر : -
لمينة موحشا طلل .

ولا يستقيم أن يكون عطف بيان ، لأن من شرطه أن يكون اسما غير صفة
 في الأصل ، ولا يستقيم أن يكون بدلا ، لأنه لا بد له من موصوف
 بقدر فيكون التفسير : أبعث الله بشرا بشرا رسولا فيرجع الأمر إلى
 ما كان عليه ، فإن قدر موصوف غير ذلك كان من بدل الفلظ ولا يستقيم
 فهو المصنى حمل القرآن عليه ، والله أعلم .

« الكلام على قوله تعالى : وأسروهم بغضابة »

وقال أيضا ملئيا على قوله تعالى : « وأسروهم بغضابة » (١) .

يجوز أن يكون (٢) حالا على معنى : وأسروهم متجربين (٣) فيه إما من

الفاعل (٤) أو من المفعول (٥) .

ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله ، أى كموه لأجل تحصيل المال فيه

لأنه كان على حال تقتضى التجربة كتمان خوفه من أن تهدد الأوطان من غيرهم لما كان عليه من الجمال .

ولا يجوز أن يكون تمييزا لأنه ليس من باب عشرين (٦) ولا من حساب

« حسن زيد وجهها » (٧) لما يؤول إلى أن الأسرار كان لهضاه

لا له ، وهو خلاف المعنى (٨) ، والله أعلم .

(١) يوسف : ١٩ .

(٢) أى قوله بغضابة على تأويل المصدر باسم الفاعل .

(٣) متجربين - أى بعض النسخ وهو خطأ .

(٤) أن كان من الفاعل فهو من الضمير فى « أسروهم » أى الواو .

(٥) وإن كان من المفعول فهو من الضمير (الهاء) .

(٦) أى ليس من باب تمييز المصدر .

(٧) ولا هو من باب تمييز النسبة .

(٨) المملوم فى (ج) .

■ الكلام على قوله تعالى : إني لكما لمن الناصحين ■

وقال أيضا مليا على قوله تعالى : " وقاسمها إني لكما لمن الناصحين (١) "

الظاهر في " لكما " في مثل هذا ونحوه أنه مطلق " بالناصحين " ونحوه

لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب في أن المعنى : " إني لمن الناصحين لكما "

وأن اللام إنما جئ بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين .

وأما قر الأكرهون لما فهموا من أن صلة الموصول لا يعمل فيما قبل

الموصول .

(١) الأعراب : ٢١ .

الالف واللام في قوله تعالى " الناصحين " للملء فيها أقوال ، منها

أنها أل الموصول وإذا كان كذلك أدى إلى تقديم الصلة على قوله

" لكما " على الموصول وهو غير جائز عند البصريين .

والقول الثاني : أنها ليست بمعنى الذي بل هي لام التعريف كالم

الرجل ، وينسب هذا القول للمازني .

انظر : كتاب الآيات للزجاجي ص ٤١ .

والقول الثالث : أن " لكما " في الآية ليست صلة بل هي السلام

المسمى بلام التبيين كما في سقيا لك وويل لك قال المبرد فسي

الكامل ٢٥/١ ، فأما قوله تعالى : " وقاسمها إني لكما لمن الناصحين

وكذلك : وأنا على ذلكم من الشاهدين فإنه يكون على التبيين السدي

قد بينا ذكره وهو قول البصريين أجمعين إلا أن أبا نصر الجرمي

أجاز أن يعمل لكما على ذلكم متعلقين بشيئين محدوتين دل عليهما

من الناصحين ، ومن الشاهدين .

انظر : الكامل ٢٥/١ ، أعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٠٤/١ ،

كتاب اللغات ص ٤١ .

والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزول
جزءاً من الكلمة طار كثيرها من الأجزاء التي لا يمنع التقدم ، ففسر
بينهما وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هـ منه
الصلة اسم فاعل أو فمحول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل
بجملة اسمية لتحذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة إلى التمسك .

والفارق من ذلك ، اختلفوا فقال قوم ، هو متعلق بما دل عليه " لمن
الناصحين " كأنه قيل : إني لمن الناصحين لكما لمن الناصحين فجعلوا
" لمن الناصحين المذكور تفسيراً للمحذوف المتعلق " لكما " به .

وقال قوم : هو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال : إرادتي لكما أو
تخصيصي لكما ، فكانها عندهم جملة معترضة جري بها لفرض التخصيص .
وقال قوم هو متعلق بما يتعلق به قوله : من الناصحين ، لأن مسن
الناصحين واقع خبراً متعلقاً بمحذوف باتفاق فيعلق أيضاً به " لكما " كأنه
قال : إني حاصل من الناصحين لكما فجعل المبنى على أن اللام وصلت
معنى حصول النصح للمخاطبين لا أنها متعلقة بالنصح ، وكله تمسك لا
حاجة إليه ، والله أعلم .

« الكلام على قوله تعالى : وما على بما كانوا يعملون »

وقال أيضا ملها على قوله تعالى : « وما على بما كانوا يعملون » (١)

بعد قوله تعالى : « قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون » (٢) .

إن كان المراد بالأرذلين أصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحارثتهم عندهم باعتبار صنائعهم فيكون معنى قوله تعالى : « وما على » على معنى نفى أن يفيد العلم بالصنائع أحوال أصحابها وبواطنهم أي أن الصنائع لا اعتبار بها إذا كانت الديانة مستقيمة ، ولذلك أقبحه بقوله « إن حسابهم إلا على ربي » والحساب إنما يكون باعتبار أفعال (٣) الديانات فنه على أن المراد ذلك لا غيره ، وإن كان المراد : « واتبعك الأرذلون » باعتبار أفعال الديانات إما لأن صنائعهم دلت على ذلك نفى اعتقادهم على سبيل التحكم منهم فيكون « وما على » نفيا لما أدعوا (٤) أي أن ذلك غير معلوم لي فلا يكون معلوما لكم فكانه زده عليهم ادعاهم بمعلم بواطنهم ، وأقبحه بقوله : « إن حسابهم إلا على ربي » تنبيها على أن ذلك مما لا يعلمه إلا الله .

والهاء متعلقة بـ على وما استغماية استعملت للإنكار على ما هو المعروف

منها عندهم ، والله أعلم .

(١) الضمراء : ١١٢ .

(٢) لها في (ع) .

(٣) سقطت في (ع) .

(٤) أرفع في (ب) .

الكلام على قوله تعالى : " وقد نزل عليكم في الكتاب "

وقال أيضا مليا على قوله تعالى : " وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا

سمعتم آيات الله يكرهها ويستهزؤ بها فلا تقموا معهم (١) . . .

إنما أعيد الجار والمجرور في قوله : " يكرهها " و " يستهزؤ بها "

لأنه لو حذف من الثاني لم يكن مرتبلا لوجوب (٢) الضمير فيها وقع ضمولا

ثانيا أو كالضمول الثاني لـ " سمعتم " ولو حذف من الأول (٣) لم يكن

نصا في أن الكفر متعلق بالآيات لجواز أن يكون متعلق الأول غير (٤) متعلق

الثاني لأنك لو قلت : " ضربت وأكفمت زيدا " لم يتمين أن يكون متعلق

الضرب " زيدا " وإن كان هو البتاهر .

وبعد آخره وهو أنها وقعا جميعا في سياق ما يفتر إلى الضمير فليس

لذلك في كل واحد منهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد مرتبه واستهزئ

لم يحسن إلا بإعادة الضمير فيهما ، لأن الفعل الأول هو الواقع غير أنه

فلا بد من الضمير ، والفعل الثاني مملوف عليه ، ومن حكم كل مملوف

أن يفتر إلى ما انفقر إليه المملوف طيه ، والله أعلم .

(١) النساء : ١٤٠ .

(٢) فقط في (ج) .

(٣)

(٤) . . . (ب) .

(٥) . . . (ج) .

* الكلام على قوله تعالى : وثقينا على آثارهم بحميس ابن مريم *

وقال أيضا ممليا على قوله تعالى : " وثقينا على آثارهم بحميس ابن مريم
مصدق لما بين يديه من التوراة " وأميناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدق لما
بين يديه من التوراة (١) .

إنما أعيد لفظ التوراة لأمرين أحدهما التعليل المعروف في مثل قوله
تعالى : " وأوحى الله إن الله حق ربهم " (٢) وقول الشاعر (٣) :
لا أرى الموت يسبق الموت شيئا :

الثاني : رفع اللبس ، لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه
غير التوراة ، من الآثار والهدى والنور فكان لفظ التوراة أرفع لللبس ،
والله أعلم .

(١) المائدة : ٤٦ .

(٢) وفي النسخ إلى الله إن الله ولعله تحريف .

(٣) أبو سواد بن هدي ومنسب لأمية بن أبي الصلت .

انتار : الخزانة ١٨٣/١ وهو من شواهد الكتاب ١٢٢/١ .

ومجازه : نفس الموت ذالشيء والفقير .

الإملاء على المفضل

" ما يتعلق بكتاب الفصل من هذه الأمالي "

* * الكلمة * *

قال الشيخ رحمه الله بدمشق سنة عشرين وستمائة مملها على قول الزمخشري
في الفصل " الكلمة " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع (١) .
الأولى أن يقال : " اللفظ الدال " ، لأن قوله اللفظة إما أن يريد به
اللفظ باعتباره حقيقة من غير قصد إلى تمييز منه كالضرب ، وإما أن يريد
التمييز منه كالضربة (٢) .

(١) الفصل ص ٦ .

(٢) قال المصنف في الإيضاح " فروع للفصل " ٥١/١ . وقوله : " اللفظة "
إن أراد أقل ما يطلق عليه اللفظ كصيه ففاسد ، لأن أقله حروف
واحد ، وإن أراد به عددا مخصوصا ينتهي إليه فليس مشعرا به .
وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال .
الإيضاح : ٥١/١ .

وجه الاعتراض أن الزمخشري رحمه الله عرف الكلمة بقوله : هي
اللفظة الدالة فأدخل التاء في خبر المبتدأ ليطابق الخبر المبتدأ فهي
التأنيت وكان بإمكانه أن يقول : الكلمة هي اللفظ الدال بدون مطابقة
كما هو الحال عند كثير من النحويين فغلا فرق بين أن يقول : الكلمة
هي اللفظ وبين أن يقول : الكلمة هي اللفظة - لأن اللفظ في المعنى
ملفوظ وهو في الأصل مصدر فكما يجوز أن تقول : امرأة صوم ورجلان
صوم ورجال صوم فكذلك يجوز أن تقول : الكلمة هي اللفظ بدون
تاء .

انظر : الرضى على الكافية ٥/٤/١ مع مزيد من التوضيح .

فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة فكما لا تطلق الضربة
على معنى الضرب فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ .

وإن أراد به معنى الضربة ، فليس بمستقيم ، لأنه لا بد من تحقيق
تمييزها كميز مدلول الضربة والجلسة .

وإذا لم يكن بد من تمييزها فكل ما يقدر تمييزها به إن كان منتهى ما يمكن
تقديره في الزيادة ورد عليه ما دونه ، وإن كان منتهى القلة ورد عليه ما فوقه
وإن كان متوسطا ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعا ، فإنه إن قدر اللفظة مثلا
بما هو عشرة أحرف ورد عليها ما دونها ، وكذلك الباقي ، والله أعلم .

* * * الملبس * * *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشر (١) على قول الزمخشري

فأنه موضوع للجنس بأمره (٢) .

قوله هذا (٣) " غير مستقيم ، لأنه إما أن يريد أنه موضوع له باهتبار

معوله للجنس فليس كذلك ، فإن قولنا : " أسامة " لا يدل على ذلك ، وأضما

أن يريد أنه موضوع لكل واحد من أفعاله فهو أيضا غير مستقيم لأن الموضع

يراد فيه تبيين وجه علميته ، وما ذكره تقرير للشبهة الواردة على

علميته ، والله أعلم .

(١) أي بعد ستائة .

(٢) الذي في الفصل ص ٦ " فإن الملبس فيه للجنس بأمره " وقوله : " وما

لا يتخذ ولا يؤلف أي " من الأعلام " فيحتاج إلى تمييز بين أفعاله

كالداير والوحوش وأحاش الأرض وغير ذلك إلى أن قال : فإن الملبس الخ

فالضمير في قوله : فانه ، راجع إلى الأعلام المذكورة في الكلام ، المراد

بها الدائر والوحوش وأحاش الأرض .

(٣) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

• • التواضع • •

وقال أيضا ملها بدمشق ثمان عشرة (١) على قوله (٢) في التواضع :
 " هي الأسماء التي لا يصحها الاعراب إلا على سهيل التبع لغيرها (٣) " فيمر
 جهدا لوجهين ، أحدهما أنه ذكر لفظ التبع فيه (٤) ، ومن جهل التواضع
 جهل التبع (٥) .

والآخر ، أنه يمتنع بما يتوقف عليه ، لأن الفرض أن يعرف التواضع
 فيعطى اعراب متبوعه ، فإذا عرفناه باعراب متبوعه ، جز ذلك إلى الدور (٦) .

(١) أي بحد ستائة .

(٢) أي الزمخشري .

(٣) الفصل ص ١١٠ .

(٤) صاقت في (ب) .

(٥) يريد أن يقول أنه كان ينهض للزمخشري قبل أن يتحدث عن التابع أن
 يعرف ما هو المقصود بالتابع ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره
 كما يقولون ، و كل هذه الاعراضات هي من وجهة منطقية أكثر منها
 نحوية .

(٦) وعو الرجوع إلى حيث بدأ ونحو من تمهيرات المنطقة .

وقد عرف المحقق التواضع بقوله : " كل ما كان باعراب سابقة " قال
 الرضي في شرح الكافية ٢٩٨/١ قوله : " كل ثان -- يشمل التواضع
 وغير المبتدأ وكل ما أصله غير المبتدأ كخبري كان وإن وأخواتها ويشمل
 الحال وثاني مفعولي أعطيت .

قوله : باعراب سابقة يعني الكل إلا غير المبتدأ وثاني مفعول

أهليت والحال عن المنسوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن
المنسوب كحجرتنا الأرض عيونا .

وعند المصنف أنه يخرج هذه الأسماء كلها ، لأن ارتفاع المبتدأ من
جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة كونه خبرا فلذلك قال نسي
التميز : من جهة واحدة ليخرج بذلك الأسماء المذكورة .

واعترض الرضى بأن رفع المبتدأ والخبر من جهة واحدة لا من
جهة مختلفة كما زعم المصنف لأن رفعهما من جهة كونهما عدتي الجملة
مكلا قال : الرضى على الكافية : ٢٩٩/١ .

« لماذا لم يقولوا : إذ زيد قام ؟ »

وقال أيضا مليا بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قول الزمخشري " وقد

استبحوا " إذ زيد قام (٢) .

" قال الشيخ (٣) " ، لأنه يلزم منه تفسير (٤) غير الجملة الاسمية من

الاسم إلى الفعل من غير قاعدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : " إذ زيد قام "

فهم منه ما يفهم من قولك " إذ زيد قام " وليس كذلك " زيد قام " من غير " إذ "

لأن هذا التفسير لفرض إعادة الضم ، ولا يفيد الخبر إذا كان اسما فلا يلزم

من صحة تفسير الخبر إذا كان اسما لفرض مستقيم ، صحة تفسيره لا لفرض

مستقيم .

فان قيل : فقد قالوا : " إذا زيد يقوم (٥) ولم يستبحوا ؟

فالجواب : أن ذلك غير لازم ، لأن المذهب المعمول (٦) أن " إذا " لا تقع

(١) بعد ستائة .

(٢) الفصل ص ١٢٠ .

(٣) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

(٤) تفسير في (ب) وهو تحريف .

(٥) في (ب) إذ زيد يقوم مكان " إذا " وهو تحريف بدليل الآتي بعدنا .

(٦) وهذا المذهب المعمول به — هو مذهب سيده أي كون ما بعد إذا لا

يكون إلا فعلا فزيد في قولك : إذا زيد يقوم فاعل لفعل وليس بمبتدأ

عند سيده الكتاب ٣ / ١١٦ ، لأن " إذا " تتضمن معنى الشرط .

والجزء لا يكون إلا بالأفعال هذا حجة

بمدها إلا الفصل "ف" زيد "فاعل وليس مبتدأ" و"يقوم" مفسر
 للفعل المحذوف حتى لو جعل في موضعه اسما لم يجز ، فلا يرد على
 هذه القاعدة أصلا لأنه واجب أن يكون فعلا وواجب أن يكون الاسم قبله
 فاعلا لأمر مناسب وهو اقتضاه الفصل وتفسير المحذوف بفعل بمده الاسم .
 فان قيل : فقد قيل : إن زيد بمده "إذا" مبتدأ وما بعده خبر
 فكيف استقام ذلك على هذا المذهب ، ولم يستقم "إن زيد قام" .

أما الأخفش والكوفيون فلا يرون مثل هذا الرأي لأن كون "إذا"
 شرطية ليست دائما فقد تخرج عن الشرطية لقوله تعالى : "وللليل
 إذا يمشى" وشبهه فمن ثم جوزوا أن يعرب الاسم بمده "إذا"
 مبتدأ كما جاز أن يعرب فاعلا تشككا منهم بظاهر الآيات التي وردت
 على هذا - قوله تعالى : "إذا السماء انشقت" وأمثالها .

وسأنتي ترجيح المصنف للمذهبين على عدم سواء ، هذا وقد نقل
 المصنف عن سيده تبحره للمذهبين قال في شرح الفصل : والمرفوع
 بمده "إذا" الشرطية جائز فيه عند سيده الأمان ، وقال أيضا في
 ١٧٦/١ ومذهب سيده في : "أزيد خرج" جواز الأمان ، وهو
 الصحيح ومنه في "إذا الشرطية جواز الأمان أيضا" .

والذي في الكتاب يخالف ما قاله ، قال سيده في الكتاب ١١٩/٣
 جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل والى
 الابتداء والخبر ، لأنه في معنى : إذ فأضيف إلى ما يضاف إليه أنه ،
 وإذا كان لمّا لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذ ،
 وإذا لا تضاف إلا إلى الأفعال .

الكتاب : ١١٩/٣ .

قلت لالتزم توجيه المذاهب (١) الرديئة ثم أقول على تقدير الالتزام
فإن الفرق بينهما من وجهين ، أحدهما ، أن الفعل المضارع أقرب إلى
الاسم (٢) من الماضي فجاز وقوعه لقرينه ومشابهته له (٣) .

والذي يؤكد قولهم : جاء زيد يضرب موضع ضاربا ولا يقولون " جاء
زيد ضرب " إلا مع قرينة أخرى تفسر بالحالية ، فلا يلزم من وقوع المضارع
موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي مع بعده عنه .

والوجه الثاني ، أن " يقوم " لا دلالة له على الاستقبال صريحا و " قام "
في " إن زيد قام " صريح في الماضي ، ولذلك لا يحسن " إذا زيد سيقوم "
فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل على ما يدل عليه الأول امتناع وقوع ما لا دلالة
له على ما يدل عليه الأول ، والله أعلم .

(١) سقط في (ب) .

(٢) يقصد اسم الفاعل كـ " قائم " و " مكتم " وغيرها .

(٣) و وجه قرب فعل المضارع ومشابهته لاسم الفاعل أنه في مثل حركاتهم
وسكاته ققولك : " قائم " حركة فساكن ثم حركتان وكذلك قولك :
" يقوم " حركة فساكن فحركتان لأن أصل يقوم يقوم نقلت حركة الواو
إلى ما قبلها فصارت يقوم .

وفي ابن يمين : ١٥ / ٤ أنه إذا كان الفعل مع إن مضارعا يجوز
لك أن تهذمه ويجوز لك أن تؤخره فتقول : جئتك إن زيد يقوم ،
وجئتك إن يقوم زيد ، وأما إذا كان ماضيا لم يحسن تأخيره فلا تقول :
إن زيد قام ويجوز أن تقول إن قام زيد ، وذلك لأن إن ، ظرف لما
مضي فإذا كان معك فعل ماض استقبلوا إيلاؤه إذا لتشاكل مضاها .
فالمصنف في هذا الفصل يحلل صحة وقوع المضارع بعد " إن " في
قولك إن زيد يقوم واستهجان وقوع الماضي في " إن زيد قام " .

* * التمييز * *

وقال أيضا ملها بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في الفصل فسى التمييز (١) لما ذكر المنتصب عن الفرد والجملة أن قوله تعالى : " ومن أحسن قولا (٢) " وقوله تعالى (٣) : " ومن أصدق من الله حديثا (٤) " أن التمييز فيه منتصب عن جملة مثله في : " طاب زيد أبا " .

(١) الفصل ص ٦٥ .

(٢) فصلت : ٢٢ وحدها : من دعا إلى الله وصل صالحا قال اتقى من المسلمين .

(٣) ساقطة في النسخ .

(٤) النساء : ٨٧ .

والقصد من هذا الباب أن الزمخشري رحمه الله جعل قوله تعالى ومن أحسن قولا وقوله تعالى : " ومن أصدق من الله حديثا " كقولهم طاب زيد نفما أى جعل هذه الآية من جملة ما ينتصب التمييز فيه عن جملة لا عن فرد بدليل ذكر الآية مع ما ينصب التمييز نفسه عن الفرد .

والفرق بينهما أن قولك : طاب زيد يستقل جملة ولو لم تذكر التمييز بخلافه في قولك : " ومن أصدق " " ومن أحسن " بسدون ذكر التمييز لا يحصل الفائدة الجمليه فبان الفرق بينهما ، لأن قولك : ومن أحسن بمنزلة قولك : لا أحسن فهدون ذكر التمييز وتعلق الأحسنية لا تتم الفائدة الجمليه بخلاف قولك : حسن زيد وطاب عمرو فانهما مستقلان جملة ولو لم يذكر التمييز .

قال الشيخ : وهذا ليس بمستقيم ، لأن حقيقة التمييز المنتصب حسن الجملة أن يكون مبنيا للإبهام الناشئ عن النسبة فيها ، كقولك " حسن زيد وجها " ومعلوم أنك إذا قلت : " زيد حسن وجها " أنه ليس منحصرا عن الإبهام الناشئ من نسبة الخبر إلى المبتدأ بل من الإبهام الناشئ من نسبة الصفة إلى الضمير .

وهين ذلك قولك : " زيد حسن غلامه وجها " وليس انتصاب " وجها " نهنا بل ليس في أنه من نسبة شيء إلى " زيد " وإنما هو عن نسبة الحسن إلى الفائض ، كذلك إذا قلت : " زيد حسن وجها " لأنك تعلم أن نسبة الحسن إلى الضمير كسبته إلى الفلام ، وإذا صح أن " وجها " في قولك : " زيد حسن غلامه وجها " منتصب عن نسبة الحسن إلى الفلام علمت أن " وجها " في قولك : زيد حسن وجها منتصب عن نسبة " حسن " إلى الضمير .

وإنما جاء الهم من جهة أن مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم واحد فتوهم لذلك أنه مثل : حسن زيد وجها لاتحاد الذات المنسوب اليه الحسن وهو وهم على ما تقدم ، فإذا أوضح ذلك في " زيد حسن وجها " نقوله تعالى : " ومن أحسن " وقوله ومن أصدق الخ مثله ، لأن نفسى " أصدق " ضمير مرفوع بأصدق منسوب إليه الأصدق موزن للضمير نفسى قولك : زيد حسن " وإذا وجب ذلك في " زيد حسن وجها " باعتبار ما ذكرناه وجب في : ومن أحسن قولا لأنهما سواء في الفرض الذي قصدناه ، والله أعلم .

■ الكلام على قول الشاعر في الفصل ومن فملاتي ■ ■

وقال أيضا ملها بدمشق سنة عشرين وستمائة على قول الشاعر (١) في

الفصل : ومن فملاتي (٢) أننى حسن القرى (٣)

إذا الليلة الشهباء (٤) أضحى جليدها (٥)

إذا ههنا ظرف فيه معنى الشرط ، والليلة الشهباء ، تقدر على

وجهين ، أحدهما ، مذهب سيويه وهو أنه مرفوع بفعل مقدر دل عليه

ما بعده (٦) وتقديره كقديرو : " إذا السماء انشقت (٧) " تقديره : إذا

انشقت السماء انشقت ، لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل وتقديره فسى

البيت ، إذا أضحى جليد الليلة للشهباء ، أو إذا لمست الليلة الشهباء ،

ثم فسر الملازمة بقوله : أضحى جليدها ، كقولك : إذا زيدا تلقى غلامه

فأكومه ، كأنك قلت : إذا لاهت زيدا ، ثم فسرت الملازمة بملازمة

خاصة وهو قولك : لقيت غلامه .

(١) منسوب في الفصل ص ٢٦٦ لمحمد الواح بن اسامة .

(٢) الأفعال الكريمة .

(٣) وهو ما يقدم للضيف ، يريد أن له حسن الضيافة .

(٤) الليلة الشهباء أى كثيرة البرد .

(٥) الجليد : الطح

وموضع الاستشهاد عند الرمخسرى هو مجئ " أضحى " وهو من

أخوات " كان " تاما لأن فاعلها " جليدها " .

انظر : الفصل ٢٦٦ .

(٦) انظر : الكتاب ١١٩/٣ .

(٧) الانشقاق : (١) .

والوجه الثاني : قول الأخفش^(١) : أن يكون مبتدأ ، ما بعده مسن
الفعل خبره ، والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء " إذا " للشرط كما
التزموا في خبر أن الواقعة بعد " لو " ^(٢) " الفعل لما شتمته " لو " من
ذلك ، وعليه حمل قوله تعالى : " إذا السماء انشقت " وكلا القولين سافح
فالأولى تجويزها من غير رد لأحد منهما .

والذي يدل على تجويز الأمرين الاطباء في جواز الرفع في قوله : إذا
ابن أبي موسى بلالا بلفظه ^(٣) : ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز
الرفع بحال ، إذ التقدير حيثش : إذا بلفت ، فيتمين النصب .

(١) انظر : قول الأخفش في الانصاف : ٦١٦/٢ وهو قول الكوفيين أيضا
والأخفش : هو أبو الحسن الأخفش سمعته بن سمعة أخذ النحو عن
سليمه وكان أسن منه وكان من مشاهير نحاة البصرة بعد طائفة سليميه
انظر : ترجمته في بنية الوعاة : ٥٩١/٥٩٠/١ ، انهاء الرواة : ٣٦/٢ .

(٢) هذا الذي ذهب إليه المصنف من أن خبر أن الواقعة بعد " لو "
لا تكون إلا فعلا هو مذهب الزمخشري ذكر ذلك في الفصل ص ٢٣٢
وقد رد عليه بقوله تعالى : " ولو أن ما في الأرض من شجرة أقسام
ف أقلام خبر " أن " وهو اسم جامد ، لمزيد من الفائدة .
انظر : البحر المحيط لأبي حيان : ١٩٠/٧ .

(٣) البيت لدى الرصد ديوانه ٢٥٣ ، الخزائن ٤٥٠/١ ، الكامل ٦٢٠
وهو من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب : ٧٧/٢ وجزء :-
نقام بفأس بين وطلبك جاور :

وأما العامل فيها فيجوز على الخلاف في أن العامل في "إذا" فعلها
أو جوابها ، فإن كان جوابها فتقديره : حسن قراى دلّ عليه قوله "حسن
القرى" وجواب الشرط يحذف إذا تقدم ما يدلّ عليه (١) كقولك : "أتيتك
إن تأتني" .

وان كان شرطها فواضح ، ويجوز أن تحذف ظرفا عربيا عن الشرطيّة
كما في قوله تعالى : "والليل إذا يمضى" (٢) - وقوله "والليل إذا سجدى" (٣)
وأشبهه ، فيكون العامل فيها "حسن القرى" كأنه قال : يحسن قراى في
زمن اضحاء جليده الليلة المشبهة ، والله أعلم .

(١) وهذا الذى ذهب إليه مذهب جمهور البصريين يقولون إن الجواب
لا يتقدم على الشرط لأن الشرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام فكما
لا يجوز أن يحمل ما بعد الاستفهام فيما قبله وكذلك الشرط وإذا
تقدم على الشرط ما يدلّ أنه جواب جملوه دليل الجواب لا الجواب
قدروا الجواب محذوفاً .

أما الكوفيين فلا يرون هذا بل يحملون المتقدم هو الجواب دون
اللاجز إلى حذف أو تقدير .

انظر : المسألة فى الانصاف ٦٢٧/٢ ، أوضح المسالك ٣ / ٢١٨ .

(٢) الليل : (١) .

(٣) الضحى : (٢) .

• * الكلام على قول الشاعر في الفصل أكل امرئ تحسبين امرأ • *

وقال فيها مملها بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر في الفصل (١)

أكل امرئ تحسبين امرأ : وتار تَوَدُّ بالليل نارا (٢) .

"أكل امرئ" و "أمرأ" مفعولان لـ "تحسبين" وقوله : "وتار تَوَدُّ" عند سميحه مخفوض على حذف المضاف الذي هو "كل" لدلالة الأول عليه و إرادته موجدًا مقدَّرًا فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه ، وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف ، مخفوض عنده بـ "كل" و "مثل" ، إذا قصد بها التحقيق لا التشبيه ، وقوله "ما مثل عهد الله ولا أخيه يقولان ذلك" .

وإنما اختصنا بذلك من حيث كنا لذات واحدة في المعنى : فلما تقدّم

ما يدل عليه اخضر أمر الحذف وفي أثره على ما كان عليه قبل ذلك .

فملى ذلك لا يكون قوله : "وتار تَوَدُّ بالليل نارا" عطفًا على عاملين من حيث كان "نار" مخفوضًا بـ "كل" مقدَّره في حكم الموجد فكأنه قال "وكل نار" ولو صحّ قال : و "كل نار" لم يكن عطفًا على عاملين اشتاقا ، فكذلك إذا كان "كل" مرادًا وجودها ، لأنه (٣) يكون عطفًا على معمولي

(١) انظر : الفصل ص ١٠٦ .

(٢) البيت لأبي داود في الكتاب ٦٦/١ أي أبو داود الأمازي ، وفي

أما أبي ابن السجري ٢٦٦/١ بدون نسبه ، وفي الكامل للمبرد

١٦٣ لمدني بن زيد المهادي .

(٣) لا يكون في (ب) .

• تصهين " خاصة وهو عامل واحد •

وكثير من القحويين لا يقدّر تقدير سميويه ، لأنه عنده يوجب اعرابا عراب
المحذوف على القياس (١) المحذوف في حذف المضاف ، فيجمله معطوفا على
" امرئ " المخفوض أولا ، ويجعل " نارا " المنصبة معطوفا على امرأ ، ويجوز
هذا الضرب من المطف على الماطلين ، وهو أن يكون الأول منهما مخفوضا
وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأول ، كقولك " في الدار زيد " والحجرة
عمر (٢) وأشبه ذلك •

وسميويه يمنع من هذه المسائل (٣) ، وقد استدلل القائلون بها بمثل
قوله تعالى : واختلاف الليل والنهار (٤) إلى آخر الآية •

وهو ظاهر فيما ذكره ، لأنه تقدم : وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات
على الرفع والنصب كلاهما سواء ، ثم قال " واختلاف الليل " فمطفه على
" خلقكم " ثم قال " آيات " بالرفع عطفا على " آيات " التي مع " وفي
خلقكم " وبالنصب عطفا عليهما إذا كانت منصبة وهذا عطف على عاملين •

(١) سقط في (ب) •

(٢) أي أن يلى المجرور الماطف •

(٣) الكتاب ١/٦٥/٦٦ •

(٤) الجاثية : ٥ •

والاية بتمامها : وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقم يؤمنون
واختلاف الليل والنهار وما أنزل من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد
موتها وتصريف الرياح آيات لقم يعقلون •

واستشهدوا أيضا بالبيت المذكور^(١) ، وقولهم : ما كل سوداء تمره
ولا بيضاء سحمة^(٢) ، ومنه^(٣) قوله تعالى : عند هؤلاء ، " للذين
أحسنوا الحسنى " ^(٤) ثم قال : " والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ^(٥) .
وسمي^(٦) يتأول ذلك كله فرارا من المصطف على عاملين ويأول البيت كما
ذكره ، وكذلك : " وما كل سوداء تمره " و " ما مثل أخيك ولا أهلك " .

وتأول قوله تعالى : واختلاف الليل والنهار " على أنه هو المصطف
وعده و " آيات " جرى تأكيدها للأول كما تقول : جاني زيد زيد فتكرر
آيات تكرار زيد .

ويأول قول الله تعالى : " والذين كسبوا السيئات " على أنه مبتدأ وخبره
" جزاء سيئة بمثلها " أى لهم جزاء سيئة ، فيكون قد عطف جملة على جملة .
وغيره لا يحتاج إلى شيء من هذه التأويلات كلها لتجوز هذا النسخ
من المصطف على عاملين فيحمل اللفظ كله على ظاهره من غير تأويل ،
والله أعلم .

-
- (١) أى قوله : أكل امرئ تحسبين البيت الخ .
(٢) أسلوب من أساليب العرب ، وهو من أمثلة سمي^(٦) فى الكتاب ٦٦/٦٥/١
(٣) أى ما استشهدوا به على جوار المصطف على عاملين
(٤) يونس : ٢٦ .
(٥) . : ٢٧ .
(٦) لم يتكلم سمي^(٦) عن الآيتين المذكورتين واختلاف الليل الخ وللذين
أحسنوا الحسنى وزيادة " الخ بل أتى بمثال من أقوال العرب وهو
قولهم ما كل سوداء تمره الخ وجاء أيضا بقول أبى داود أكل امرئ
الخ ولعل المصنف أتى بهذه الآيات على سبيل التنظير لكونها فى حكم
واحد مع بيت أبى داود و " ما كل سوداء تمره " الخ .

• * الكلام على قول الشاعر : أو ألفا مكه من ورق الحمى * *

وقال أيضا مملها على قول الزمخشري في الفصل (١) من قول الشاعر (٢)

أو ألفا مكه من ورق الحمى •

قال الشيخ : رغم في غير النداء على غير قياس الترخيم ، لأن قياس

الترخيم في ذلك أن تحذف الميم ، ويبقى الالف على حالها ، فشدوده مسن

وجهمين ، فلذلك كان أضعف من الترخيم على قياسه في غير النداء •

والوجه الآخر الذي هو على غير قياس الترخيم ، قلبه الالف ياء أو حذفها

فتكون الياء ياء الاطلاق ، وكلاهما شاذ ، والله أعلم •

(١) الفصل ص ٢٢٧ •

(٢) منسوب لمعراج في الفصل قبله : -

ورب هذا الحرم المحرم : والقاطعات الهيئ غير الرسم

وأولف - جمع آلفه من ألف يألف ، والورق جمع ورقاء كورق زرقاء

وهي التي في لونها بياض سواد •

الحمى - بفتح الحاء المهبطه وكسر الميم - أصله الحمام حذف الميم

للترخيم فصار : " حما " فقلبت الالف ياء وكسرها قبلها لمناسبة الياء

فصارت " الحمى •

ومضمهم يرى أنه " الحمام " حذف الالف فاجتمع المشلان أي

اليمين ، فقلبت الميم الثاني ياء على قولهم في تملل تملسى أو

على حذف من يقول في ثلثت ثلثت بالياء وهو اختيار أبي علي الفارسي

وأكثر أن يكون قد حذف الميم للترخيم ، لأن الحمام اسم جنس •

والترخيم يبي في الأعلام ولا يبي في الأسماء الشائعة •

انظر : المسائل المسكيات ص ١١٦ تحقيق د / علي جابر منصور •

■ الكلام على قول الشاعر في الفصل لمزة موحشا ظلل ■ ■ ■

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قوله في الفصل من قول الشاعر (٢) :-

لمزة موحشا ظلل قديم : غاه كل أسحر مستديم

يجوز أن يكون " موحشا " حالا من الضمير في " لمزة " وإن كان عائدا على النكرة ، لأن ضمير النكرة معرفة (٣) خلافا لبعض النحويين . وإذا كان معرفة فجمّل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدّمة عليها (٤) ، لأن هذا هو الكثير الفاعل وذاك قليل نادر وكان أولى ، والله أعلم .

(١) أي بحد ستامة .

(٢) ينسب هذا البيت لمزة ومضمم لمزة ، رواية الخصائص ٤٩٢/٢ لمزة موحشا ظلل ، وفي شواهد مفتي اللبيب ص ١٨٤ رواية البيت : ظلل قديم ، كرواية المصنف هنا . انظر : البيت في الخزانة : ٥٣٣/٣ .

(٣) وهو اختيار ابن جني في الخصائص ٤٩٢/٢ .

(٤) ونحن " موحشا " حالا من " ظلل " مذنب سيهيه في الكتاب ١٢٣/٢ جاء بالبيت شاهدا على مجيء الحال من النكرة مقدّمة عليها .

ومذهب المصنف هنا يخالف مذهب سيهيه ، لأن مذهب سيهيه جواز مجيء الحال من المبتدأ لأن " ظلل " مبتدأ مؤخر و " لمزة " خبر مقدّم ، وعند المصنف لا يجوز الحال من المبتدأ .

وأيضا على اعراب سيهيه فيه جواز اختلاف عامل الحال صاحبه

.....

لأنك إذا جمعت " موحشا " حالا من " ظلل " كان المامل فسي
 " ظلل " غير المامل في " موحشا " لأنَّ المامل في " ظلل "
 الابتداء على ما هو مذهب سيبويه ، وعمله الرفع والحال لا يقبل
 الرفع .

ويجوز على مذهب الأخص أن يكون " موحشا " حالا مسن
 " ظل " ويكون " ظل " فاعل لـ " عزة " لا هتدا ، لأنه لا
 يفترق الاعتماد ، والله أعلم .

*** الهنئى ***

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين على قوله (١) فـهـنـئـى

الفصل (٢) فى الهنئى ، " هو الذى سكن آخره وحركه لا بهامل " .

قال الشيخ : توهم بعض الطلبة الأدب أن " موسى " و " عصى "

سكن آخره لا بهامل وهو مغرب باثفاق .

فالجواب أن هذا له حركة فى الآخر وهى حركة مقدرة ، ولا فرق

بين اللزنية والتقديرية فليس حركة آخره بمنزلة عامل ، فقد خرج عن قوله :

سكن آخره وحركه لا بهامل ، لأن له حركة بهامل .

والمراد بقوله : سكن آخره وحركه لا بهامل أى اللزنية إن لم

يكن التقديرية ، والتقديرية إن كانت فيهما جميعا ، فإن كانت بهامل فهو

المغرب ، وإلا فهو الهنئى ، ولذلك تقول فى قولك : سرى ودعى أنه

هنئى على الحركة المقدرة إذ أصله سرى ودعى ، وكذلك عصا وهابه يجب

أن يكون ممربا ، والله أعلم .

(١) أى الزمخشري .

(٢) انظر : الفصل ص ٢٥٠ .

« الكلام على اللّٰم في قول الرضخفري ولأن المتصل أخصر »

وقال أيضا ملها : انّ اللّٰم في قوله " ولأن المتصل أخصر (١) " .
 تملق بمعنى قوله : " لم يسونوا تركه (٢) " لأن التعليل لنفسى
 التسويح لا للتسويح ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ١٢٢ .

(٢) وحده ٠٠٠ إلى المتفصل إلّا عند تمذّر الرّجل ، فلا تقول ضرب
 أنت ولا هو ولا ضرب إياك إلّا ما شدّ من قول حميد الأرقط : إلهيك
 حتى بلغت إياك .

انظر : الفصل ص ١٢٢ .

« الكلام على قوله في الفصل : وليفيد ضربا من التوكيد »

وقال أيضا معلما بدمشق سنة اثنتين وعشرين وستمائة على قوله فسي
المفضل " وليفيد ضربا من التوكيد (١) » .

أى ليفيد بمجموعهما فضل توكيد لا يكون فى الأفراد أى بمجموع
الأول ، والفضل ، فإذا قلت : " زيد هو أفضل من عمرو " فالضمير الذى هو
" هو " و " زيد " مجموعهما فيه تأكيد وبهالفة ، ولذلك قال سيبويه (٢) :
" زيد هو أفضل من عمرو " أكد من قولك : " زيد أفضل من عمرو " وذلك
أن " هو " فى المسألة المفروضة راجع إلى زيد فكانت ذكر مرتين ، وذكر
القائمتين أبلغ من ذكره مرة واحدة ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ١٣٣ قال فى الصفحة السابقة : " ومتوسط بين الهمتين
وخبره قبل دخول المواضع اللغوية أى (ضمير الفصل) محده إذا
كان الخبر معرفة أو مضارطه فى احتياج دخول حرف التعريف عليه
كأفضل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره
بأنه خبر وليفيد ضربا من التوكيد .

(٢) رجعت إلى الكتاب فلم أجد نص هذا الكلام ولا مدلوله .

*** الجنسيتى : ***

وقال أيضا معلما بدمشق على قوله فى الفصل " وأنا أسوق إليك عامه
ما ينته المرب من الاسماء إلا ما عسى أن يشذ منها (١) :

الاستثناء منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا لأنه لو كان متصلا لم يخل
إنا أن يكون من قوله : " عامه (٢) " أو من قوله : " ما ينته المرب " أو
من قوله : " الاسماء " ولا يستقيم واحد منها ، لأنه لو كان من " عامه "
لصار المعنى : أنا أسوق الأكثر إلا القاذ فليكون قد بقى شئ جاء به ليس
بشاذ ولم يرد (٣) ذلك .

وإن كان من قوله : " ما ينته (٤) " صار المعنى : " إنى أذكر أكثر
الهنيتات التى ليست بشاذ ، فيلزم أن يكون قد ترك شيئا ليس بشاذ ، لأن
أكثر ما (٥) ليس بشاذ بعضه (٦) يكون شاذاً ، وإذا لم يذكر إلا بعض ما
ليس بشاذ لزم منه أن يكون قد ترك بعض ما ليس بشاذ .

ولا يستقيم أن يكون من قوله : " من الاسماء " لأنه تفسير لقوله : " ما ينته
المرب " وقد تبيين بطلان رجوع الاستثناء إليه فيلزم بطلانه فى رجوعه
إلى تفسيره ، لأن المعنى فيهما واحد ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ١٢٦ .

(٢) مقاد فى (ج) .

(٣) فى (ج) يزو وهو تحريف .

(٤) ما ينته المرب فى (ج) .

(٥) مقاد ما فى (ج) .

(٦) بعضها فى (ج) .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : وما أنا للشئ الذي ليس نافعي »

وقال أيضا معلما بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستائه على قوله : فسي

الفصل (١) في بيت كعب الشنوي وهو قوله (٢) :

وما أنا للشئ الذي ليس نافعي : مضطرب منه صاحي بقول

الرواء في " مضطرب " ليست واو الجمع (٣) ، وانما هي واو المطفف وذكرها (٤)

ولم يكن بابها لموافقها الواو الجمع في وجهي الرفع والنصب ، وكذلك

فصل في الفا

وجه النصب ، أنه محذوف طر قوله " للشئ (٥) " فلا بد من تقديره

اسما ليضع عطفه على الاسم ، ولا يتدراسا إلا بحرف المصدر الذي هو

" ما " أو " كي " أو " أن " .

بدل أن تكون " كي " لفساد المعنى ، لأن " كي " للتعليل وأن الأول

سبب للثاني وهو يخل بالمعنى .

(١) الفصل من ٢٤٩ .

(٢) البيت له انظر : المصنف ٥٢/٣ ، الخزانة ٩/٣ ، الأصمعيات

٧٦ ، المقنضب ١٩/٢ ، سيبويه ٤٦/٣ .

(٣) يقصد أنه ليس واو المحبة .

(٤) يعني الزمخشري .

(٥) وقوله : للشئ في موضع نصب لأنه خبر ما ، المجازية ، لأن أصله :

ما أنا شيئا ، وكن " مضطرب " محذوفا على " للشئ " في حالسنة

النصب هو اختيار سيبويه والهرد .

انظر : الكتاب ٤٦/٣ ، المقنضب ١٩/٢ إلا أنه استبعد ذلك

بدون تأويل كما قال المصنف .

مطل أن يكون " ما " إذ ليس لها عمل فلا يكون في اللفظ اشتمال
بالقصد فوجب أن يكون " أن " مثل قوله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه
الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا (١) " .

فقوله : " أو يرسل رسولا " مخلوف على قوله " وحيا " إذ المعنى :
إلا وحيا أو إلا رسولا .

ولا يستقيم عطفه على " أن يكلمه " لفساد المعنى ، إذ يؤدي إلى أن
يكون : " وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا " وهو فاسد .

ولا يستقيم أن يكون " ويفضب " على النصب مخلوفا على " نأتمى (٢) " .
في قوله : " ليس نأتمى ويفضب " كقولك : " ما تأتيني وتحدثني " لأمر
معنوي ، وهو أنه يصير المعنى : " لا ينفعني ولا يفضب صاحبي " وليس
الفرض كذلك ، بل الفرض نفى النفع عنه وإغاثة الضب للصاحب (٣) المتكلم
عنه ، فوجب أن يكون مخلوفا " طرأ الفس " فيكون تقديره : " وما أنا
للشئ ولا غضب صاحبي بقول " إلا أنه يحتاج في استقامته إلى حذف
مضاهي ، لأن غضب صاحبه ليس بقول حتى يصح تعلق القول به فيكون
التقدير : ولسبب غضب صاحبي بقول أول .

(١) المزمع : ٥١ .

(٢) أما إذا كان " ويفضب " بالرفع فيجوز أن يكون مخلوفا وادخلا نسي
سلته " الذي " وهو قوله " نأتمى " وهو قول سيحبه ٤٦/٣ .

(٣) في (ح) لنفي المتكلم عنه ، وهي زيادة لا معنى لها .

والرفع له وجه واحد ، وهو أن يكون معلقاً على الجطة التي هي
 " ليس نافى " داخل في حكم الضلة ، ولذلك احتيج فيه إلى ضمير
 يعود إلى الموصول وهو الهاء في منه والرفع أقوى (١) ، والله أعلم .

(١) وهو اختيار الهرد قال في ١٩/٢ من القضب : " فإن الرفع
 الوجه لأن " يفض " في صلة " الذي " .

وقد رد الهرد على سيويه في ترجيح النصب على الرفع فقال :
 وكان سيويه يقدّم النصب ويثنى بالرفع وليس بقوي عندى كما قال ،
 القضب : ١٩/٢ .

وأجاب الأظم بأن سيويه إنما اختار النصب في هذا على الرفع
 لأنه قد الباب على النصب بأشماراً ، حاشية القضب : ١٩/٢ .

• • الكلام على قوله في الفصل : بوحش اصمت • •

وقال أيضا ملحقا على قوله في الفصل (١) " بوحش اصمت (٢) " .

قال بعض طلبة العلم : " ما المانع من أن يكون " بوحش اصمت " بكالها اسم مضع ؟ •

فقال : لا يجوز ذلك ، لأنه لو كان كذلك لم يخل إما أن يكون من باب " تاهط شرا (٣) " أو من باب يملئك (٤) .

لا جائزا أن يكون من الأول إذ ليس بمجتمعة باتفاق ، ولا جائزا أن يكون من الثاني ، لأن هذا الباب للمنفعة النصيحة أن تقول : هذا يملئك .
ورأيت يملئك ومرت يملئك بفتح آخر الأول ، وكان يجب فتح السين (٥) والاتفاق على كسرهما فدل على أنه مضاف ومضاف إليه ، وهو القصص ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ٧ •

(٢) وعلى قطعة بيت ينسب للراعي وقامه : —

أشلى سلقية هانت مات بها : بوحش اصمت في أصلها أود

(٣) أى من باب المركب الاستعاضى •

(٤) • • • • • المزجى •

(٥) أى من قوله : " بوحش " •

« هل يشترط أن يكون عطف البيان أشهر من متبوعه أولا ؟ » *

وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين وستمائة على الفصل (١) :
اشترط الزمخشري في عطف البيان أن يكون أشهر من متبوعه ، ولذلك قال :
" وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الضميمة إذا ترجمت بها " أي إذا
فسرت بها ، يعني : أن عطف البيان يفسر متبوعه ، إذ المتبوع كالضرب ولذلك
مثل بقوله : " أقسم بالله أبو حفص عمر " ، فإن " عمر " أشهر من
قولهم : أبو حفص لما كان محتملا غيره والتابع كالمشهور .

وليس ذلك بهرط (٢) ، فإن الانسان إذا قال : " جاء أبو عمرو زيد " .
وكان ثم آخر اسمه أبو زيد خالد (٣) ، ولم زيد كثيرة فإنه يحصل الايضاح
والكشف وإن لم يكن أشهر ، نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر ،
والله أعلم .

(١) الفصل ص ١٢٢ .

(٢) أي كون عطف البيان أشهر من متبوعه أو أخص منه قال ابن مالك
في التسهيل ص ١٢١ " ولا يقتض كونه أخص من المتبوع على
الأصح " .

واختار ابن عصفور مذهب الزمخشري أي كون عطف البيان أعرف
من متبوعه .

انظر : شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢١٤/١ .

(٣) في (ب) أبو خالد زيد .

« الكلام على حد الهني في الفصل »

وقال أيضا ملبا على قوله في الفصل (١) في الهني " هو الذي سكنه " أخره وحركه لا بهامل () .

هذا الحد ليس بمستقيم (٢) ، لأنه أتى في الحد هواو المطف فبان قصد الجمع لم يستقيم ، إذ ليس شيء فيه سكن وحركه في آخره ، وإن قصد معنى : أو ، كان فيه شذوذ لفظي في استعماله الواو بمعنى : أو واستعماله لفظه " أو " في الحد الواحد (٣) ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ١٢٥ .

(٢) كلامه هنا مخالف لما قاله في الايضاح " شرحه للفصل " قال نسي ٤٥٧/١ " حد الهني ، وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو الصحيح " الايضاح ٤٥٧/١ .

(٣) لأن " أو " للشك والحد إنما هو موضوع لتحديد اللفظ ونحوه على المعنى فإذا أدخلت " أو " انتقض هذا الفرض .
أما استعمال الواو بمعنى أو فلا يجوز عند البصريين ويجوز عند الكوفيين ، الانصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ .

« الكلام على قوله في الفصل في حروف التخصيص »

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمائ على قوله في الفصل
في حروف التخصيص ، لا تريد استبظاما وحته على الفعل بعد قوله : " له لا
فعلت كذا " .

ليس بجيد ، لأن الاستبظام والحث على الشيء إنما يكون في الزمن
المستقبل وأما الماضى أو الحال فلا يتصور فيه حث ، لأنه انقضى وتصور
فكيف يتصور الحث عليه ؟

وأما الحال فكذلك ، لأن الفعل حاله الحث قائم بهذا المطلب
منه ، ذلك والحث عليه يستدعى منه ، والحاصل لا يحصل .

وهذه الحروف إذا وقع بعدها الماضى كانت للتمهين (٢) ، وإذا وقع
بعدها المستقبل كانت للحث والمطلب ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ٣١٥ قبله : " وهى لولا ولو ما ، وهلا وألا ، تحول : لولا
فعلت كذا ، ولو ما ضربت زيدا ، وهلا ضربت به ، وألا أقمت الى أن قال :

تريد استبظاما وحته على الفعل .

(٢) مثاله أضربت عمرا وقد أحسن إليك .

« الكلام على لولا ولو بما في الفصل »

وقال أيضا مطلقا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله في الفصل : " ولولا

ولو ما معنى آخره وهو امتناع الشيء لوجود غيره (١) » .

قال الشيخ : ذهب بعض الناس إلى أنها لو ، زدت عليها " لا "

وهذا ليس بمستقيم ، لأن " لو " معناها عندنا على ما دل عليه الدليل

امتناع الأول لأجل امتناع الثاني كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا الله

لفسدنا (٢) " فالتعدد متنف لأجل امتناع الفساد ، وهذا القائل (٣) إنما

نفى هذا المذهب على توجيه أن الثاني امتنع لأجل امتناع الأول ، فإذا

(١) الفصل ص ٣١٦ .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) أي القائل بأن أصلها لو ، زدت عليها لا .

معنى لو ، عند المصنف انتفاء الأول من أجل انتفاء الثاني ، لأن

التعدد في الآيه سبب للفساد فإذا انتفى التعدد انتفى الفساد

هو الآخر فالأول سبب والثاني سبب .

قال في الإيضاح شرحه للفصل ٢٤١/٢ " وما ذكرنا أولى لأن انتفاء

السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن يكون ثم أسباب آخره وانتفاء

السبب يدل على انتفاء كل سبب فصَحَّ أن يقال إنما امتنع فيها

الأول لامتناع الثاني لأن امتناع الثاني هو السبب فدل انتفاء

على انتفاء السبب .

وظاهر كلام التسهيل موافقة ابن الحاجب ، قال في التسهيل

ص ٢٤٠ " لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " .

تحقق هذا لم يستقم هذا المذهب لا من حيث اللفظ ولا من حيث
المعنى .

أما من حيث اللفظ فكان يلزم أن يرتبط وجود الثاني بانتفاء الأول كما
ارتبط في " لو " وجود الثاني بوجود الأول ، لأن " لا " لما دخلت
على الأول صار نفياً ، فوجب أن يكون وجود الثاني مرتبطاً بنفى الأول والأمر
بالمعكس .

وأما من حيث المعنى ، فلا " لو " انتفاء الأول فيها لأجل انتفاء
الثاني فلما دخلت " لا " فيجب أن يوجد الأول لأجل انتفاء الثاني
لا لأمر بالمعكس .

وإذا بنى على السامحة في أن لو ، تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع
الأول صحَّ ما ذكره ، لأنها تدلُّ على امتناع الثاني لوجود الأول ، والله
أعلم .

« الكلام على قوله في المصطل : المصرب على نوعين »

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قوله في المصطل :

« والاسم المصرب على نوعين : نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين » .

ان قيل إنه أراد الاسم المفرد ورد عليه رجال وساجد ، فإن رجالا

جمع يصرب بالحركات الثلاثة (٢) ، وساجد جمع غير منصرف ، والله أعلم .

(١) وستمائه .

(٢) الثلاث في (ب) وهو خطأ .

« الكلام على قوله في الفصل في تعريف الحرف »

وقال أيضا مطلقا بدمشق سنة سبع عشرة (١) على قوله في الحرف : « ما دل على معنى في غيره (٢) » .

يرد عليه الأسماء التي لا تحمل إلا بمعلق مذكور معها مثل عند وقبل وقدر ، قاب وما أشبهها .

وجوابه أنا نحكم بأن معنى القدر والجبه فهم من « قاب » و « عند » كالفرق بين من فوق .

وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه إلا لذلك ، ويحكم على أن « من » ونحوها لا يفهم منها ذلك المعنى من حيث وضعها ، إلا مضمونا مع متعلقها .

وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقرار كلامهم أن الحرف وضعه كذلك والاسم كذلك ، وثبت أن هذه من قبيل الأسماء بخصائصها فوجب ألا تحمل على جهة يلزم أن يكون به حرفا بحد ثبوت اسميتها لما فيه من التناقض .

والذي يوضح ذلك أطباقهم على أن « من » و « على » في قولك : « قدمت من بيته » و « وليت عليه حرف » وهما اسمان في قولك : « من عن يمينك » و « أخذت من عليه (٤) » . ولولا ما ثبت من خاصة الاسم فيهما في المحلين

(١) ومثاله .

(٢) الفصل : ص ٢٨٣ .

(٣ ، ٤) إنما وجب أن يحكم عليهما بالاسم لأنك لو جعلتهما حرفين لأدى إلى دخول حرف في حرف والحرف إنما تدخل على الأسماء .

المختصين لم يحكم عليهما باسمية فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التَّسْمِي
توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم ، وإن كان فيه بعد ، إذ
تقدّرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض المقلّص ،
وحملهما على هذه الجهة يلزم منه استبعاد ، وإذا تردد بين التناقض
والاستبعاد والتجوز (١) إلى أحدهما وجب الحمل على الاستبعاد فتلك
ههنا ، والله أعلم .

(١) التجوز في (ب) وهو تحريف .

« الكلام على قوله في الفصل في قسم الحرف في الزيادة » *

وقال أيضا ملما على قوله في قسم الحرف في الزيادة في قولك : " ما جاءني

من أحد " راجع إلى هذا (١) ، أي إلى معنى الابتداء .

قال الشيخ : ليس بمستقيم ، لأن كونها زائدة أنك لو أسقطتها كسكان

المعنى الأصلي بحاله ، ولا يستقيم على هذا بأن يكون مفهوما منها معنى

الابتداء ، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء ، فيظل كونها زائدة

ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة وهو باطل ، والله أعلم .

(١) الفصل ٢٨٣ قبله : فمن معناها ابتداء الفاية كقولك : سرت مسر

البصره إلى الكوفة إلى قوله : ومزودة في نحو : ما جاءني من أحد

راجع إلى هذا ، أي معنى الابتداء .

المصنف رحمه الله يفترض على الزمخشري في قوله : أن " من "

في قولك : " ما جاءني من أحد " مزودة ، ثم قوله إنها لمنسوبة

ابتداء الفاية ، لأن الشبه من الحروف الزائدة أن تكون دخولها

خروجها ، فإذا قال إنها زائدة ثم قال إنها لا ابتداء الفاية صار كأنه

قال : زائدة غير زائدة وهذا تناقض ، والله الموفق .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : ودع ذا الهوى قبل القلى . . الخ »

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر (١) في الفصل (٢)

ودع ذا الهوى قبل القلى (٣) ترك ذى الهوى : متين (٤) القوى خير من الصرم (٥) مزدرا (٦)

قال الشيخ : يجوز أن يكون معناه : " ودع ذا الهوى " أى أقلل منه واقصر ، ويجوز أن يكون " ذا " بمعنى : صاحب فيراد (٧) به المحبوب لأنه الذى تعلق به الهوى فيكون صاحب الهوى بهذا الاعتبار المحبوب ثم قال : ترك ذى الهوى ، فيجوز أن يكون إضافة إلى الفاعل على الوجهه الأول ، ويجوز أن يكون إضافة إلى المفعول فى الوجه الثانى ، فيكون المعنى على الوجه الأول : ترك المحب هوى متين القوى ، فيكون " متين القوى " مفعولا لـ " ترك " .

(١) لم أر من ذكر له نسبة .

(٢) الفصل ٣٧٣ .

(٣) البهض والمداح ، ومنه قوله تعالى : " ما ودَّعك ربك وما قلى " أى ما أبغضك .

(٤) متين - قوى .

(٥) الصرم - الهجران .

(٦) موضع الاستشهاد فى البيت قوله : " مزدرا " حيث قلب الصاد فيه رايا لكونها ساكنة قبل الدال وأصله : " مصدرا " وهى لغة ، ومنه قولهم :-

لم يحرم من فزد له : أى من قصده له .

(٧) بدون فاء فى (ع) .

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات

رقم التسجيل العام
الخاص
التاريخ / / ١٤١٤ هـ

أما إلى ابن الحاجب

في النحو

٤١٥
٢٩٤

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ٥٧٠ - ٥٦٤ هـ

وتصويف على ثلاثة أملاجات من أمالي الستة

١- الإملاء وعلى القرآن .

٢- على المفصل .

٣- على مسائل الخلاف .



« تحقيق ودراسة »

إعداد الطالب : سعيد عمر محمد
لنيل شهادة درجته الماجستير

إشراف فضيلة الدكتور

عبد الفتاح مجدي إبراهيم

ويجوز أن يكون " متين القوى " حالا من " ذى الهوى " أى : ترك
المحب في حال كونه متين القوى عنه خير من أن يقع الفارقة على رصه .
وإن جملنا " ترك " مضافا إلى المفعول كان " متين القوى " حالا
منه فيكون المعنى : ترك المحب في حال كونه قويا عنه لك أوجهك
له خير من أن تقع مفارقتك لك مراغمة ، ومزدا ، حال من الصبر أى
مراغمة ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : فقلت له لا تترك عينك إنما . الخ »

وقال أيضا بطليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشاعر (١) فنى

الفضل :

فقلت له لا تترك عينك إنما : نحاول ملكا أو نموت فنمذرا
 " يجوز فيه (٢) النصب والرفع (٤) ، أما النصب فإنه أخبر بمحاولة الملك
 وجعل الموت غاية له والمذر مسبب عنه لأن المعنى : إلى أن أموت فنمذر
 وهو ظاهر في تسليمة صاحبه عن بكائه .

وأما الرفع فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفك عن أحدهما كما لا
 ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا ، فلا يلزم تقديره ، لأن المعنى
 أنه قد ثبت عنده وعلم أنه لا ينفك عن أحد هذين الأمرين .

وأما على معنى الاخبار ، فإنه يكون إما على هذا ، وإما على هذا ،
 فيكون على الشك في حصول كل واحد منهما في كل زمان يقدره إلى الموت
 لا في حصول كل واحد منهما بمحده ، فإن ذلك معلوم من ضرورات الوجود فلا
 حاجة إلى التكلف في الجواب عند تقديره ، والله أعلم .

(١) بحد ستامة .

(٢) هو امرؤ القيس ديوانه ٦٦ ، الخصائص ٢٦٣/١ ، الخزائن ٦٠١/٣ .

الكتاب ٤٧/٣ .

واستشهد به سيهويه على مجيء أو بمعنى إلا أن .

(٣) الضمير عائد إلى " نموت " .

(٤) أي علقا على نحاول أي رفع نموت علقا على " نحاول " .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته » *

وقال أيضا مطيا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر^(١) فى الفضل

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته •

أورده استشهادا على الجزم فى قوله تعالى : « ولا تلبسوا الحسنى

بالباطل وتكتموا »^(٢) ، يجوز أن يكون « تكتموا » منصها ومجزوما^(٣) ، ثم

أورد البيت على الجزم ، فيكون منهيا عن كليهما عن الشتم والأذى •

ولا يستقيم النصب فى البيت ، لأنه لو كان منصها لكان منهيا عنهما على

سهيل الجممية ، ولا ينهى عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين ، أما

ما هو أهم فى المعنى فلا يحج التثنية عن الجمع بينهما لأن الشتم أذية •

وقوله : « وتبلغ أذاته مثله فإنه قائم إلا أن الأذية عامة لأنها بالقول

والفعل والشتم خاص وليس المواد إلا مطلق الأذية بها هو أذيه فكأنه

تكبر للفظ من غير فائدة ، فكأنه قال : « لا تؤذ المولى » لا تؤذ المولى

وليس كذلك الآية حيث جاز فيها النصب والجزم •

وأما الجزم فعلى أن يكون كل واحد منهما منهيا عنه •

وأما النصب فعلى معنى : لا تجمعوا بين هذين ، والله أعلم بالصواب •

(١) منسوب فى الكتاب ٤٢/٣ لجريز وليس فى ديوانه ومثاله : —

فإنك إن فعلت تسفّه وتجهل :

(٢) البقرة : ٤٢ •

(٣) فى المعنى : ١٢٧/١ أنه لزجاج أيضا « أى كون « تكتموا » مجزوما

ومنها ، ولم أجده فى إعراب القرآن المنسوب إليه •

■ الكلام على قوله في المفضل في قولهم : أكرم الناس ■ *

وقال أيضا ملما بدمشق سنة ثمان عشرة على فصل أعمل التفضيل ،
في الوجه الفالب في مثل قولهم : " أكرم الناس " .

أنه يلزم (١) أن يكون جميع الناس كوماً في قصد التكلم ، وهذا باطل
وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : ((ألا أخبركم بأحكم إلى وأقربكم مني " .
ثم قال : ((ألا أخبركم بأفضلكم إلى وأبعدكم مني (٢) " .

فيلزم منه أن يكون المخاطبون محبوبين مفضلين مقربين محمدين ، وهو
خارج اثر ، ووجه اللزوم أنه أضاف الأحب والأفضل إلى المخاطبين فيلزم أن
يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والفضل ، ومن ثم قال
في هذا الفصل بحديثه في قولهم : " النقص والأصح أعدل بني مروان (٣) " .
أنه على معنى : عادل لما يلزم من أنهم يكونون مشتركين في العدل ولم
يشتروا عنده فحله لذلك على معنى فاهل .

وأما تنبيهه فلا يلزم منها أن يكون هو الذي حمله على أن يكون بمعنى
فاهل ، لأن تنبيهه المضاف وجمعه في باب أعمل التفضيل جائز اتفاقاً كقولهم
تمالي : " أكلهم مجرميها (٤) " وأشباهه .

(١) ووجه اللزوم هو أن أعمل التفضيل بمعنى ما يضاف إليه فتقولك : محمد
أدنى الأولاد ، فالأولاد أدنىكم إلا أن محمداً يفضلهم في الذكاء .

(٢) هو من حديث الإمام أحمد في مسنده باب كتاب السبر ٤ / ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) هذا القول في معظم كتب النحويين ولم ألق على قائله .

(٤) الأنعام : ١٢٣ .

والجواب أن الضاع إليه في هذه المواضع المتروك بها ، يجب أن يكون مخصصة بالمستترين في أصل انتمنى الذى دلّ عليه " أفعل " فيكون قوله : " بأحكم " أى أحب المجهين منكم ، وكذلك " أقرهم " و " أبشركم " و " أبعدكم " وقولهم : " أكرم الناس " وشبهه على ذلك .

ويجوز أن يقدّر مضاف محذوف ، كأنه قيل : أحب مجهولكم وأكرم كرماء الناس ، ويكون دليل التأويل على أحدهما ما علم من لغتهم أنهم لا يطلقون أفعل التفضيل إلا على ذلك ، فلما كان ذلك معلوما عندهم صح إطلاق العام مراد به التخصيص بما دلّ عليه من القاعدة المذكورة عندهم ، ولذلك جاءت هذه الألفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكر من المعنى ، والله أعلم .

• * الكلام على قوله في الفصل في باب نعم وحَذا * *

وقال أيضا ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة على قوله في الفصل (١) :
ولأنه كان لا ينفصل الفاعل عن المخصوص في " نعم " وينفصل في حَذا (٢) .
ذكره علّه في الفرق بين تمييز فاعل " نعم " إذا أضمر وبين تمييز
فاعل " حَذا " في جواز حذف التمييز في " حَذا " وامتناعه في " نعم " .
يريد أنه لو جاز حذف التمييز (٣) في نعم عند الإضمار لأدبى إلى
وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ، ولم يرد جميع الصور ،
لأنك لو قلت : " نعم زيد " لعلم أنه ليس بفاعل ، إذ الفاعل في سبب
نعم لا يكون علما كما أنك إذا قلت : " حَذا " علم أنه ليس بمخصوص ، وإن
المخصوص في باب حَذا لا يكون اسم الإشارة الموجود بعد " حب " .
وإنما أراد أنه يقع اللبس في مثل قولك : " نعم غلام الرجل " وشبهه
لأنك إذا جُزّت حذف التمييز ، جاز لظان أن يظن حين قلت " نعم غلام
الرجل " أن يكون التقدير : نعم رجلا أو نعم غلاما أو ما أشبهه ، ويكون
قد أضمرت وحذفت التمييز ، وأن يكون لا ضمارة فيه ، لكن الأمرين سائمين
فيبقى " غلام الرجل " عنده جائزا (٤) أن يقدر فاعلا على تقدير أن لا

(١) الفصل ٢٧٦ •

(٢) عبارة المفضل : " ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل

في حَذا " •

(٣) الضمير في (ع) •

(٤) جائزا في (ب) تصعيف •

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : »

دعاهن ردني فارعين لصوته

وقال أيضا معليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قوله في الفصل (١) من قول

(٢)

الشاعر :-

دعاهن ردني (٣) فارعين (٤) لصوته

كما رعت (٥) بالجو تظلماء (٦) الصوادي

قياس الألفاظ التي تستعمل مراد بها لفظها أن تستعمل على لفظها

(١) الفصل ١٦٦ .

(٢) هو عفيف القوافي الفزاري ، وقيل سعى عفيف القوافي لأجل قصيدة

قالها التي منها هذا البيت : ولأنه قال في هذه القصيدة :-

سأكتب من قد كان يزعم أنني : إذا قلت قولاً لا أجيد القوافي

(٣) من ردني يردني - والردني ، صاحب والتابع وكل شيء تبع شيئاً فهو

ردنه . اللسان ٢ / ٢٢٥ .

(٤) اربعين اربعة : حسن الرجوع عن الشيء .

(٥) من راح يروح راح الأمر أعجبه أو أفزه .

(٦) وهو دعاء . الأهل إلى الماء . قال صاحب اللسان " فإذا أدخلوا عليه

الالف واللام تركوه على حاله قبل دخولها ثم أنشد البيت على نصه

مع الالف واللام على الحكاية .

وعند أبي عمرو : إذا أدخلت الالف واللام عليه قلت : بالجوت بالكسر

لأن الحكاية قد ذهبت بدخول الالف واللام .

والنصب على الحكاية قول الكسائي والقراء : وعند أبي الحسن الأخفش

أن الالف واللام زائدة كزيادتها في بنات الأوبر فيجب أن يبقى على

بناتها ، انظر : اللسان ٢ / ٣٢٥ .

الأصلى ، فإن كانت بغير الف ولام استعملت كذلك ، ولو كانت بالـف ولام
استعملت كذلك إلا أن تكون نكرة ، فلا يحد في إدخال الالف واللام عليها ،
كقولك : في " جامعي رجل " الزميل ، مرفوع بالفاعلية وإن كنت لا تمنى
هنا إلا اللفظ .

وأما نحو قولهم : " جوت " إذا استعمل هذا الاستعمال بقياسه
أن يقال : " رعت بجوت " منها وممريا كما تقدم في غير هذا الموضع .
وأما إدخال الالف واللام عليه فليس بالقياس ، ووزانه وزان ادخال
الالف واللام على مثل : " آمين " و " ريد " وما أشبهه وهو بعيد .

ووجهه على شذوذه أن هذه الألفاظ إذا استعملت هذا الاستعمال
كانت في الحقيقة أعلاما لأنفسها ، وهي متعدده الفاعل في الوجود
فكان متعددها كمتعدد مدلول الاسم العلم الموضوع بأوضاع متعدده ، وقد
ثبت أن ذلك يصح إجراؤه حتى يرى النكرة على شذوذه ، كقولهم : " هذا
الزبد أسرق من ذاك الزبد " فلما كان هذا كذلك صح أن يقصد إلى
ذلك القصد فأدخل عليه الالف واللام لذلك ، فهذا وجه ادخال الالف
واللام ، على ما فيه من الشذوذ .

وأما بناؤها فقد تقدم في غير هذا الموضع أن مثل هذه الاسماء إذا
خرجت عن استعمالها للمعنى الذي وضعت له ، أنه يجوز فيها حكايته
على البناء ، ويجوز فيها الاعراب ، فقد حكاهم ههنا ، والحكاية هي
الأكثر ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : أذا الحرب لَهَا إليها جلالها » *

وقال أيضا معلقا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشاعر (٢) نسي

الفصل : أذا الحرب (٣) لَهَا (٤) إليها جلالها (٥) :

: وليس هولاء (٦) الخوالب (٧) أهلا (٨)

موضع الاستشهاد في قوله : " جلالها " فإنه منصوب بقوله " لَهَا " .

فإنه أورد على ما ذكره سيحبه من قوله : " وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا به أن يبالوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل " (٩) .

ومعنى البيت ، أنه يحف هذا المذکور بالشجاعة والبهادة إلى الحرب

والجَل ، بالضم واحد جلال الدواب ، وجمع الجلال أَجَلَةٌ كأنه جمع

الجمع ، والمراد ههنا الدروع أو ما يقوم مقامها مما يدفع به عن نفسه

السلح .

(١) وستمائه .

(٢) وهو القلائح ، انظر : الفصل ص ٢٢٦ ، والكتاب : ١١١/١ .

(٣) الملائم لها . سى بذلك كثرة مزاوئله للحروب فطار كأنه أنح لها .

(٤) لَهَا ، صيغة هالفة من لاه .

(٥) بجلالها ، جمع جل ، والمراد به عدة الحرب والمتاد .

(٦) هالفة في الولوج ، وهو الدخول .

(٧) جميع خالفة .

(٨) الذي يضطرب رجلاه من أجل الفرع .

(٩) سيحبه : ١١٠/١ .

والخوالت جميع خالقه ، وهي عمود من أعمدة الخبا^(١) والخوالت أيضا .

في قوله تعالى : " رضوا أن يكونوا مع الخوالت " (٢) النساء ،

و أما اعراب " أخوا الحرب " فهو منصوب على المدح (٣) ولهاسا

بدل منه بدل كل من كل ، ولا يستقيم أن يكون أخلا حالا ، لأنه يعود

إلى أن يكون الولوج المنفى قيدا لا منفيا على الإطلاق فيضف المنفى

المراد ، لأن الفرض نفى هذه الذمة مطلقا لا فيها في حال دون حال

وأنت إذا قيدتها بـ " أخلا " جعلت بقاءها في حال دون حال .

ومحير أقبل وناقته على ، وهو التواء في رجل البعير واتساح كبير ،

(١) الذي في القاموس واللسان : الخباء ويجمع على أخبيبه من الابنية

اللسان : ٥٦/١ ، القاموس ١٢/١ .

(٢) التهمة : ٨٧ - ٩٣ .

(٣) وعند السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعماني المحقق لكاتب

الفصل أن " أخوا الحرب " حال من الضمير في قوله : فإننى - فنى

البيت : الذي قبل هذا البيت : وهو :-

فإن تلك فانتك السماء فانفى : بأرفع ما حولى من الأرض أطولا

واعراب المصنف أحسن ، لأنه جملة حالا من الضمير في " فإننى " :

فيؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبه بالخبر وهو أجنبي لأن الحال

في الأصل صفة فكما لا يفصل بين الصفة والموصوف فكذلك

تلك .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : علا زيدنا يوم التقى رأس زيدكم »

وقال أيضا مملوا على قول الشاعر في الفصل (١) ، وهو : -

علا زيدنا يوم التقى رأس زيدكم : بأيهن ماضى الشفرتين يعانى (٢)

موضع الاستشهاد فيه ظاهر ، وهو " زيدنا " و " زيدكم " (٣) .

قوله بأيهن متعلق بـ " علا " تقديره : علا رأسه يوم نى يوم التقى
بأيهن على معنى الاستماتة ، ويعان وصفة بعد صفة للسيف (٤) ، وأصله :
يعانى فأعلوه كما أعلو : " مريت بقاض " وهو منسوب إلى اليمن ، فأصله
فى النسبة " يعنى " إلا أنهم لما قالوا " يعانى " حذفوا إحدى اليائين
وجعلوا الالف عوضا منها ، ثم أعلوه أعلا ل قاض ، ولذلك لم يمتدوا بهزنته ،
لأنَّ الياء فى النسبة كما لم يمتد بها فى " ثمان " فنقول : رأيت ثمانيا وثمان
فى أن الياء فى النسبة كيان ، لأنه مشتق من اليمن فنسب إليه تقديره على
غير قياس ثم جعلت الالف واللام عوضا من إحدى اليائين إلا أن " ثمانيا "
لم يستعملوا إلا بالالف ويعان يستعمل بالالف محذوفة ياءه وخير الف مشبهة
بهاوه فقالوا : يعان ومعنى ولم يقولوا : " ثمنى (٥) " .

(١) الفصل ص ١٢ .

(٢) لزيد بن عروة بن زيد الخيل ، الخزاعة ٣ / ٣٢٧ .

(٣) وهو إضافة الحلم الى الضمير وهو الكاف .

(٤) وهو الموضوع المحذوف ، لأن قوله : بأيهن أى بسيف أيهن فلما

حذف السيف ناب " أيهن " مقامه فلذلك جاز وصفه بقوله : ماضى

الشفرتين .

(٥) فى ثمانية كما قالوا يعنى فى يعانى .

ويجب أن يكون ثمان كذلك لأنَّه قد علم أنَّه من الثَّمن ، فوجب الحكم
على يائه بالزيادة وأيضا فإنه ليس في كلامهم في الغردات ما هو على هذه
الزَّنة إلاَّ لأنَّ منضمها فوجب أن يحمل على ذلك .

وأما بيان فالأمر فيه أوضح للأميرين ، أحدهما : أنَّه مفهوم من الثَّمن
والآخر أنَّه يقال : " يعني " بمناه ففلمَّ أنَّه فرعه وليس في ثمان
شيء من ذلك ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : باعدام أم الممر من أسيرها »

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر (١) في الفصل :

باعدام أم الممر من أسيرها : حراس أبواب على قصورها

موضع الاستشهاد في قوله : الممر (٢) ، و " من أسيرها " متعلق به

" باعد " على معنى أن هذا الحرف أصل معادة الفممول (٣) من الأبو

على معنى ابتداء الفاية .

وعلى قصورها ، متعلق بمحذوف إما صفة لأبواب فيجب أن تقدّر صفة

لها فيه ضميرها ، وقد يره : حراس أبواب مركّه أو حاصله على قصورها

يعنى قصور أم الممر المذكورة .

أو صفة لـ " حراس " فيجب أن تقدّر صفة لهم ، فيقدر : حراس أبواب

ثابتين وحاصلون فهو في الأول (٤) في موضع خفض وفي الثانى (٥) في موضع

رفع ، والله أعلم .

(١) هو أبو النجم واسمه الفضل وقيل الفضل بن قدامة ، وهو من رجاز الاسلام

الفحول المتقدمين وفي الطبقة الاولى منهم ولم أجد من نسب هذا البيت

له غير ابن يحيى في شرح الفضل ٤٤/١ .

(٢) وهو دخول الالف واللام على العلم وهو " عمر " وذلك لتقدير الشيوخ فيها .

(٣) في (ح) معادة للفممول والصحيح ما أثبتناه .

(٤) أى إذا كان صفة لأبواب لأن لفظها جرّهاضفة " حراس " .

(٥) " لـ " حراس " لأن حراس رفع بالفاعلية .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : »
رأيت الوليد بن يزيد هاركا

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر (١) فسي

الفصل :

رأيت (٢) الوليد بن يزيد هاركا : شديدا بأخفاء (٣) الخلاقة كاهله

موضح الاستشهاد في قوله : " انيزيد " والرؤية رؤية الملم وليس من
 رؤية العين ، لأن شرط رؤية العين أن تكون متضمنا وصفا موشيا كقولك :
 رأيت زيدا أسود أو أبيض ، أو متحركا ، وههنا ليس متضمنا ذلك فوجب أن
 يكون بمعنى العلم .

وشديدا ، مفعول (٤) بمد مفعول على أنهما من باب واحد لا على

(١) وهو ابن سيادة .

انظر : الفصل ١٣ ، الذخيرة ٣٢٨/١ ، واسمه الريح بن يزيد
 وكان اسم أبيه سيادة فنسب إليها وهو من الشعراء المصنفين
 قاله يمدح الوليد بن يزيد بن هاركا .
 انظر : ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٩٨ .

(٢) لقيت في نسخة (ب) .

(٣) ويرى أحياء مكان أخفاء وهو جمع مبه وهو العمل ، والمسراد
 بالأخفاء هنا مشتق الخلاقة .

(٤) والمفعول الأول " الوليد " و " هاركا " مفعول الثاني هذا على القول
 بأن " رأى " في البيت علميه لا بصريه فأما إذا قلنا بأنها بصرية لم
 يحتاج إلا إلى مفعول واحد فهذه " الوليد " مفعوله و " ابن " صفة

اختلافهما ولذلك لا يقال في مثله فمفعول ثالث ، لأنَّ شرط تعدُّد الفاعل اختلاف تعلق الفعل بهما ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : " أعطيت زيدا درهما " فتعلّق الاعطاء بـ " زيد " يخالف تعلقه بـ " درهم " ، وإذا قلت : " علمت زيدا عالما عاقلا " فتعلّق العلم بـ " عالم " و " عاقل " من جهة واحدة . ولما صحَّ ذلك في " علمت " لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، ولما كان الخبر يصح أن يكون متعددا صحَّ أن يكون الفمفعول الثاني متعددا . لأنَّ الذي كان خبرا ، ولما كان ذلك في المبتدأ يجوز بالواو وحذفها جاز في هذا أن يكون بالواو وحذفها ، لأن باب العلم إنما يدخل على الجمل الاسمية فلا يغيرها عن معناها ، وإذا كان كذلك وقد علم أنَّ الخبر يكون متعددا صحَّ أن يكون الفمفعول الثاني متعددا .

ومعناه : علمت أن هذا الخليفة ميمون النقيض على المسلمين شديد دولة في جوانب ملكه ، وهو ذلك بشدة الكاهل على سهيل الاستمارة ، لأنَّ شدة الرّجل في المادة باهتزاز فمتر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل .

وليد و " هاركا " حال منه وشديدا صفة لـ " هاركا " مأخضا بتعلق بـ " شديدا " و " كاهله " فاعل بـ " شديدا " لأنَّ صفة مشبهة تحمل عمل الفعل .

وموضع الاستشهاد قوله الهزهد حيث أدخل الالف واللام على العلم وهو يزيد .

وكونه حالا ضعيف ، لأنَّ المقصود الاخبار عن هذا السدوح بأنَّ هذه
 صفته مطلقا فإذا جملمته حالا ، أعني : شديدا لزم تقييد الحال ،
 والتقييد فسد للمعنى ، لأنَّ التقدير على هذا : علمت الوليد مهاركا
 في حال كونه شديدا ، وليس مواده إلاَّ اطلاق الخبر ، بأنَّ هذه صفته
 مطلقا ، والله أعلم .

*** الكلام على قول الشاعر في الفصل ***

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه

وقال أيضا مطايا دمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشاعر (٢) ففى
الفصل : وقد كان فيهم حاجب (٣) وابن أمه : أبو جندل والزيد زيد الممارك (٥)

فيه استشهادان ، أحدهما بالالف واللام والآخر بالاضافة فجمع ففى
هذا البيت ما صدر به أولا من قوله : " فيجرا " على إضافته وردغمال
اللام عليه .

وابن أمه ، مطوف على " حاجب " والضمير عائذ على " حاجب " أى
أخوه من أمه .

ومعناه أنه كان فى هذه القبيلة حاجب وهو رجل كبير من العرب
مصرّف .

(١) وستمائه .

(٢) منسوب فى ابن يمين للأخطل النّصراني ٤٤/١ هـ وكذا فى الفصل
ص ١٤ هـ والأخطل هو غياث بن فوث النصراني من طبقة جرير
والفرزدق وكان خبيث الهجاء .
انظر : طبقات الشعراء لابن قتيبة ٢٤٢ .

(٣) اسم شخص .

(٤) أبو جندل كنية آخر صري أبو خندل
انظر : متن الفصل ص ١٤ .

(٥) الممارك : جمع معركة ه محل الحرب .
وموضع الاستشهاد دخول الألف واللام على الملم وهو زيد .

والزَّيد زيد الممارك ، وزيد الممارك بدل من الزَّيد وهو بدل الكل

من الكل وقوله : " أبو جندل " بدل من " ابن أمه " .

وقوله في آخر الفصل : وهو قليل يحتمل أن يكون من كلام أبي المصاح

الهردي (١) ويحتمل أن يكون من كلام الزمخشري (٢) ، والله أعلم .

(١) هو محمد بن يزيد أبو المصاح الهروي أخذ عن المازني والجرجسي ت ٢٨٥

مجموع الأدياء ١١١/١٦ - ١٢٢ ، وفيات الأعيان ٤٤١/٣

(٢) والذي يظهر لي أنه من كلام الزمخشري لأنني تصفحت المقتضب للهروي

والكامل فلم أجده هذا الكلام .

« الكلام على قوله في الفصل : الجهاوة شان » *

وقال أيضا مطليا بدمشق سنة ثمان عشرة على الفصل (١) في قسم المشترك
 الجهاوة شان (٢) .

وإنما ذكره (٣) مع ما ليس بشان ليعلم أنهم فعلوا هذا الفعل ، فإن
 البهوى (٤) والقروى (٥) كما ذكره ، والجهاوة ليس كذلك ، وإن يقال : جهيت
 الخراج .

ويدوم أيضا شان ، لأنه إما أن يكون أصله قَمَل أو قَتَلَ ، وطى
 كلا التقديرين فهو خارج عن القياس .

أما خروجه عن القياس على الوجه الأول فقياسه أن يجرى مجرى " طى " .
 فيقال : هذا يدعى ورأت يديا ومرت يدي ، وطى الثاني (٦) كان قياسه أن
 يجرى مجرى : عصا فيقال فيه كما قيل فيه في الأحوال كلها فقد خرج من
 القياس على التقديرين جميعا ، والله أعلم .

(١) ص ٣٨٣ .

(٢) ونحو من كلام المصنف ابن الحاجب .

(٣) أى الزمخشري ذكر الجهاوة مع ما ليس بشان ، وهو قوله في قسم المشترك
 " القول في الواو والياء لامين " أن حكمهما أن تملأ أو تحذف فذكر من
 أمثلتها دعى ورضى وكالبهى والشروى والجهاوة .

انظر : الفصل ص ٣٨٣ .

(٤) لفظة في البقاء الذى هو ضد الفناء ، يقال بقاء وبقاء واستبقاء والاسم

البهوى القاموس ٤ / ٣٠٤ .

(٥) لفظة في شرا ، القاموس ٤ / ٣٤٨ .

(٦) أى على القول بأن وزن دم ، فعمل .

*** الكلام على اسم الجنس والملم في المفضل ***

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة^(١) مستدلا على حصر الاسم

في اسم الجنس والملم والمعرفة :

إن اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يُوَضَّحَ لِمَعْنَى بَحِينَةٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ وَضَّحَ لِمَعْنَى لَا بَحِينَةٍ
فَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ وَيُسَمَّى نَكْوَةً^(٢) ، وَإِنْ رَجَلَ مَوْضُوعٌ لَزِيدٍ وَعَمَرُو لَا عَلَى جِهَةِ
التَّحْمِينِ وَإِنَّمَا عَلَى الْهَدَلِ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وَأِنْ كَانَ لِمَعْنَى بَحِينَةٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَصِحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ لَا
فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ الْمَلَمُ^(٣) ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ الْمَصْرِفَةُ ،
وَاللَّهَ أَعْلَمُ .

(١) وستامة .

(٢) وذلك لِأَنَّ تَحْرِيفَهُ لِفَتْحَى فَقَدْ وَثَّقَهُ ، أَسَامَهُ ، لِأَنَّ أَسَامَهُ شَائِعٌ فَنَسِيَ
بَحِينَةً فَهِيَ نَكْوَةٌ مَعْنَى وَمَعْرِفَةٌ لَفْظًا .

(٣) والملم على قسمين منقول ومرتجل ، فالمنقول إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ
كَثَرٍ وَأَسَدٍ أَوْ عَنْ اسْمٍ مَعْنَى كَفَضَلٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا عَنْ فَعْلٍ
مِثْلِ كَشَمَرٍ ، وَكَمَبٍ أَوْ مَضَارِجٍ كَثَلْبٍ وَشَكْرٍ وَ" يَزِيدٌ " (أَوْ أَمْرٌ كَأَصَمَ)
عَلَى لِهَرَةٍ مَعْنَى .

وَالْمَرْتَجَلُ ، مَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْأَجْنَاسِ مِنْ قَوْلِهِمْ : ارْتَجَلَ الْعُظْبَةُ
أَيِ اخْتَرَعَهَا مِنْ غَيْرِ رُويَةٍ ، وَمِثَالُ الْمَرْتَجَلِ : حَنْفٌ وَفَقْمٌ .
انظر : الرضى على الكافية ١٣٨/٢ .

(٤) إِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ : " قَدْ سَبَقَ فِي الْأَمَلَاءِ " أَوْ " ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَمَلَاءِ " .

فإنما يقصد كتابه الإيضاح وهو شرحه للمفضل للزمخشري فهذا البحث ذكره
في الإيضاح ٣٩٩/١ فلينظر ثم ، ولو لا خشية الإطالة لأثبتت نص كلامه
هنا .

والذي ذهب إليه سيويه ونحوه جمهور البصريين أن " لات " مشبهة
بـ " ليس " فإذا قلت : ولات حين مناص ، فاسم لات مضمرة فيه فتكأنك
قلت : ولات حين حين مناص ، وقد جاء اضممار الخبر ورفع الاسم عكس
الأول وهي لغة قليلة عنده فقالوا ولات حين مناص .
انظر : الكتاب ٥٨/٥٧/١ .

أما كون لافى " لات " نفى الجنس فقد نسب هذا القول ابن هشام
في المصنفى ٢٨١/١ للأخفش ، وهناك رأى ثالث ينسب له أيضا وهو
أن " لات " ليس لها عمل فإذا وليها مرفوع فبهتدا حذف خبره والتقدير :
ولات حين مناص كامن لهم ، وإن وليها منصوب فعلى تقدير فمسل
محدوف كقوله تعالى : " ولات حين مناص ينصب حين على تقدير : لا أرى
حين مناص .

ذكر هذا القول كل من الرضى فى شرح الكافية ٢٧٠/١ وابن هشام
في المصنفى ٢٨١/١ ، والسيوطى فى الهمج ١٢٣/٢ ونسبوه للأخفش :

والذى فى معانى القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ خلافا ما قالوه . قال
فى ٤٥٣/٢ ولات حين مناص ، شبهوا " لات " بـ " ليس " وأضمرها
فيها اسم الفاعل ، ولا تكون لات إلا مع " حين " ورفع بمضمم " ولات
حين مناص " فجعله فى قوله مثل " ليس " لأنه قال : ليس أحد وأضمر
الخبر ، معانى الأخفش ٤٥٣/٢ .

قلت حتى نحسن الثانى بملامتنا نقول إن الأخفش ربما ذكر ذلك
فى بعض كتبه التى لم تصل إلينا وما أكثر ما يذكر العلماء آراء لا تجسد
لها أثرا فى كتبهم الموجودة بأيدينا .

** الكلام على قول الشاعر فى الفصل **

لها أشار من لحم تنموره

وقال أيضا ملها بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قوله فى الفصل (٢)

من قول الشاعر (٣) : —

لها أشار من لحم تنموره : من الشمالى ووخر من أرائنها

يقول كانوا يطعمونه افي كل يوم لحم الأرناب والشمال لمزتها عندهم
والتنمير ، التقديد يقال تمر اللحم أى قذذه ، والأشار ، قطع القديس
والوخر الشئ القليل ، وفى بعض النسخ متمة ، وواحدة الأشار إشراة
وهو ما يسط عليه الأقط (٤) وغيره .

ومن ، فى المواضع الثلاثة ، أما " من لحم تنموره " فهى للتهيين على هذه
الرواية ، وأما فى قوله : " من الشمالى " ووخر من أرائنها " فيجوز فى كل
واحدة منها الأمران ، أن تكون مهيئة ومحفزة ، فالتهيين فى الأول للأشار
ومن الثانى للحم ، ومن الثالث للوخر والتهيين ظاهر فيهما .

(١) مستحاة .

(٢) ص ٣٦٥ .

(٣) هو أبو كامل النمر بن تولب المشكوى كما قال محقق الفصل ولم أر أحدا
ذكر له نسبة غيره .

(٤) فى القاموس ٣٤٩/٢ أقطا ، مثلكه ويحرك ككس ورجل ، وأصل شئ
يتخذ من المحيض الفئس ويجمعه أقطان .

وموضع الامتسهاد قوله : الشمالى و " أرائنها " فان أصلها : —
الشمال والأرناب فأبدلت الباء الموحدة فيها ياء .

ولا يجوز أن يكون الأولى مخصصة على هذه الرواية التي هي " تمره " لأن
 " تمره " صفة للحم وهي الأشارير ، فكيف يقال اللحم الذي هو الأشارير
 بعض الأشارير ، هذا خلف من القول .

نعم على من قال : تمره ، يجوز فيهما ما جاز في أختيهما من الوجهين
 لأن تمره صفة لأشارير .

وقوله : لها ، أى للقبّة ، وهي فن عتاب كانت لهنى يشكره ، والله
 أعلم .

وقبلى ، ظرف ، وهو محرب تقديره ، وإن كان الخلاف فى كل ما
أضيف إلى ياء المتكلم هل هو محرب أو منى ؟ والكلام فى ياء الإضافة
هل أصلها السكون وتحتت تشويه لها وأصلها الحركة وسكت تخفيفا
فيه كـ " ليس " فيه خلاف كبير ، أمر قد أشرنا إلى ذلك فى الإسماء ،
والله أعلم .

« الكاتم على قول القاعري الفضل : »

أنا ابن سمد أكرم السمدينا

وقال أيضا معليا بدمشق سنة ثمان عشرة على قول القاعري (١) في الفضل

أنا ابن سمد أكرم السمدينا : أن تيمما لم يكن عنينا (٢)

يبرز الرفع والخفض في قوله : " أكرم " أما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ

محذوف كأنه لما قيل : أنا ابن سمد ، كأن سائلا سأل وقال : " من هو ابن

سمد " فقال له شخص : هو أكرم السمدينا .

ولا يجوز أن يكون خبرا بسمد خبر ولا بد لا لقولك " أنا " أما

الضفة فباطل ، لأنه صفة لابن فيلزم أن يكون سمدا وليس بسمد ، إنما هو

سمد إذ أكرم الغارين غارب ، ولو كان بدلا لكان إما بدل الكل من الكل

(١) منسوب لرواية في ابن يحيى ص ٣٥ ومعاني القرآن ٣٩٢/٢ روايته

سيد مكان أكرم ، رواية البيت ينصب أكرم ، من شواهد الكتاب ١٥٢/٢ ،

٣٩٦/٣ .

قال شارح أبيات الفصل إنما قال : أكرم السمدينا لأن السمد في

الحرب كثير ، منهم سمد بن مالك في ربيعة وسمد ابن ذبيان في غطفان

وسمد بن بكر في هوازن ، وسمد بن هذيم في قضاة ، والشاعر من سمد بن

زيد بن تميم وفيهم الشرف والعدد الجيم .

(٢) عتين كسكين - وهو من لا يأتي الثمأ جزأ أو لا يريد من والاسم المثناة

انظر : القاموس ٢٤٩/٤ ، واستشهد سنيه بالبيت على نصب " أكرم "

على الفخر والتفخيم أي على المدح ، الكتاب ١٥٣/٢ .

والشاهد عند الزمخشري دخول الألف واللام على جمع " سمد " وهو

علم ، الفصل ص ١٥ .

فيجب أن يكون مدلوله مدلول الأول فإذا كان كذلك وجب أن يكون ابن سعد

وإذا كان ابن سعد وجب أن يكون أكثر السعديين سعد وليس سعدا .

مدل الاشتغال مدل البعض يدلانها .

والخفص صفة لـ "سعد" ، ولا يجوز أن يكون صفة لـ "أنا" لأنَّ

المضمرات لا توصف ومن حيث المعنى أيضا لما تقدم ، والله أعلم .

■ الكلام على قوله في الفصل : وورتل كجحنفل ■

وقال أيضا مطليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قوله في الفصل (٢)

• " وورتل كجحنفل " •

قال الشيخ : يعني أن الواو فاء الكلمة ، وليست بزيادة ومثله هو زانه مـ

وقمت فيه الفاء حرفا لا تصلح للزيادة وهو جحنفل ، وجاء بحال في ثالثه

نحن ليقرب به (٣) الشبه في أنه مثله ، والله أعلم •

(١) وستائمه •

(٢) ص ٣٥٨ وهو قوله : فصل : والواو لا تزداد أولا وقولهم : وورتل كجحنفل وأما غير أول فلا تنهين إلا زائدة كموسج وحقل •

(٣) بها في " ح " •

• • الكلام على قوله في الفصل في حدة الكلمة • •

وقال أيضا يدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قوله في الفصل •
 • الكلمة هي اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ وَهِيَ جَدْنٌ تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ
 أَنْوَاعٍ (٢) • • :

قال الشيخ : إِنْ قِيلَ كَيْفَ يَصِحُّ انْقِسَامُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ ؟ •
 فالجواب أن النِّقْسَمَ الْمَسْقَى لَا تَقْسَمُ اللَّفْظَةُ ، فَإِنَّ الْمَسْقَى يَصِحُّ
 إِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حَالِهِ ، فَالْقِسْمُ هُوَ الْجِنْسُ
 الْمَسْقَى بِالْكَلِمَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ •

(١) وستماتة •

(٢) ص ٦ •

• • الكلام على قوله في الفصل في حد الكلمة مجيبا عن • •

أيراد أورد على الزمخشري في تعريف الكلمة

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثلثة وعشرين (١) مجيبا عن وهم متوهم

أورد على الزمخشري سؤالا في قوله : الكلمة هي اللفظة إلى آخرها (٢) •

قال المبرد : الكلمة موضوعة لواحد متعين فكيف يستقيم أن تكون

جنسا (٣) ؟ •

(١) وستامة •

(٢) ص ٦ •

(٣) وجه الاعتراض أن مدلول الكلمة هنا للوحدة لأن كلمة وكلما كمره ومراه
واللزم في الكلمة للجنس والمعلوم أن دلالة الجنس تفيد الكسرة
فكيف يستماع الجمع بين المتناقضين في الشيء الواحد ؟ •

والجواب عند الرضى أن الجنس على ضربين ضرب مفيد للاستفراق
وضابطه أن يصلح فيه لفظ كل - كقوله تعالى : " إن الإنسان لفي خسر "
والذي يدل على أن لفظ " الإنسان " في الآية جنس الاستثناء منه إذ لا
يجوز استثناء الأكثر من الأقل •

وضرب ثان أن يراد ماهية الجنس من غير دلالة لفظه على القلّة أو
الكثرة كما في قوله تعالى : " لئن أكله الذئب " لم يكن هناك ذئب
مجهود ولم يراد استفراق الجنس أيضا وأن المراد هو الثاني أي ماهية
الجنس من حيث هي لأن البعد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا
لهيئته استفراقه •

انظر : شرح الكافية ٤/١ مع شيء من التصرف •

والجواب أنه لا يمنع إطلاقها على الواحد الوجودى من أن تكون جنسا
 كما لا يمنع صحة إطلاق الانسان والرجل على الواحد الوجودى من أن يكون
 جنسا ، لأن العواد بالجنس هو ما عدّه باعتبار الأمر الثقيل لا باعتبار
 الأمر الوجودى •

فمبنى الجنس ، ما يتملّ مما يقبل فصلا متعدّدة يكون باعتبار كمال
 فصل الحقيقة غير الأخرى ، وإن اشتركا فى الأمر الكلى العامل للجميع
 المسمى باعتبار شموله لها جنسا ، والله أعلم •

« الكلام على قوله ففى الفضل من قول الشاعر: »

وقد علمت عروسى ملكه أننى

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر (٢) فى الفضل (٣)

وقد علمت عروسى (٤) ملكه أننى : أنا الليث (٥) ممدياً عليه وطاهيا

يجوز أن يكون " ممدياً " حالاً مقيدة إما من " الليث " وإما من المشبه

بالليث ، والمائل فيها معنى التشبيه لأن التقدير : أنا مماثل لليث فى حال

كونه على هذه الصفات ، أو فى حال كونه على هذه الصفات .

فالتحديد تارة للمشبه وتارة للمشبه به .

ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة على معنى أنه نفس الليث هالفة ثم أكد

ذلك بهذه الحال التى هى تقرير لذلك فى المعنى كقولك : " أنا حاتم جوداً " .

وأنا فلان بطلا شجاعاً .

وموضع الاستشهاد فى قوله " ممدياً " وأصله : ممدو (٦) قيل به

(١) وستامة .

(٢) هو عبد ينفوت بن وقاص الحارثى وهو من شواهد الكتاب ٤ / ٣٨٥

والقرب لابن عصفور ٢ / ٢٢٣ وأما فى القالى ٣ / ١٢٣ ، وشيخ شواهد

الشافيه ٤ / ٤٤٠ .

(٣) الفصل ص ٣٩٠ .

(٤) عروسى أى زوجته .

(٥) الأمد .

(٦) قلبت الواو الثانية ياء استقلالاً فقالوا : ممدوى اجتمعت الواو والياء

وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء ، فطارت ممدوى اجتمعت

ما فعل به "عش" و "جيش" .

وعاد يا من باب غاريا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأما ما فعل

به "عش" و "جش" جمع "عاش" و "جاء" فاستقلوا الواو المتطرفة

المضمومة ولم يمتدوا بالسكون بينهما لأنه هوائي فلم يمتد به فكانها متطرفة

وقبلها ضم فقلبت الضمة كسرة فاقبلت الواو ياء ، والله أعلم .

المثلان فادغتا بعد كسر الدال للتناسب فصارت "معدى" .

وجش : أصله جشور - قلب الضمة كسرة تمهيدا لقلب الواو الأولى
 ياء ، فاقبلت فصارت جشيو ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون
 فقلبت ياء فصارت : جشي اجتمع المثلان فادغتا فصارت جشي بمحسنة
 قلب ضمة الفاء كسرة لمناسبة كسرة التاء .

وعش - مثل الأول .

■ الكلام على قول الشاعر في الفصل : يأتى إلى نسيه عطل ■ ■

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله فى الفصل من قصول

القَّامِر (١) :

يأتى (٢) إلى نسيه عطل (٣) : وشعثا (٤) مراضيع (٥) مثل السَّحالي (٦)

قال الشيخ : استشهد به على أن هذا الباب الذى يقال فيه نصب على

الاختصاص يأتى نكرة .

ولا يجوز أن يكون فمولا معه ، لأن شرط الفمول معه التميز مع

المرفوع فى نسبة الفعل مثل قولك : جاء زيد وصرا ف " عمرو " جاء أيضا ،

وكذلك : جاء الهرد والطيلامة ، وما ولت أسير والنيل (٨) .

(١) هو أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، الخزائنة

٤١٧/١ سيويه ٣٩٩/١ .

(٢) يأتى - يأتى إلى مأواه وينزله .

(٣) عطل جمع عاطل ، وهى المرأة إذا لم يكن عليها حلى فهى عاطل ، والأعطل

من الخيل والإبل التى لا تلائم عليها ، القاموس ٤ ١٧/ .

(٤) شعث - جمع شعثاء من شعث الشعر ، تغير ولبد . قلقة تعدد بالفصل والدهن .

(٥) مراضيع جمع مريض بالكسر وهى التى ترضع كثيرا .

(٦) سحالي ، واحدة سحلاء بكسر السين وهو الفول أو ساحة

البحر ، القاموس ٣ ٣٩٦/ .

(٧) الفمول فى (ب) وهو خطأ .

(٨) هذا القوط الذى ذكره المصنف نسبة الرضى للأخفش ، فلا يجوز

عنده : " ضحك زيد وطلوع الشمس " .

انظر : شرح الكافية ١ ١٩٥/ .

وقد تولى من لاصرة به جوار ، سوت والجهل ، وهو غير جائز لما ذكرناه
 إذا الجهل لا يسير بخلاف ما تقدم في صحة نسبة القمل إليهما على سبيل
 المصحة ، ثم لو سلم جوازه فلا بد فيه من تأويل وعوائف يجعل لأن كل جنس
 من الجهل سائر .

ومضى الهيئت أنه يأوى إلى النسوة الموصوفات بالحلل ، وقوله :
 شعثا ، من المتقدمات بالذكر بحسينهم ، والله أعلم .

ومعنى البيت أنه يقول : عرفت ديار أجهتي في هذا الموضع المعروف
بأطرقا في حال كونها باليات خيامها عافيات آثارها لكثرة شفه بها وحش
عنها غمرها في حال خفافسها لغوامها بها ودرون ما فيها حتى لم يبق بها
ههنا إلا الشام والمصى كالأقواد وآلات الهيوت .

وباليات هيرى منصها وهو الصحيح ، وقد جاء مرفوعا ، فالنصب على أنه
حال من "الديار" والمعنى عليه ما تقدم .

والرفع على أن يكون البيت مستقلا في معناه من غير نظر إلى ما قبله
فيكون مبتدأ به كأنه قال : أطرقا منازل باليات خيامها ويكون خبره " على
أطرقا " وهو ناسخ من توهم استقلال البيت وقطع النظر عما قبله .

وقوله إلا الشام ولأ المصى وجاء مرفوعا وليس بالجيد ، وجاء منصها
فيطلق للمصى ، ويحذف منه الياء الثانية على ما هو أصل في مثله إذ كل
ما آخره حرف مشدد منته قافيته على الوقف فواجب فيه حذف الثاني وإن
كان حرفا صحيحا فهو في المعتل أمه .

وجه النصب في " الشام " ظاهر وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه
من غير الجنس ، فتوى النصب من الوجهين جميعا .

والرفع ضعيف جدا وإنما جاء الوهم فيه من جهة أن القوافي كلها إذا
رفعت استقامت أعراسا ووزنا على أصل عروضه لأنه من المقارب ، وأصل المقارب
فصول ثمانى مرات كاملة قول الشاعر : فأما تيم تيم بن مر

فأما تيم تيم بن مر : فألفهم القوم روى نياما (١)

(١) قاله بشر بن أبي حازم ، والديوان ١٩٠ أساس البلاغة ١٦٨/١ ، ألفاهم وجدهم
روى - جمع رائب ، وهم الذين استقلوا نيما . رجال روى الكتاب ١٤٩/٣

فلما روى بهذه المثابة بأنَّ ذلك فالحق البيت به فرفع من غير
 نظر وتبين وجه رفعه ، والصواب أنَّه محذوف منه سبب خفيف (١) من
 آخر الجزء ، وهو الضرب الثالث من ضروب العقارب ، فيستقيم اسرار
 البيت ولا يحد في مخالفة ذلك الوزن الأصلي لأنه لا يلزم منه مالا يجوز
 وارتكاب أمور متعددة مما يجوز ارتكابها اتفاقاً ، وإن كانت خارجة عن
 أصل غير مدفوع ولا سيما إذا اضطر إليها موجب .

وأما ارتكاب أمر لا يجوز لأجل مراعاة أمر أصلية مخالفتها جائز ، فغير
 جائز باغراق فلذلك كان الرفع غير مستقيم ، والنصب هو المستقيم .

ووجهه على شدة ضميمته أنه لما كان الخيام في موضع رفع أجرى تأنيده
 عليه رفعاً ثم استعمل "إلا" بمعنى غير وصفا للخيام على المحل فاجرى
 ما يحدنا بأمرها على ما هو ثابت لها فارتفع "الثام" لذلك (٢) ، وعطف
 المصى عليه .

وعلى أطرقا يتعلق بـ "عرفت" إن قلنا أنَّ له تعليقاً بالبيت الذي قبله ،
 وإن قطعنا النظر عنه ، تعلق بمحذوف تقديره : منازل باليات الخيام
 مستقرة على أطرقا ، والله أعلم .

-
- (١) وهي حركة فساكن في مثل فصول وفاعلاتن ومعرفة هذا في فن المريض .
 (٢) قوله : واستعمل إلا بمعنى غير ، مخالف لما عرف عنه من منعه استعمال إلا صفة
 إلا إذا وقعت بعد جمع منكر وتعدر الاستثناء ، لقوله تعالى : " لو كان فيها
 آله إلا الله لفسدتا " .

انظر : الهج ٢٢٩/١ ، الأشموني ١٥٧/٢ .

« الكلام على قول الشاعر في المفضل : »

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الفأمر (١) في المفضل :

إذا ما دعوا كيسان (٢) كانت كهولهم (٣)

إلى الفدر أدنى (٤) من شهابهم المرد (٥)

يصف هؤلاء القوم بأن شيوخهم إلى الفساد أقرب من شهابهم وموضع
الإستشهاد فى قوله " كيسان " وهو علم ، والذي يدل على أنه علم منعمه
من الضوف ، ولا علة تقدر مع الف والنون إلا الملمية ، فوجب أن يكون
علمًا لذلك .

والجار والمجرور فى قوله : " إلى الفدر " تملق بـ " أدنى " ولا

يتملق بـ " كان " لأنها ناقصة والناقصة لا يتملق بها (٦) ، إما لأنها لا

(١) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر أو نمر بن تولب .

انظر : ص ١٠ ابن يمين ٣٨/١ .

(٢) كيسان ، اسم علم للفدر .

(٣) كهول - جمع كهل ، وهو من جاوز الأربعين .

(٤) أدنى أقرب .

(٥) المرد ، جمع أمرد وهو من لم يبلغ سن نيات الشعر فى وجهه قال فى

القاموس ٣٢٧/١ " الشاب طرَّ شاربهُ ولم تنهت لحيتهُ .

(٦) وهو رأى جماعة من النحويين أن أفعال الناقصة لا يجوز أن تتملق
بها شبه الجمل كالجار والمجرور والظرف ذكره ابن هشام فى المغنى

دلالة لها على الحدث ولما لأنّها تدخل على الجمل على ما هي عليه
 من أخبارها وتعلقاتها فلو ذهبتم لتعلق بها لخرج ما علّقت بها عن حيز
 الجملة الداخلة هي عليه وذلك تخيير لوضعها ، والله أعلم .

٤٨٨/٢ قال : من زعم أنه لا يدلّ على حدث أي " كان " منج
 من ذلك " أن تتعلّق به الجوار والمجرور " وهم المبرّد والفارسي
 وابن جنى والجرجاني وابن برناب والشلمين ٤٤٨/٢ المثنى :

■ الكلام على قول الشاعر في الفصل : إذا قال غاو من تنوخ قصيدة ■

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمان عشرة على قول الشاعر (١) في الفصل :

إذا قال غاو (٢) من تنوخ (٣) قصيدة : بها جرب (٤) عدت طي بزهر

معناه ، أن هؤلاء يقولون الشعر الرديئ فينسب إلى ذلك يكون إما لكونه من قبيلتهم وقد اشتهروا بهم ، وإما لأنهم يرجعون إليه فيما يأتون وذرون من أشعارهم .

أو يريد أنه إذا قال أحد من هذه القبيلة شعرا ما يوثق أنرا غير حميد
قد علق ، وقصد جزائي به حتى كُتِبَ الذي باشرته وذلك لما تقدم من الاحتمال .
و " من " في من تنوخ ، وللتبيين ، وعدت جواب " إذا " وموضع
الاستشهاد في قوله : " بزهر " (٥) . وهو علم " ممنوع من الصرف " للتأنيث

(١) منسوب في الفصل لطرامج ونسبه صاحب اللسان لابن أحمد وليس في ديوانه
بل هو في ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ رواية الفرزدق من " معد " مكان " تنوخ " .
و " كانت " مكان " عدت " .

(٢) غاو ، زال .

(٣) اسم القبيلة .

(٤) عيب وأكثر ما يصيب الجمل .

(٥) قال صاحب اللسان قال ابن بري في سبب منع " زهر " من الصرف
أنه اسم علم للكعبة مؤنث ، قال ابن بري : ولم يسمع " بزهر " هذا
الاسم إلا في شعره " ابن أحمد " في قوله يصف بقرة : -
تظير الخيل عن أعطافها صعدا . كما تظايع عن ما موه الشرا
يقصد أنه لم يسمع كلمة " مأموه " وهي علم للنار إلا في شعره .

المعنوى والملمية .

ولا يجوز أن يكون متروكا صوته للضرورة ، لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعا
من الصرف من غير علة ، وهو لا يجوز باتفاق ، إنما موضع الخلاف إذا كانت
فيه علة واحدة .

و بيان أنه يمكن ممنوعا بغير علة أن التأنيت المعنوى مشروط في كونه
علة الحليمية ، فإذا قدرنا انتفاء الحليمية زال كون التأنيت مشروطا لزوال شرطه .
والله أعلم .

قال ابن هري وكذلك سمى حوار الناقه باهوسا ولم يسمح إلا فسى
شعره وهو قوله :-

حَفَّتْ قَلُوصِي إِلَى بَاهُوسِهَا جِزْأ : فَمَا حَنِينُكَ أَمْ مَا أَنْتَ وَالذَّكُورُ
انتار : اللسان مادة نهر ص ٤٠٥/٥ .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : بُهِتَ أخوالى بنى يزيد : ظلما »

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) فسى

الفصل :

بُهِتَ أخوالى بنى يزيد : ظلما ظليما لهم قد يد

بُهِتَ ، وفعل بهنى لما لم يُسمَ فاعله وهو من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

مفعولين ، وتحقيق تمدّيه فى الإملاء على المفعّل .

فالتاء هى المفعول الأول ، و " أخوالى " المفعول الثانى ، و " بهنى

يزيد " صفة ل " أخوالى " .

والأحسن ألا يكون بدا لأنّ الهدل إنما يكون بالاسماء الموضوعة للذوات

بخلاف " ابن " فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو القصد وهو البتوة .

و " يزيد " فى موضع خفض ، وتوله : ظلما إما مصدر فى موضع الحال (٣)

ولما مفعول من أجده .

(١) مستحاة .

(٢) مجهول القائل ، ذكر الهيث صاحب الخزائن غير منسوب إلى قائل

ممن ١٣٤/١ ونقل عن الخطيب قوله : هذا الهيث فى غالب كسب

النحو ، ولم أظفر بقائله ولم يحرره أحد لقائل غير المبنى فإنه قال :

هو لرؤبه بن المجاج وقد تصفحت ديوانه فلم أجده .

(٣) على تأويل المصدر باسم الفاعل ، كقوله تعالى : وإنى دعوتهم جهارا

أى جاهرا .

و " لهم فديد " جملة في موضع الفعول الثالث ، والفديد ، الضوت ،
ومنى البيت : أن هذا القائل يقول : أَخْبَرْتُ أَنَّ أَخَوَالِي الموصوفين بهذه
الصفة لهم علينا صوت وجلبة في حال كونهم ظالمين علينا أو لأجل ظلمهم
وكلاهما ضعيف .

أما الحال فلأنه من الضمير في " لهم " والعامل فيه ما في لهم من
معنى الفعل وهو عامل معنى ، وتقدم الحال على العامل المعنوي ضعيف^(٢)
ووجه ضعفه مذكور في الاملاء على الفصل (٣) فليُنظر ثم (٤) .

وأما الفعول من أجله ، فكذلك ، لأنَّ العامل معنوي وتقدمه ضعيف
كقولك : " عندى مال اكساها من تجارة " فلو قلت : " اكساها من تجارة
عندى مال " كان ضعيفا .

فإن توهم متوهم أنه حال من " أخوالى " والعامل " نبئت " فهو باطل

(١) وعند ابن يعيش يجوز أن يكون " بنى يزيد " بدلا من أخوالى ، ابن
يعيش ٢٨/١ ، والمصنف أيضا لا يمنع كونه بدلا إلا أنه يفضل أن يكون
صفة ولذلك هو بقوله : " والأحسن ألا يكون بدلا " وقد صرح بالجواز
في الايضاح ٢٠/١ .

(٢) وهذا أيضا غير مستنح عند ابن يعيش ، لأنه يجعله من قبيل " كل يوم
لك ثوب " . انظر : ابن يعيش ٢٨/١ .

(٣) وهو " الايضاح " شرحه للفصل ٢٠/١ .

(٤) قال في ٣٣٠/٣٢٦ : ثم عكس بأنَّ الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه
وأما المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه .

وإنما تقدم على الفعل وشبهه لأنه الأصل في الفاعلية والفعولية ،
وهذا شبهه به ومحمول عليه فلم يبق قوة الأصل ، ولأنه عامل متصرف
فتصرف في معموله وهذا غير متصرف ، انظر : الايضاح ٣٣٠/١ .

لأنه يلزم تنبيه حال المبتدأ من حيث كونه مبتدأ والمبتدأ لا يقبل
التقيد (١) .

فإذا قيل " زيد قائما يضحك " قلنا ليس حالا من المبتدأ وإنما هو حال
من الضمير الذي في قولك : يضحك ، ولذلك لو جعلت موضع يضحك اسما
جامدا لم يجز لأنه ليس ممك حيلته ما يقبل التقيد فدل على أن المبتدأ
لا يقبل التقيد ، وكذلك إذا قلت : " نهت " أخوالى قائمين ضاحكين
فقائمين حال وليس عاملة " نهت " وإنما عاملة " ضاحكين " ولذلك لو جعلت
موضع " ضاحكين " اسما جامدا لم يجز أن يكون ذلك حالا ، فلو كان
العامل فيه " نهت " لجاز .

فإن توهم متوهم أن " بنى يزيد " الفصول الثالث فقلط لوجهين
أحدهما أن قوله : " لهم فديده " يبقى ضائعا لا ارتباط له بالأول مع
أن المعنى ما أشرنا إليه .

والثاني أنه إخبار بأنه أخوه بأن أخواله بنو يزيد ومعلوم أن سياق
كلامه أنه لم يقصد أنه أخوه بأن أخواله بنو يزيد لظهور ذلك عنده .
وموضع الاستشهاد في قوله : " يزيد " لأنه قال : والمركب ، إنما
جملة (٢) في مثل قولك : نهت ، لأنه إما أن يريد " يزيد " من قولك :

(١) لأن " أخوالى " قبل دخول الناصخ عليه مبتدأ والمعروف من مذهب
المصنف رحمه الله منع مجيء الحال من المبتدأ كما سبق في عدة مواضع .

(٢) الذي في الفصل من (٦) والمركب إما جملة نحو برق نحو وتأبط شرا
وذرى حيا وشابقرناها ويزيد في مثل قوله : نهت أخوالى بنى يزيد الخ البيت .

يزيد المال ، أو المال يزيد .

فلا يجوز أن يراد الأول لأنه يبقى مفردا باهتار التسمية فيكون من باب
 " تغلب " و " يشكر " ، وهو أخذ " يزيد " على حاله مجردا عن الضمير
 فيتمين أن يكون من باب " المال يزيد " فيكون جملة على هذا ، والجمل
 إذا سقى بها يحكى على ما هي عليه في أصل ضمها (١) ولهذا لوسمت رجلا
 بقولك : " اضرب " فلا يخلو إما أن تقصد إلى الضمير أولا ؟ .

فإن قصدت إلى الضمير قلت : جاني اضرب وأيت اضرب ومسرت
 باضوب لا خلاف في ذلك .

وإن لم تقصد إلى الضمير البتة هل سميت بهذا اللفظ مجردا عنه قلت
 جاني : اضرب وأيت اضرب ومسرت باضرب ، والله أعلم بالصواب .

(١) والدليل على أنه قصد الحكاية ولم يقصد التسمية مجردة عن الضمير أنه
 قال " يزيد " بالضم ولو كان مجردا من الضمير لقال بني يزيد بالفتح
 نهاية عن الكسرة لأنه مجرور بالإضافة ومنوع من الصوف للملحمة ووزن
 القمل .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : بوخشن اصمت »

وقال أيضاً مملها بدمشق سنة ثمان مائة (١) على قول الشاعر (٢) فسى
الفضل وهو : أشلى سلوكية باتت مات بها :
: بوخشن اصمت في أصلاها أود :

موضع الاستشهاد في قوله : " اصمت " فإنه منقول عن فعل أمر ، واصمت
اسم لبرية قيل إنها سكتت بذلك ، لأنه ظب عليها قول الرجل لصاحبه :
اصمت اصمت لشدّة الخوف فيها .

وقد أخذ على صاحب الفضل باستشهاد به ، فإن العرب تقول : صمّت
يصمّت فالأمر فيه بالضّم فكيف جاء اصمّت ؟

وجوابه أن يقال إن " فَعَلَ " يأتي على فَعِلَ وفَعِلَ ، ومنهم من
يقول إن سَجَّ للفعل مضارع اتبع وإلّا فأنت فيه مخير إن شئت قلت : فَعِلَ
أو فَعِلَ ، ومنهم من يقول إن كسر استعمال المضارع اتبع ، وإلّا كنت فهمه
بالحيار .

والجار والمجرور في قوله : " بوخشن " يتملّق بـ " أشلى " وقد يره

(١) أي وستائة .

(٢) وهو الزّاعى كما في الفضل ص ٧ وابن يمين ص ٢١ واسمه عبيد بن
حصين النّوى من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان
وأولها : —

طاف الخيال بأصحابي وقد هجروا : من أم علوان لا نحو ولا صد

أشلى خلقه بوحش هذه البرية ، هانت السلوة بهذه البرية مات بها
أى عندها ، والضمير للسلوة .

قوله : فى أصلاها أود ، يعنى السلوة يصفها بالقسوة ،
والأود ، المعج لأنه قال فى أصلاب السلوة موج ، وذلك يدل على
قوتها ، والله أعلم .

« الكلام على قولهم : عليه رجلا ليسنى »

وقال أيضا ملجأ بالقاهرة سنة ثلاث هـ (١) على قوله فى الفصل (٢)

« عليه رجلا ليسنى » .

انصب " رجلا " بـ " عليه " وهو شاذ ، لأن " عليه " ليس يفسرى

بها (٣) وإنما يفسرى بـ " عليك " ودونك .

وفى " ليس " اسمها والياء فى موضع الخبر على الشذوذ (٤) وإنما

كان الإغراء بالمخاطب ، لأن صيغة الأمر لا تكون فى الغالب إلا للمخاطب

والله أعلم .

(١) أى بعد ستائة .

(٢) انظر : الفصل ص ١٣٢ .

(٣) يريد أن اغراء الغائب شاذ ، وإنما الذى يفسرى به المخاطب .

(٤) وجه الشذوذ فيه . مجئ خبر " ليس " ضموا متصلا والقياس أن يجئ

متصلا وقد يره : ليس الرّجل إياى ، والله أعلم .

« الكلام على قول الفاعر في الفصل : «بينا نحن نوقه أانا» »

وقال أيضا مثلها بدمشق سنة ثمان مائة (١) على قول القاهر (٢) قيس

الفصل : «بينا نحن نوقه» (٣) أانا : مملو وفه (٤) وزاد (٥) راعى

قال الشيخ : بين ه هذه على الظرف الذى يقتضى أن يكون المنسوب هو إليه مضمدا ، مخفوضا بالاضافة إليه قولهم : المال بين زيد وحسين وجئتك بين الظهر والمصر ، وما أشبه ذلك إلا أنهم لما قصدوا إلى نسبتها إلى أوقات نسبة حذفوا الأوقات وعوضوا عنها حرفا من الكلام وهو ما ، أو حرفا من الكلام وهو الالف ، وذكروا الجملة على ما هي عليه ، مثلها فى : « ربما زيد قائم » فقالوا « بينا نحن يمكن كذا » .

وهو منصوب على الظرف معمول لما يذكر معه من الجملة التى وشح

نسبتها فيه قولك : « بينا نحن يمكن كذا طلع علينا فلان » .

ومعناه باعتراف اعرابه وأصله : طلع علينا فى الوقت الذى يتخلل ظرفه

(١) بحد ستائة .

(٢) وهو من إنشاء الأصمى ولم يذكر له نسبة إلى قائل مثنى الفصل من

١٢٢ ه فى الكتاب ١٢٠/١٢١ أنه لرجل من قيس " هيلان "

رواية الكتاب " نطله " مكان " نوقه " .

(٣) نوقه ننتظره .

(٤) الوفضة : الجمبة .

(٥) زناد : جمع زند وهو الحجر الذى يقدح به النار .

وقوع هذه النسبة ، ومن ثم لم يستفصح الأصمى (١) دخول "إذ" فإذا مسح
الفعل لما فيه من إبقاء الظرفين من غير عامل ظاهر يعمل فيها ، لأنك إذا
أدخلت "إذ" صارت كأنها بدل من بينما ومنعت أن تعمل "طلع" فيما
قبلها فيصير ظرفا مذكورا من غير عامل مستقل كلاما .

و وجه دخول "إذا" أن يكون ظرفا مفعولا للمفاجأة مثل "إذا"
في قولك : خرجت فإذا زيد بالهيب (٢) ، أي فاجأته أي وجدته فجأة

(١) وفي الفصل ص ١٧٢ ، وكان الأصمى لا يستفصح إلا طرحتها أي إذ
وإذا في جواب "بينما" و "بينما" ويقصد المصنف هنا أن الأصمى
كان يرى أنه ليس من الفصاحة احتمال "إذ" و "إذا" في جواب
بينما وبينما .

والأصمى : هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصم
ابن مظهر الباهلي وهو من طبقة الكسائي وسيبويه إلا أن الأظب عليه
اللفظة وهم الرواية توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين ٢/٣ هـ ، الفهرست ص ٨٢

(٢) وفي شرح الكافية للرضي ١١٣/٢ قد وقع إذ وإذا في جواب بينما وبينما
وكتشاهما إذن للمفاجأة والأظب مجيء إذ في جواب بينما وإذا في
جواب بينما قال :

فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا : إذ نحن منهم سقاة نتنصف
ولا يجيء بعد "إذ" المفاجأة إلا الفعل الماضي بعد إذا المفاجأة
إلا لاسميه وكان الأصمى لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينما وبينما لكثرة
مجى جوابهما بدونهما .

قال الرضي : والكثرة لا تدل على أن المكسر غير فصيح بل تدل
على أن الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه
من الفصاحة ، بحيث هو : بينما هو يستقبلها في حياته إذ عدها لآخر
بعد وقاته ، شرح الكافية ١١٣/٢

أى اتفاقاً ، فيكون " بينما " معمول لذلك أى فاجأت طلوع فلان فى الوقت
الذى بين الطرفين المذكورين على ما تقدم ، إلا أن فيه زيادة تقدير حذف ،
ومعلوم أن حذفها أجرى وأقصد باعتبار زيادة التقدير ولذلك لم يستفصحه
الأصمى .

وقوى إثباتها أن المتكلم قاصد إلى المفاجأة وهى معنى مقصود ، وإذا
كان معنى مقصودا وجب الاتيان بما يدل عليه وهو " إذ " و " إذا " .
ويجب حذف الفعل ، لأن " إذا " الفحائية واجب حذف فعلها
فيروج إثباتها بذلك من التقدير أحسن من الحذف .

والوجه أن الوجهين سائشان لأنه قد ثبت ذلك فى لغتهم فمن قصد إلى
إثبات الفعل فى ذلك الوقت من غير تموضي للمفاجأة حذفها ، ومن قصد إلى
معنى المفاجأة بالتميمر عنه أثبتا فلا وجه إذن لترجيح أحد الأمرين على
الآخر لأنهما معنيان صحيحان يقصدان بمثابة قولك : خرجت وزيد بالهساب
وخرجت فإذا زيد بالهباب .

ولا شك أن البيت الذى أنهده الأصمى جاء على حذفها ولا دليل إذا
ثبت الوجه الآخر ، وثبت أنهما معنيان فى ذلك على الترجيح .

ومعلق وفضة ، نصب على الحال من الضمير فى " أنا " ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : صحننا الخزرجية مرفقات »

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة على قول الشاعر (١)
في المفضل وهو : صحننا (٢) الخزرجية مرفقات (٣) :

أبار (٤) ذوى أرو منها (٥) ذووها

صحنناهم أى سقيناهم من الصبح (٦) وهو شراب الفداة وهو ثقيف
القهق (٧) .

ونصب " مرفقات " على أنه مفعول ثان على طريق التشثيل كقوله :
نحية بينهم ضرب وجيع (٨) لأنه لما جعل مكانه سقى باسمه .

(١) وهو كعب بن زهير كما في المفضل ص ١٠٩ ونسبه ابن يمشى لكعب
والصحيح الأول لأنه ورد في ديوان كعب ص ٢١٢ .

(٢) أى أتيانهم وقت الصباح .

(٣) صفة فى الأصل للسيوف أى قواطع .

(٤) أبار وأباد بمعنى أهلك وأفنى .

(٥) الأرومة الأصل .

(٦) وهو كما ذكر .

(٧) وفي القاموس ٢٢١/٣ غرق وهو شراب المشى .
واستشهد الزخشرى بالبيت على إضافة " ذو " إلى الضمير وهو الشاعر
وذو لسان فى قوله : " ذووها " و " ذو " إنما يضاف إلى اسم
جس ظاهر .

(٨) وهو عجز بيت لعمرو بن معدى كرب وصدرة وخيل قد دلفت لها بهخيل :
انظر الكتاب ٣٢٥/٢ • البقضب ٢٠/٢ • الخزانة ٤/ ٥٢ • ٥٦٥
شرح سقط الزند ص ١٢٦

وأبار ، أهلك (١) ، وذوى أرومتها ، فممول قدّم والأروم الأصل
 وذووها فاعل أبار ، والضمير فى " ذووها " راجع إلى " المرفقات " أى أهلك
 ذوى أصلها أصحاب المرفقات ، وإنّما بمعنى نفسه ومن أخبر عنه لأنّ المرفقات
 لهم فهم أصحابها ولكنه جمل الفاعل ظاهراً إظهاراً وتوكيداً لأنّهم أصحاب
 المرفقات .

والضمير فى أرومتها يعود على الخزرجية وكان القيلس يقتضى أن يقول
 أبرناهم بها ولكنه عدل إلى الظاهر لما ذكرناه ، والله أعلم .

(١) وفى (ب) ذلك وهو خطأ .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : إِنَّ محلاً وَإِنَّ مرتحلاً »

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين^(١) على قول الشاعر^(٢) في

الفصل (٣) :

إِنَّ محلاً وَإِنَّ مرتحلاً : وَإِنَّ في الشفر إن مضوا مهجلاً

استأثر الله بالخفاء والمد : ل وولى الملامسة الرجلاً

معناه أنهم يقولون : إِنَّ لنا محلاً في الدنيا وارتحلاً بالموت ، وَإِنَّ

في مضى من قبلنا معنى : موت من يموت ، مهلة لنا لا أننا نهق بحدسهم

وهو معنى الإمهال ، والله أعلم .

(١) أى بحد ستامة .

(٢) وهو الأعشى ، انظر : ديوانه ص ١٥٥ والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص

٢٧٣/٢ ، وابن الشجري في أماليه ٣٢٢/١ ، والخزانة ٤ / ٣٨١ ،

والشاهد عند سيده هو حذف "خبر" "إِنَّ" لقريفة عِلْم السامع ، الكتاب

١٤١/٢ .

(٣) ص ٢٨ .

■ الكلام على قول القاهر في الفضل هو: ■

عِمَرات الفِعال والسُّودد : الخ

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثلاث وعشرين (١) على قول القاهر (٢)

الفضل :

عِمَرات (٣) الفِعال (٤) والسُّودد (٥) : اليمد (٦) إليهم مخطوطة الأعلم (٧)

معناه أنَّ الفِعال الجميل والسُّودد العظيم قد ثبت عندهم واختصَّ بهم ، وجعل له أحوالا قد حظت عندهم على سهيل الإستمارة ، وإليهم مطلق
بـ "مخطوطة" لما تضمن معنى ، وأصله موضع استشهاده واضح (٨) ،
والله أعلم .

(١) وستائة .

(٢) منسوب للكميت في الفضل ص ١٩٢ ، وأين يمشى ٣٦/٥ .

(٣) اليمِرات : جمع غير وهي القافلة .

(٤) الفِعال بفتح الفاء وهو الكرم .

(٥) السُّودد : الشرف والسيادة .

(٦) اليمد : الكثير القديم .

(٧) الأعلم : جمع علم الأحوال .

(٨) وينوقله عِمَرات وهو جمع غير بساكن الهاء والقاهر فيه أنَّ كل مؤنث لا تاء فيه مما هو ممثل المين قياس جمعه أنَّ تحرَّك عينه فهو فـسى
الفرد ساكن المين "عِمِد" وفي الجميع محركة "عِمَرات" .

« الكلام على قوله في الفضل : ولم يحنوا بالرجل والقوم » *

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة اثنين وعشرين (١) على قوله في الفضل (٢)

ولم يحنوا بالرجل والقوم والمصابة إلا أنفسهم وما كوا عنه به أنا ونحسن ،

والضمير في لنا .

قال الشيخ : وما كوا عنه عطف على قوله " أنفسهم " لا هتدا لأنك إن

جعلته هتدا وجب أن يكون " كانه " (٣) خبره فيحتاج إلى ضمير يعود

عليه ومع احتياجك إلحى الضمير يكون فاسدا في المعنى ، لأنه يصير

تفسيرا له ضرورة أنك جعلته خبرا .

ولا يصلح أن يكون تفسيرا له ، إذ ليس معنى " أنا " في قولك " أما

أنا فأفعل كذا " متخصا بذلك من بين الرجال وكذلك الباقية .

وأما هو تفسير للجملة الاولى بكاملها ، وإنما حمله قوم على هذا مع ما فيه

(١) وسمائة .

(٢) ص ٤٥ عند قوله : في باب النصب على الاختصاص : فصل : وفي كلامهم ما هو على طريقه النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك في قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيها القوم ، واللهم أقر لنا أيها المصابة جعلوا أنا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يحنوا بالرجل والقوم والمصابة إلا أنفسهم ، وما كوا عنه به " أنا " ونحن والضمير في " لنا " كانه قيل : أما أنا فأفعل كذا متخصا بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل متخصين من بين الأقوام وأقر لنا مخصوصين من بين المصائب في الفصل ص ٤٥ .

(٣) أي في قول الزمخشري .

من الاستهزاء لما رأوا من أنه إذا عطف على " أنفسهم " وجب المفايرة
ولا مفايرة بين مدلول أنفسهم وبين ما كانوا عنه بـ " أنا " و " نحن " والضمير
فى " لنا " وإذا تمذّرت المفايرة تمذّر المحط فمن هنا فرأوا وجعلوه مهتداً
ولمّا أن ذلك يُنجيهم ، ولا حاجة إلى هذا التّصّف .

ويجاء بما استشكلوا بأمرين أحدهما أنّ " أنفسهم " وإن كان مضمولاً
فهو فى المبنى خبر عن الرّجل ، لأنك تقول : عُيِّنَ مبالرّجل المذكور أخاك
فى معنى الرّجل المذكور أخوك وإذا كان فى المبنى خبراً صحّ أن يأتى
بحرف المحط من جهة أنّ الأخبار وما فى معناها تصحّ عطف بعضها على
بعض ، تقول : زيد أخوك وصاحبك ، وتقول : عُيِّنَ بزيد أخاك وصاحبك
وكذلك مهنّا ، وهذا هو المراد فى الظاهر .

ويجوز أن يكون قوله : و " ما كانوا " خبراً لمبتدأ محذوف كأنّه قال :
وعو ما كانوا (١) فلم يبق فيما ذكره اشكالٌ بهذا التفسير ، والله أعلم .

(١) يريد أن المبتدأ محذوف مقدّر بـ " هو " .

■ الكلام على قول صاحب الفضل : ■

وإذا احل الآخر ما قبله ساكن ..

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله فى الفصل :

" وإذا احل الآخر ما قبله ساكن كآخر ظهى ودلو ، فهو كالصحيح (١) " .

قال الشيخ : وكذلك إذا كان مقدّدا مثل " صهى " و " كوى " لأنّ

المشدّد بمعدّ بحرفين أولهما (٢) ساكن فهو راجع إلى الأوّل .

وإنّما ذكره لئلا يلتبس على المحدثين ، وإنّما تستعمل حركة الواو والياء

إذا تحركت وتحرك ما قبلها فأما إذا سكّن ما قبلها فإنها لا تستعمل ، لأنّ

السكون يقع قبلها كالأستراحة فينطق بها متحرّكة بعد أن استريح دونها

فَسَهِّلَ النُّطْقَ بِهَا لَذَلِكَ ، ولذلك تجد الاستعمال فى قولك : قاضٍ ولا

تجد مثله فى قولك : ظهى ، ولذلك لم يملق الياء إذا انفتحت وانكسر ما

قبلها لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا

كانت مضمومة أو مكسورة فصحّحوا نكحوا قاضيا ، وأطوا نحو : جائسى

فأجس (٣) ومرت بقاضٍ ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ٣٤٠ .

(٢) أحدهما معنى (ب) وما أشتباه أصحّ بدليل الواقع لأنّ أوّل المثليين

ن ساكن .

(٣) وأصله : جائسى ومرت بقاضٍ فاستعملت الضمة والكسرة على

الياء مخذوفتها فالتقا الساكنان الياء والتنوين حذفوا الياء وبقي

التنوين لأنّ التنوين دالٌّ على الصرف فى الاسماء المضمّنة ، فصارت

فزن قاضٍ " فاع " .

■ الكلام على قول الشاعر في الفضل : ومية أحسن الثقلين جيدا ■

وقال أيضا بميليا بدمشق سنة ثمان مائة (١) على قوله في الفضل من قول

الشاعر (٢) :

ومية أحسن الثقلين جيدا (٣) : وسالفة (٤) وأحسنه قذالا (٥)

قال الشيخ : الضمير في قوله : " أحسنه " يجوز أن يكون للثقلين

ويجوز أن يكون للجيد ، وهو للثقلين أقوى في المعنى وللجيد أقوى في اللفظ .

فإذا حملته على أحدهما تأولت الآخر على خلاف ما هو الظاهر فإذا

جملته ضمير الثقلين كان ظاهرا في المعنى إذ المعنى أحسن الثقلين جيدا

وأحسن الثقلين قذالا فكان ظاهرا من حيث المعنى ضعيفا من حيث اللفظ

إذ الضمير للثقلين ، إما أن يقصد الجمعية فيهما فيقال " وأحسنهم " أو

إلى لفظ التثنية فيقال " وأحسنهما " كما قال تعالى : " سفري لكم " (٦)

وقال : " فهاى آلاء ربكما تكذبان " (٧) فجاء بلفظ التثنية والجمع على

(١) ستامة .

(٢) وهو ذو الرمة ديوانه ص ٢٢٥ ، ورواية الديوان خدا مكان " جيدا " والبيت منسوب له أيضا في الفصل ص ٢٣٣ .

(٣) والبيد المتيق منه قوله تعالى : " في جيدها حبل من مد " .

(٤) سالفة ، ناحية قدم المتق من معلق القرط إلى الترقو .

(٥) القذال : جمع مؤخر الرأس .

(٦) الرحمن : ٣١ .

(٧) : ٣٢ .

المعنيين المذكورين .

- وجبه هو أنه أتى به على معنى المذكور أو ذلك كما في قول رؤبة (١)
 كأنه في الجلد توليع الهبق (٢) : بعد قوله : فيها خطوط من سواد هلق (٣)
 وقوله تعالى : " نسقيكم مما في بطونه (٤) " في أحد الأوجه .

وإذا جمعت الضمير للجيد كان ظاهرا من حيث اللَّفْظ لكونه مذكرا (٥)
 مفردا مثله ، ولم يتقدّم ما يدلّ عليه سواء ، إلا أنه يضاف من حيث المعنى ، إذ
 يصير التقدير : " مئة أحسن الجيد تقذالا " ولا شك أن هذا المعنى لا
 يستقيم ، إذ شرط أفضل التفضيل أن يضاف إلى ما هو بمضه وليس مئة بمض
 الأجساد ، ثم لو قدر جوازه ضف أيضا " إذ لا يحسن تمييز حسن الجسد
 بالتقذال إلى حسن تمييز حسن المرأة بالجيد (٦) " .

وجبه أنه يجمع أحسن للجيد ، كأنك قلت هو أحسن جيها فعلى هذا
 يكون قد أضيف إلى ما هو منه ، كقولك : " زيد أفضل رجل " ثم تميزه بقذال لما
 بهنه من الملازمة ، كما يصحّ تمييز حسن الرأس بالشعر في قولك : رأيت رؤساء (٧)

(١) وهو رؤبه بن الصجاج من الرّجّاز المشهورين .

(٢) والبيت له ديوانه ص ١٧٩ .

الهبق : بياض رقيق ظاهر البشرة . القاموس ٢١٦/٣ .

(٣) هلق : سواد هليق ٢١٤/٣ القاموس ، توليع استطاله الهلق ٩٧/٣
 القاموس .

(٤) النحل : ٦٦ والآية : " وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه " .

(٥) في (ب) مذكورا وهو تحريف .

(٦) كذا في النسخ ولم أجد له وجها سليما .

(٧) " رأسه " ساقطه في (ج) .

أحسن رأس ضمرا " فذلك يصح أن تقول : " جيدها أحسن قفالا .
 واستشهد به على أن " أعمل " إذا أضيف (١) فجاء أن تأتي مفردا
 مذكرا وإن كان لمؤنث فينتهي في البيت مضمنا على الوجه الأول ، أحدهما
 أحسن الثقلين ، والآخر : وأحسنه لأنهما جميعا لمية وقد جاءا مذكرا (٢) .
 وعلى الوجه الثاني لا ينتهي إلا الأول ، لأن الثاني للجد ، وهو
 مذكر فليس فيه استشهاد على القصور بخلاف الأول فإنه لا اشكال فسي
 كونه لمية ، والله أعلم .

(١) قال في الفضل ص ٢٣٣ وإذا أضيف ماغ فيه الأمان قال الله تعالى :
 " أكبر مجرميها " وقال : ولتجدنهم أعرض الناس على حياة وقال ذو الرمة
 البيت .

(٢) مذكرا في (ب) وهو تحريف .

❖ الكلام على قول الشاعر في الفصل : مفار ابن همام على حق خثما ❖

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) في الفضل

مفارا (٣) ابن همام على حق خثما : صدره : -

وما دنى إلّا فى إزار وطقسة (٤) :

يقول إنَّها مخففة مثل تخفف ابن همام وقت إزارته ، لأنَّه كان جريئا لا يهتم

بلباس الحرب عند الإغارة هذا مخناه .

قد أخذ على سيويه (٥) في إيراد هذا البيت مستشهدا به على أنَّ مفار

اسم للزمان (٦) فقول إنَّ المراد : وما دنى إلّا مخففة تخففا لإغارة ابن همام أى

(١) وستانة .

(٢) وهو حميد بن ثور كما في الكتاب ٢٣٥/١ والبيت مذكور أيضا في المختضب

١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ .

(٣) مفار : وقت إغارة .

(٤) علقه : بفتح العين وكسرهما وهى جذبة تكون في الثوب ، القاموس ٢٦٢/٣

والإزار معروف وهو ثوب يحيط بنصف الأسفل من البدن .

(٥) قال في الكتاب ٢٣٥/١ بعد أن ساق البيت : " فصيّر " مفارا " وقتا

وهو ظرف .

(٦) ووجه المأخذ أن سيويه رحمه الله جعل " مفارا " اسم زمان وذلك مما

يؤدّى إلى أعمال اسم الزمان في الظرف الذى بعده وهو قوله : على حى

خثما والمعروف أنَّ اسمى الزمان والمكان لا يحملان في الظرف ولا في غير

الظرف ولذا قرأ ابن جنى من هذا المحدث وجعل " مفارا " مصدرا

مبنيئا نأثما عن الظرف بتقدير مضارب محذوف أى وقت إغارة ابن همام على

حق خثما فالصنف هنا تابع لابن جنى .

انظر : الخصائص ٢٠٨/٢ .

كخفف إغارة ابن حمام ، فهو بالمصدر أجدر ، فتقديره اسم زمان أو مكان نسائرا
لذلك عن الصواب وزادوا تقديرها بأن قالوا إن اسم الزمان والمكان لا عمل لهما .
وطى حتى خثما ، متعلق بـ " مفار " فلا يصح أن يكون إلّا مصدرا لذلك .
وأورد الزمخشري على نحو إيراد سيبويه ، وجهه : وما هي إلّا مخففة
في زمان كفار ابن حمام أو مكان كمكان ابن حمام ، وهو أقلّ تقديرها من الأول
لأن في الأول ثلاثة تديرات ، وما قلّ التقدير فيه أولى .

وأما تعلق " على حتى خثما " فإن لم يصح تعلقه بـ " مفار " تعلق بها
دَلّ عليه " مفار " وذلك جائز باتفاق ولا يبعد فيه .

وينصب " مفار " على قول غير سيبويه على المصدر (١) ، لأنه نعمت
للمصدر على حذف المضافين المذكورين ، وينصب على التقدير الثاني على أنه
نائب للمكان أو الزمان لأنه صفة (٢) لنائب المضاف المذكور .

والاستثناء استثناء فَرَغَ ، لأنّ المستثنى منه محذوف وهو خبر الجهد
القدر عاما .

وفى إزار ، مستثنى منه كقولك : ما زيد إلّا في الدار ، فيكون التقدير :
وما هي على حكم من الأحكام إلّا هذا الحكم ، والله أعلم .

(١) انظر : ص ٣١٤ في الحاشية (رقم ٦) .

(٢) سابقة في (ج) .

■ الكلام على قول الشاعر في المفضل : فلا مزنه ودقت ودقها ■ ■

وقال أيضا معلما بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على قول الشاعر (٢) فسى

المفضل :

فلا مزنه ودقت ودقها : ولا أرض أبقل (٣) إبقالها •

الشعر فى " ودقها وإبقالها " راجع إلى غير المزنه والأرض المذكورتين

ولا يستقيم أن يعمد إلى المذكورتين ، لأنَّ المعنى :

فلا مزنه ودقت ودقها ، فلو رجع الشعر إليهما لصار مخبرا أنسه

ليس مزنه تدق ودقا مثل ودق نفسها وهو فاسد ، لأنها تدق ودق نفسها

فلا يستقيم أن يقصد إلى أن ينفى عنه فعل يعاقله •

وإن لم يقدر محذوفا كان أسد ، إذ يصير المعنى : أنه ليس مزنه

(١) وستامة •

(٢) وهو عامر بن جوين الطائى والبيت من شواهد سيميه فى الكتاب ٤٦/٢

والخزانة ٢١/١ ، وابن يعميش ٩٤/٥ ، وأمالى ابن الججرى

• ١٨٥/١

(٣) جمل سيميه اسقاط التاء فى " أبقل " ضرورة شمعية الكتاب ٤٦/٢

وابن جنى فى الخصائص ٤١١/٢ يذهب إلى أن التذكير فى البيت

جمل على المعنى ، لأنَّ الأرض بمعنى الموضع والمكان وجمل ذلك من

قبيل قوله تعالى : فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي أى هذا الشمس

والشخص يذلق على المذكر والمؤنث ، أو هذا المرئى ربي •

قلت ويضعفه قول الشاعر محمد " إبقالها " ولم يتل " إبقاله " وعلى

تخريجه " ابن جنى " يكون الشاعر قد خرج عن التأنيث ثم عاد إليه •

تدق ودق نفسها وهو فاسد ، لأن الأمر على خلافه إذ لا تدق مزنة
 ودق نفسها ، فوجب أن يكون التقدير : فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودق هذه
 المزنة المحذوفة ، كما تقول : زيد لا يضرب رجل ضربه ، ولا عالم
 يعلم علمه .

فـ "ضربة" وـ "علمه" ليس راجعا إلى "ضارب" وـ "عالم" لفساد
 المحقق على حسب ما تقدّم ، وإنما يرجع إلى زيد فذلك ههنا ، والله أعلم .

■ ■ الكلام على قوله في الفصل : على أوّل قسم الحرف ■ ■

وقال أيضا ملّيا بدمشق سنة عشرين وستمائة على أوّل قسم الحرف فسمى
الفصل (١) " الحرف " ما دلّ على معنى في غيره (٢) .

قال الشيخ : ومعنى ذلك أنّ وضعه لمصنائه مشروط بذكر متعلّقه بخلاف
الاسم والفعل فإنّه لا يشترط فيهما ذلك باعتبار أفرادهما فإنّ ذكر متعلّق
فالمرّ غير ذلك .

قال : " ومن ثمّ لم ينفك " يعني ومن أجل أنّ وضعه مشروط بذكر المتعلّق
لم يكن بدّ من ذكر متعلّقه معه ، وهو إما اسم وأما فعل فلا ينفك إذ أن حرف
من متعلّق إما اسم وأما فعل .

ثم قال : " إلّا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على
الحرف " .

فقوله : حذف فيها الفعل يوهم أنّ ذلك إنما جاء في موضع كلّ المتعلّق
فعلا خاصة (٣) وليس الأمر كذلك بل جاءت مواضع حذف فيها الفعل ومواضع
حذف فيها الاسم على أنّ عين ما مثّل به في حذف الفعل يجرى مثله فسمى

(١) ص ٢٨٣ وهو قوله : " الحرف " ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ لم ينفك
من اسم أو فعل يصحّ إلّا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل ، واقتصر
على الحرف فجرى مجرى النائب ، نحو قولهم : نعم ، هلى وأى ورثته
ويازيد وقد في قوله وكأن قد " ، الفصل ص ٢٨٣ .

(٢) سقط في (ب) .

(٣)

حذف الاسم ، فإنك إذا قلت : " نعم " فإن كان تصديقا لقولك : " قام زيد " فقد حذف فيه الفصل ، وإن كان تصديقا لقولك (١) : " زيد قائم " فقد حذف الاسم وكذلك بتيّة ما مثله فجعله المحذوف فعلا فقد ليس بمستقيم لما ذكرته .

قوله : و " إنّه " يعنى به إنّ التّى للتّصديق فى مثل قول الشاعر (٢) :

ويقتل شيب قد عسلا : ك وقد كبرت فقلت إنّه

فهو مثل نعم ، والهاء فى قوله : " إنّه " الساكنة على أنّها قليلة فى الاستعمال مع الاحتمال أن يكون فى البيت إنّ المؤكّدة ، وتكون الهاء (٣) اسمها ويكون الخبر محذوفا ، أى انه كذلك .

ثم أخذ يصنّف الحرف كما صنّف الأسم والفعل ، فقال : " ومن أصناف الحروف حروف الإضافة ، ثم أخذ فى بيانها من حيث الجملة فقال :

" وهى أن تفضى بسمانى الأفعال إلى الأسماء " .

(١) قولك فى (ب) .

(٢) هو عبد الله بن قيس الرقيات ديوانه ص ١٤٢ ابن يمين ٢٥/٨
الكتاب ٤٧٤/١ وهو من شواهد ابن جنى فى اللّح ص ١٠٢ .

(٣) وفى اللّح لابن جنى ص ١٠٢ يحد أن ساق البيت " أى نعم هو كذلك ، والهاء لبيان الحركة وليست اسما " اللّح ص ١٢٠ .

يريد أن الهاء زائدة لبيان الحركة لأنّها حركة الهمزة الساكنة وحركة الهمزة يحافظ عليها فلو وقف على " إنّ " بدون الهاء لسكت آخر الحرف للوقف ودعت حركة الهمزة ، ولالتقى الساكنان فجاء بالهاء لتسلّم حركة الهمزة .

يعنى توصل معاني الأفعال أو ما هو فى معناها إلى ما يعمدها من الأسماء .
ولمّا كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن ههنا من فعلٍ أو ما هو فى معنى
الفعل توصل معناه إلى ما يعمدها فلذلك احتاجت إلى متعلّق .

فإذا قال القحوى : من يتعلّق هذا الحرف أو ما المامل فيه ؟ فإنما
يعنى ما الذى أوصل هذا الحرف معناه فهى عبارات عن معنى واحد ، وسن
ثم احتاج النّظرف إلى متعلّق من حيث كان مقدّرا بحرف الجرّ وكذلك كل اسم
مقدّر بحرف الجرّ فإنّه لا يهتد له من ذلك لِمَا ذكرناه .

ثم قال : " وهى فوضى فى ذلك " أى سواء فى هذا المعنى (١) وإن
اختلفت بها وجوه الإنشاء ، يعنى أنّها وإن اختلفت فإنما تختلف من وجهٍ آخر
غير هذا الأمر الكلى الجامع لها .

ثم قال : وهى على ثلاثة أضرب ، ضربٌ لأنّ للحرفيّة ضرب كائن اسما
وحرفا ، وضربٌ كائن فعلا وحرفا .

وقد اعتُرض بأنّ القسم الأوّل (٢) قد ذكر منه ما يستعمل نقلا وحرفا ، وجعله
مما لا يستعمل إلّا حرفا مثل " من " فإنّه إذا أمرت من مان يمين فقلت :

(١) وفى الإيضاح شرح الفضل لابن الحاجب ٢/ ١٤١ " وهى فوضى فى
ذلك " أى مستوية وإن اختلفت بها وجوه الإنشاء ، إلى الاضافة والابهال " .
(٢) أى الضرب الأوّل وهو اللّزوم للحرفيّة وقد مثل لها الرّمخشرى بتسميّة أحرف
وهى : من وإلى وحقّى وفى والها ، والكم وربّ وواو القسم وثاوه .

من (١) ، ومثل " في " فإنَّك إذا أمرت المرأة المخاطبة من وفي في قلَّت :
 في ، والآن في قولك : لزيد إذا أمرت من ولي يلى قلَّت : لِه وكذلك غيرها
 فهو مثل القسم الثالث في كون حاوى تكون فعلا وحرفا .

والجواب أنَّه لم يرد اعتبار صورها فقط ولتأ أراد باظهار صورها ومعانيها
 الأصلية ، ألا ترى أنَّ " عدا " و " خلا " كما استعملا حرفين فهما نفسى
 المعنى الأصلى لاستعمالهما فعلين .

ألا ترى أنَّ قولك : عدا زيدا وخلا زيدا في استعمالهما فعلين مثلهما
 في المعنى الأصلى في استعمالهما حرفين في قولك : خلا زيد وعدا زيد
 وكذلك حاشا .

فإن قيل فإن أراد ذلك ، فقوله : إنَّ " عن " و " على " ما تكون
 حرفا واسما لا غير ، فليس بمستقيم ، لأنَّه يصح أن يكون فعلا إذ يقال عالا زيد
 وهو فعل ماض .

(١) وفي الإيضاح ١٤١/٢ فإن قيل لم لم تجعل " من " من قبيل ما استعمل
 حرفا وفعلا ، لأنَّه أمر من " ماى " يمين " و " إلى " من قبيل
 ما استعمل حرفا واسما ، لأنَّ " إلى " معناه نعمة وجمعه آلاء وغيرها
 كذلك .

والجواب أنَّه لا يصير " من " فعلا إلَّا باعلال وتغيير ولم يرد إلَّا أنَّه
 يكون على ذلك بأصل وضعه من غير اعلال ، ولأ وجب أن يقول ، السالم
 حرف وفعل في قولك : " ل " عرا ، من قولك ولى يلى ، وهذا يمينه
 يجاب به إذا قيل إنَّ " على " حرف وفعل ، ولم يذكرها إلَّا اسما وحرفا
 وحرفا وكان يجب أن يجعلها قسما برأسه فيقال إنها لا تكون فعلا إلَّا
 باعلال ، الإيضاح ١٤١/٢ .

فإن أراد ذلك وجب أن يكون " على " إما قسم برأسه وإما من القسم

الثالث (١) والثاني (٢) جميعا فجعله للثاني دون الثالث تحكماً ؟

فالجواب أن على المستعملة حرفاً واسماً وإن وافقت هذه في المعنى الأصلي

ليست موافقتها في اللفظ ، ألا ترى أنك تقول في هذه علوت وتقول في تيمتك :

عليه فالتكلم يقلب باء ، وهذه تنقلب واواً فدل على أنهما مختلفان فسي

اللفظ ، وإن اتفقا في الصورة فظهر الفرق بين الهاهين ولو كان كثير من النحويين

والأصوليين يذكرون " على " مما استعمل حرفاً واسماً فملاً ومستندهم ما أشير

إليه أولاً وكان لصاحب هذا الكتاب نظر أدق من نظروهم فجعلها (٣) من القسم

الثاني (٤) ولم يجعلها قسماً برأسه ولا من القسم الثالث (٥) ثم عدّها جملة

في ضمن تقاسيمها بالمعنى الذي قصده فحصل الشرحان مما .

ثم شرع في تفصيلها بالنصول واحداً فقال من ، منهاها ابتداءً الفاية

كقولك : موت من البصره .

(١) أي الضرب الثالث من تصنيف الزمخشري وهو ما يكون فملاً وحرفاً

كحاشا وخلا وهذا .

(٢) والقسم الثاني : هو الضرب الثاني عند الزمخشري وهو الكائن اسماً

وحرفاً كـ " على " والكاف وفذ ومنذ .

(٣) الضمير يعود على " على " .

(٤) أي الضرب الثاني مما يكون اسماً وحرفاً كـ " مذ " و " منذ " .

(٥) أي لم يجعله مما يستعمل فملاً وحرفاً .

ومعنى ابتداء الفاية أى المحل الذى ابتدئ فيه ذلك الفعل المعلقة
هى به ، وللفاية ، هى الانتهاء فقالوا ابتداء الفاية أى ابتداء النفاية التى
وصل بالفعل إليها .

ومعناها بأنها التى تصلح قهاليتها إلى قولك : سرت من البصرة إلى
بغداد (١) .

وقد تجيء ملتبسة فى بعض المواضع مثل قولك : زيد أفضل من عمرو
وقوله تعالى : " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " وأسماءها لحمد تقدير
" إلى " وهى هذه (٢) .

ومعنى : زيد أفضل ، أى أخذ فى ابتداء الفضل من هذا المذكور وإذا
أخذ فى الابتداء منه فله المنتهى وإنما استعمل تقديره ، لأنه غير مفهم
تعيين المنتهى فيه ، وكذلك إذا قلت : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
فمعناه ابتدأت بالاستعاذة من هذا المستعان منه فهو الأول باضمار
ابتداء هذا الفعل ، واستعمل المنتهى فيه كما استعمل فى " زيد أفضل
من عمرو " ، والله أعلم .

(١) انظر : الإيضاح شرحه للمفصل ١٤٢/٢ .

(٢) فى الإيضاح : ١٤٢/٢ ، وقد يأتى لفرض الابتداء دون أن يقصد
إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضى إلا الابتداء منه قولك :
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : ثم زادوا أنهم في قومهم * »

وقال أيضا ممليا بالقاهرة سنة عشرة وستمائة على قول الشاعر (١) في الفضل :

ثم زادوا أنهم في قومهم : عقر (٢) ذنبهم غير فخر (٣)

قال الشيخ : للفتح في " أن " وجهان ، أحدهما أن يكون في موضع

الفعل (٤) ، والآخر أن يكون المضي : ثم زادوا على ما تقدم من الخصال أو

على ما تقدم ، ثم فتح " أن " على معنى ، لأنهم على صفة كنا وكذا .

وللكسر وجهان ، أحدهما : التمليل على ما ذكر في الوجه الثاني ، والثاني

أن يكون على الحكاية ، ومعناه : ثم زادوا في كونهم على هذه الخصال (٥) وهو

ضعيف ، لأنه ليس الموضع موضع الحكاية ، وقوله :

وتساقى القوم كأسا مرة : وعلى الخيل دماء كالشمع

والمعنى أنه يمدح هؤلاء القوم بالشجاعة والتجده ثم أنهم يزيدون على

ذلك بالصفات المذكورة ، والله أعلم .

(١) وهو طرفة ديوانه ص ٦٤ شرح الأعلام والفضل ص ٢٢٨ .

(٢) عقر جمع عقر .

(٣) فخر جمع فخور .

(٤) قال السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعماني في ذيله على أبيات الفضل

ص ٢٢٨ من الفضل الحاشية رقم (١) " زادوا " فعل وفاعل ، و " أن "

يصح فتحها ، لأنها في موضع الفعول وكسرهما على التمليل أو الحكاية ،

فمنع المصنف فتح " أن " على وجهين وكسرهما كذلك أيضا - أما عند

السيد محمد بدر الدين فللفتح وجه وللكر وجهان وهو الظاهر في

البيت .

والبيت غير مشروح في ابن يمين أقصد أنه لم يحبره .

(٥) ما بين القوسين زيادة في الأصل .

« الكلام على قول الشاعر في الخصل : وهل يرجع التسليم : الخ »

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمان عشرة (١) على قول الشاعر (٢) نسي
الخصل وهل يرجع التسليم أو يكف المص : ثلاث الأثافي (٣) والذيار الهالق (٤)
الغلمان (٥) في التحقيق وجهان إلى " ثلاث الأثافي " والذيار على
جهة الفاعلية .

ومذهب البصريين أنهما إذا وجهتا إلى شيء وجب إذا فعل أحدهما أن
يكون في الآخر ضمير الفاعل على حسب الظاهر المذكور فكذلك : ضمرانسي
وأكرمني الزيدان (٦) ، أو ضميني وأكرمني الزيدان (٧) .

(١) وستائة .

(٢) وهو ذو الرية ديوانه ص ٥٠ ، وانظر : اصلاح المنطق ص ٣٠٣ والمقتضب
١٤٤/٤ ١٢٦/٢٥ بروايته " يدفع " مكان " يكف " " البكا " مكان
المص .

(٣) الأثافي جمع أضية كالأثافي جمع أغصه العجرتوضع عليه القدر .
انظر : القاموس ٣٠٨/٤ .

(٤) الهالق جمع هلق وهو أرض تفر التث لا شيء فيها .

(٥) وهما " يرجع " و " يكف " يزيد أنه على باب التنازع .

(٦) عمل الثاني وهو قوله " أكرمني " وأظهر في الأول ضمير المتنازع وهو
الالف في قوله ضمراني ، وهذا مذهب البصريين في ترجيح إعمال الثاني
خلافا للكوفيين في ذلك ، وعليه قول ابن مالك :

والثاني أولى عند أهل الهضرة : واختار عكسا غيرهم ذاك أسره

(٧) وهو عكس المثال الأول وهو مذهب الكوفيين في ترجيح إعمال الأول .

وإذا وجب ذلك اقتضى أن يكون في أحدهما ضمير لثلاث الأتاني والذيار
الهلا قح وهو جمع ما لا يعقل قياسه أن يكون ضميره ضمير جمع المؤنث أو ضمير
الواحدة المؤنثة فيكون يرجع التسليم أو يكشف أو ترجع التسليم أو يكشف
أو ترجع التسليم أو تكشف أو يرجع التسليم أو تكشف ، ولم تجز على واحدة
من الأوسع الصور المذكورة وإنما جاء بالياء فيهما جميعا ، ولا يكون على ذلك
فيه ضمير .

وهذا مما يقوى مذهب الكسائي فإنه يزعم أنه إذا وجه الفعلان إلى
ظاهر فاعل أحدهما وكان الآخر موجها على وجهه الفاعلية أن الفاعل لا يضم
وأنه يحذف ، وهذا كذلك فإنه فعل أحدهما بلا خلاف والآخر موجّه إلى
الفاعلية بلا خلاف ولم يضم فيه إذ لو اضم لكان على ما ذكرناه ، ولو قدر
فيه اضمار لوجب أن يكون ضمير الواحد المذكور للجمع .

وقد أجب عن ذلك بأمرين ، أحدهما أن الفعلين لم يوجها إلا على
البدل ، والإضمار إنما يكون في توجيههما جميعا على التحقيق .

وليس بالجيد (١) فإنه لم يجب الإضمار إلا من حيث إنه يلاذى إلى اشتغال
لفظ الفعل عن الفاعل وليس من لغتهم ولا فرق بين أن يكون الفعل على البدل
أو على التحقيق ، ألا ترى أنه يجب الإضمار في قولك : قام الزيدون وقعدوا

(١) أى هذا الذى أجابوا به ونورده لأحد الأمرين الذى أجابوا به
عن أن يكون هذا البيت شاهدا للكسائي في تجديزه حذف الفاعل
في باب التنزع .

ولو كان ما ذكره مستقيما لجاز أن يقال : قام الزيدون وقعد إذ لا فرق بينهما في المعنى يقتضى لوجوب الاضمار .

والوجه الثاني أن يقدر الانعما على تقدير قوله تعالى : " نسقيكم ما في بطونه (١) " فقد رجع ضمير المذكر على الجمع بتأويل المذكر وهو ههنا أجدر من حيث كان " ثلاث " ليس بجمع صريح ، وكذلك قول رؤبة (٢) : فيها خطوط من سواد ملى (٣) : فأعاده وهو ضمير مذكر على " خطوط " ونسب جمع أو على " سواد ملى وهو مثني ، وكلاهما سواء في الفرض من صحة إعادة الضمير بتأويل المذكر ، وإن لم يكن صالحا باعتبار أصل وضعه . وهذا الوجه أيضا بعيد إلا أنه أوجه من الأول ودليل احتماله ما علم من قصد محافظتهم على الفاعل ، وأنهم لا يحدفونه أبدا ، وإذا علم ذلك منهم وجب التأويل فيما يخالفه وإن كان بعيدا ، لأن البعيد جائز وخلاف المعلوم غير جائز .

وما (٤) في قوله تعالى : " وإن لكم في الأنعام " محمول عند سيبويه على أن الأنعام اسم مفرد (٥) ، وإن كان مدلوله جمعا كما في قولك : كل الناس ضيقه لا على أنه جمع كالأحمال والأجمال ، وهذا منه يشعر باستبعاد رجوع

(١) النحل : ٦٦ " إن لكم في الأنعام لمهرة نسقيكم ما في بطونه " .

(٢) رؤبة بن المجاج .

(٣) البيت بكامله : فيها خطوط من سواد ملى : كأنه في الجلد توليع بهق انظر : ديوان رؤبة ص ١٢٩ وقد مر البيت في ص ٤٥ حاشية رقم (٩) ومر أيضا تفسير المفردات في نفس الصفحة .

(٤) أي في قوله تعالى نسقيكم ما في بطونه .

(٥) قال في الكتاب ٢٣٠/٣ " وأما أنعمال " فقد يقع للواحد من العرب من يقول هو الأنعام وقال الله عز وجل : " نسقيكم ما في بطونه " انظر : الكساب ٢٣٠/٣ .

المذكور على الجمع المحقق حتى اغفر تأويل الأنعام إلى اسم الجمع ولسم
 يستغفر جمل الصمير راجعا إليه مع كونه جمعا والتسليم ، فمفعول يرجع ، لأنه
 ههنا بمعنى صيرته راجعا كقوله تعالى : " فإن رجعا لله (١) " يرجع يكون
 لازما ومحمدا يقال رجع زيد في نفسه يرجع زيد عمرا أى صيره راجعا .
 فالتسليم فمفعول موقوع الفعل عليه كما قد رنا أى : فهل يرد ثلاث الألفى
 والذيار التسليم ، لأن معنى يرجع التعمد معنى رد .
 الصمى ، فمفعول يكفف ، إذ معناه أن يقال كفف الله النمة أو أزالها
 والله أعلم بالصواب .

« الكلام على أسماء الأفعال والأصوات وأعراب قولهم : مكانها » »

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على أسماء الأفعال ففى
الفصل (٢) .

قال الشيخ (٣) : فى إعراب " مكانها " مذهبان أحدهما أن يكون
مصدرا فيكون فى موضع نصب على المصدر كما فى قولك : سقيا ، ورعا وشبهه
لأنك قلت فى " أفه " تضجرا وفى " آمين " استجابة .

والمذهب الثانى أن يكون مبتدأ (٤) سدّ المرفوع سدّ خبره لاستقلال
الفائدة به كما فى قولك : أقائم الزّيدان ، وما قائم الصّمران ، لأنّ معناها معنى
الفعل ، ولا يندّ لثامن فاعل فاستقلّ المحنى ، بما فيها من معنى الفعل والفاعل
كما استقلّ المعنى فى قولك : أقائم الزّيدان بما فيه من معنى الفعل والفاعل (٥)

(١) وستائة .

(٢) انظر : ص ١٥١ من الفصل .

(٣) زيادة على الأصل .

(٤) أى أن يكون مرفوعا على المحلّ ولا تلفظ مكان منصوب .

(٥) وهذا الوجه الذى رجحه المصنّف رحمه الله أن تكون مبتدأ سدّ الفاعل
سدّ الخبر ضمّه الرضى فى شرح الكافية ٦٧/٢ قال : ثم اعلم
أنّ بعضهم يدعى أنّ أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ على أنّها مبتدأ
لا خبر لها كما فى أقائم الزّيدان ، وليس بشئ ، لأنّ معنى قائم معنى
الاسم وان وشابهه الفعل أى ذو قىام فصَحّ أن يكون مبتدأ بخلاف
اسم الفاعل فإنّه لا معنى للإسميّة فيه ولا اعتبار باللفظ ، شرح الكافية
٦٧/٢ .

والأول ضعيف وإن كان اختيار الكثير من المحققين ، ووجه ضعفه هو
أنه إذا جُمِلَ مصدرا فلا يخلو إما أن يكون كالمصدر الذي قام مقام الفعل
حتى صار نسبيا مستويا (١) ، أو كالمصدر (٢) الذي يجوز ذكر الفعل معه .
ولا يجوز أن يكون الثاني ، لأنه لا يجوز ذكر الفعل معه فلا ينهض
أن يجرى مجرى ما يجوز ذكر الفعل معه لاختلافهما في الحكم لذلك ، وإذا
وجب أن يعمل على المصدر الذي لا يجوز ذكر الفعل معه ، فالأصل ألا
يجوز أن يرتفع به الظاهر ، ألا ترى أنك لو قلت : سقيا زيد عمرا لم يجوز
وقد ثبت في هذا الباب " شتان زيد وعمرو " فلما ارتفع به الظاهر دلَّ
على أنه ليس منزولا منزلة المصدر لما ذكرناه من أن مثل ذلك في أصله لا يجوز .
وإذا امتنع في أصله فالفرع أخرى بالمنع فثبت أن الوجه ما ذكرناه مسن
الوجه الثاني (٣) .

وإنما امتنع أن يرتفع الظاهر بالمصادر التي التزم فيها حذف أفعالها
لأنها إنما حذفت أفعالها لكثرتها منسوبة إلى فاعلها فجاز حذفها للملم بها
فالذي أوجب حذفها هو الموجب لحذف فاعلها فكما لا يجوز ذكر فعلها
لا يجوز ذكر فاعلها ، والله أعلم .

(١) مثاله : سقيا ورعيا .

(٢) كضربا عمروا .

(٣) وهو قوله أن يكون مهتدا سدا المرفوع مسدا خبره .

انظر : ص ٣٢٦ رقم (٤) .

■ الكلام على أسماء الأفعال والأصوات ■

وقال أيضا مطليا بدمشق سنة ثمانى عشرة (١) على أسماء الأفعال والأصوات قال الشيخ رحمه الله : إِنَّمَا أَنْ يَقْصِدَ بِهَا مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعَتْ لَهُ فَيَجِبُ بِهَا وَهِيَ عَلَى مَا بَنِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ سَكَنٍ أَوْ عَرَكٍ ، وَإِنَّمَا أَنْ يَقْصِدَ بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ . فَإِذَا اقْصَدَ بِهَا غَيْرَهُ فَتَأَوَّلَ بِمَعْنَى بِهَا فَتَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَالْقَلَمِ وَتَأَوَّلَ بِمَعْنَاهَا نَفْسَ اللَّفْظِ كَمَا يَسْتَحْمِلُ غَيْرُهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ لِنَفْسِ اللَّفْظِ ، وَفِيهِمَا مَسْنِ الْوَجْهَيْنِ مَذْهَبَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنَّ يُحْكَمَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ (٢) : —
عَدَسٌ مَالِهَا عَلَيْكَ إِمَارَةٌ : أَمَنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِقَ
قَوْلُهُ : بِحَيْثُ لَا يَرْجُوْنَ كُلَّ مَلِيَّةٍ : أَمَامَ الْمَطَالِيَا سَيَرَدْنَا الْمُقَادِفَ (٣)

(١) وستائنة .

(٢) وهو يزيد بن ربيعة بن مفسر الحميرى قاله فى جملة أبيات تجدها فى الخزائن ٥١٥/٢ ، والأغاني ١٩٦/١٨ ويرى مكان "أمنت" "نجوت" استشهد به الزمخشري على معنى اسم الإشارة بمعنى الموصول "الذى" وما بعده صلته وهو مذهب كوفي ، واستشهد به المصنف على معنى "عَدَسٌ" وهو اسم محكي ، والشاعر فى البيت يخاطب دابة والضمير فى "عليك" طائد عليها .

(٣) وهو الناهضة الجمدى ديوانه ٢٤٧ المقتضب ٢٠٦/٣ ، الخزائن ٢/٣ ٤٣ وينسب أيضا إلى مزاحم بن الحارث العقيلي . انظر : شرح شواهد القافية واللسان مادة حيا ٢٤٢ وهو مسن شواهد الكتاب ١٠٣/٣ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِي الْأَوَّلِ أَيْ أَنَّ بِحَيْثُ لَا جَاءَتْ مُحْكَمَةً
بِدُونِ تَنْوِينٍ .

والثاني أن تعرب أعراب الاسماء المفردة ، فإذا أعربت إعراب الاسماء
المفردة فإن كانت للفظ جاز صوفها ومنمها ، فالصرف لقصد التذكير
ومنح الصرف بناء على تأنيها للفتة أو للكلمة (١) كما يفعل الأمازيغي
اسماء البلدان بناء على أنها للموضع أو للقيمة .

وإن كانت للملكية نزل فإن أضفتم إلى الملكية علة أخرى امتنع من
الصرف وإلا صرف ، كما لو أعربت " عدى " فإن كان اسما لمذكر قلت :
" عدى " وإن كان لمؤنث منمته من الصرف ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : ومزدهر على هار : »

وقال أيضا مليا بدمشق على قول الشاعر (١) في الفضل سنة ثمانى

عشرة وستمائة وهو : -

ومزدهر على هار : فهلكت جهرة هار

قال الشيخ رحمه الله : المذهب في " قتال " المدولة ، ثلاثة

مذاهب مذهب أهل الحجاز البناء في الجميع (٢) ، ومذهب القليل من

تميم الاعراب في الجميع كغير المنصرف (٣) .

ومذهب الكثير من بنى تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره ، وإن كان

في آخره راء ، فمذهبهم فيه كمذهب الحجازيين في وجوب بناءه ، وإن لم

يكن آخره راء فمذهبهم فيه كمذهب القليل منهم في أنه يهرب اصراب

غير المنصرف .

فقوله : ومزدهر . . . الخ البيت شاهد لمذهب القليل من بنى تميم

فأما آخر البيت فظاهر الاستشهاد به على ذلك (٤) لوجوه الضمة فيها .

ولو كانت هنيئة لوجهت الكسر ولا إشكال في ذلك .

وأما قوله : " على هار " فيجوز أن يقال إنه أتى به على قصد البناء

ولكنه لمن ضرورة الضم .

(١) هو الأعشى قيس ديوانه ٢٨١ ، المقنضب ٥٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، ابن السكيت

١١٥/٢ ، الكتاب ٢٧٩/٣ ، " عنوة " في المقنضب مكان " جهرة " .

(٢) سواء انتهى بالراء أم لا .

(٣) فيقولون : جاء قلام ورأيت قلام وسرت بقلام .

(٤) أي على أعرابه أعراب غير المنصرف .

ويجوز أن يقال إنه قصد إلى اعرابه اعراب غير المنصرف فلما أجراه
ذلك المجرب اضطرَّ إلى صرفه فصرفه فأدخله الكسر والتنوين فيكون شاهدا
كالمشهد الثاني .

ويضف الوجه الأول ، وهو أن يكون مهتياً نون للضرورة من وجهين ،
أحدهما ، أن القاع واحد ، وقد علم أن من مذاهب اعراب هارلزم
ذلك من آخر الهيت فلا ينبغي أن يحمل الأول على خالته مع امكانه ،
لأنه استعما للفتحة تخالف لفتحة على كل تقدير والتأخر خلافه .

والثاني أن فيه تنوين للمنيات بالأصالة ، والمنيات بالأصالة لا تنسبون
للضرورة ، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال في " شمال " تمالاً ولا في
" عدس " عدساً ، ولا في نزال نزالاً^(٢) ، وإذا لم يحسن ذلك طلسي
الوجهين المذكورين ثبت أن المراد هو الأول^(٣) ويكون الموضعان جميعاً
استمهادا للغة المصريين من غير تفوق بين ما آخره را وبين غيره ، والله
أعلم .

(١) وفي النسخ كالشهادة وهو تحريف .

(٢) تراك في " (ب) .

(٣) أي مذاهب الاعراب ، وفي كلام المستف وهم ، وهو أنه جعل المراد هو
الأول مع أن المراد هو الثاني لا الأول ، لأنه سبق أن ضقف الوجه
الأول فكيف يأتي بهذا ويردحه ؟ .

والوجه الأول الذي ضقفه الضقف وهو أن يكون مهتياً نون للضرورة .

** الكلام على أسماء الأفعال والأصوات **

هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟

قال أيضا مليا بالقدم في آخر سنة ست عشرة وستائة على اسماء

الأفعال ، والأصوات في الفصل (١) .

قال : اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب أو لا ؟ .

أما أسماء الأصوات فلا إشكال في أنها غير مصرية ، لأنَّ الموجب

للاعراب فيها مفقود ، وإنَّه قد سبب الاعراب فلا اعراب .

وأما أسماء الأفعال (٢) فقد قيل أيضا إنها لا اعراب لها ، لأنها أسماء

(١) ص ١٥١ .

(٢) اعلم أنَّ أسماء الأفعال على ضربين ، ضرب بمعنى الأمر وهو الأكثر

قولهم : رويد زيدا أي أريده وهلم زيدا وحيثل الثريد هلم زيدا أي

دع وتراك زيدا ونزال ونلاح ، كل هذه بمعنى الأمر .

وضرب بمعنى الماضي قولهم : أف بمعنى تضجرت وأو بمعنى

توجعت ونحوها .

وتنقسم قسمين من حيث التمدى واللزم فالتمدى قولك رويد زيدا

هلم عمرا وتراك ونلاح واللازم كقولك صه بمعنى اسكت ومه أي اكف

وهيا بمعنى اسرع ونحوها .

« الكلام على قوله في الفصل : لِلَّهِ دَرَّةٌ فارسا »

وقال أيضا معليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمائة فى الفصل على قولهم :

لِلَّهِ دَرَّةٌ فارسا (١) وشبهه .

قال : الأولى فيه (٢) التمييز ، وانتصابه على الحال ضعيف (٣) ، لأنه

لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة ، وكلاهما غير مستقيم .

أما للمقيدة فلان قولك : لِلَّهِ دَرَّةٌ فارسا ، لم تُرد به المدح فى حال

الفروسيّة ، وإنما تريد مدحه مطلقا ، بدليل أنك تقول : لِلَّهِ دَرَّةٌ كانتا وإن لم

يكن يكب بل تريد الإطلاق بذلك وكذلك لِلَّهِ دَرَّةٌ عالما .

(١) انظر : ص ٦٦ من الفصل .

(٢) أى " فارسا " .

(٣) قال المصنف فى شرح الرضى على الكافية ٢٢٢/١ واحتطت الحال

يعنى " فارسا " فى قولهم " لِلَّهِ دَرَّةٌ فارسا " قال الأكرين هـ

تمييز وقال بعضهم على حال أى ما أهجه فى حال فروسيته .

قال الرضى : ورجح المصنف الأول أى كونه تمييزا قال لأن المعنى

مدحه مطلقا بالفروسيّة فإذا جميل حالا اختصر المدح وتفيد بحال

فروسيته .

قال الرضى مختصرا : وأنا لا أرى بينهما فرقا لأن معنى التمييز

عندى : ما أحسن فروسته فلا يدع فى غير حال الفروسيّة إلّا بها وهذا

هو الاستفادة من ما أحسن فى حال فروسيته وتوحيدهم به من فى الله

درك من فارس دليل أنه تمييز .

والحال المؤكدة أيضا غير مستقيم ، لأن الحال المؤكدة شرطا أن
 يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ، وأنت حينها لو قلت : لله
 دَرَه ، لكان محتملا للفروسة وغيرها ولكن قولك : لله دَرَه عالما أو رجلا
 أو كاتبا لا يفيد إلا ما أفاده الأول ، ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة
 هذه على انتفاء الحال المقيّدة والحال المؤكدة ، وإذا بتلاشت التمييز ،
 وكذا الكلام في : أبرحت جارا (١) وعظمت جارا (٢) وقوله : يا جارتنا
 ما أنت جاره (٣) : وشبهه ، والله أعلم .

(١) ، (٢) يريد أن " جارا " في أبرحت وعظمت مثل فارسا تماما بتمام
 فكما لا يجوز عنده أعراب " فارسا " حالا لمسيب الذي ذكره فذلك
 " جارا " في أبرحت و " عظمت " وكذلك قول الشاعر : جاره في
 البيت الآتي ذكره .

(٣) البيت للأعشى الميمون ديوانه ص ١٥٣ رواية الديوان :
 يا جارتى ما أنت جاره : باتت لتعزينا غارة

قال الشيخ رحمه الله : وضع التَّحْوِينَ هذه الألفاظ لفرضين أحدهما

- ثم اعلم أنَّ الزَّنة مع الموزون في هذا على أربعة أوجه :
- (١) أن يكون الزَّنة والموزون غير منصرفين مما ويكون المانع في الزَّنة غير المانع في الموزون كقولهم : " فعلان الذي مؤنثه فعلسى وأفضل صفة لا ينصرف " فـ " فعلان " هنا زنة غير منصرفة للملمية وزيادة الألف والتَّنون وموزونه " سَوان " أيضا غير منصرفة إِلَّا أَنَّ المانع في الموزون غير المانع في الزَّنة لأنَّ المانع في " سَوان " الوصفية وزيادة الألف والتَّنون وفي " فعلان " الملمية وزيادة الألف والتَّنون . وكذلك : أفضل في المثال الثاني غير منصرفة أيضا للملمية ووزن الفعل وموزونه " أحمر " ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .
- (٢) وقد تكون الزَّنة منصرفة والموزون غير منصرف كقولهم : كلُّ أفضل إذا كان صفة لا ينصرف — فـ " أفضل " هنا منصرفة لأنَّ اسم نكرة بدليل دخول " كلُّ " عليه وليس فيه إِلَّا علة واحدة وزن الفعل وموزونه غير منصرف — وهو " أحمر " للوصفية ووزن الفعل .
- (٣) وقد تكون الزَّنة غير منصرفة والموزون منصرف كقولهم : أفضل إذا كان اسما نكرة منصرف .
- فـ " أفضل " في المثال غير منصرفة للملمية ووزن الفعل لكنَّ موزونه " أفضل " — منصرف لأنَّ اسم ونكرة ولم يتحقق فيه المِلَّتَان ، فانصرف لذلك .
- (٤) وقد تكون الزَّنة والموزون منصرفين مما كقولهم : مضروب ووزنه مفعول — فـ " مفعول " طَمَّ لكنه منصرف لعدم تَوَثُّر المِلَّتَيْنِ و " مضروب " موزون وهو منصرف أيضا .
- انظر : شرح الكافية للرشدي ١٣٢/٢ ، شرح ابن عيسى .

الاختصار في التعبير عن الأصول والروايد ، فكل ما كان في الموزن جعله
في الوزن فاء ، وهما ولا ما ، فعمل " على هذا الترتيب ، وكل ما كان رائدا
لفظا به ، منه في موضعه في لفظ الزنة .

فمثله إن قيل " مضروب " ما وزنه ؟ قيل : فعمل ، فكان ذلك أخصر
من أن يقال : ميمه رائدة وضاده رواؤه أصليتان وواؤه رائدة مساوؤه
أصلية .

والغرض الثاني : أن يذكره مراداه جميع ما يوزن ليحكم عليه بأحكامه
الخاصة به كقولهم : " كل أفعل إذا كان صفة فإنه لا ينصرف " .

ثم لا يخلو استحصالهم إياه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها فإن كان
لفعل حكمه على اللفظ الذي هو وزن له كقولهم : غافل ، لئلا يكون من
اثنين فصاعدا ، واستعمل ، لطلب الفعل ، وقيل ، للتكسر فتكون على صورة
الفعل من غير اعراب لفظي باختيار أصح .

وإن كان لغير الأفعال من الاسماء وحدها أو من الاسماء والأفعال معا
فلا يخلو إما أن يذكر موزنه أولا يذكره ، فإن ذكر موزنه معه كان مبرها على
ما يستحقه بلا خلاف ، ثم هو في حكم الصرف وده راجع إلى نفسه أو
إلى موزنه ؟ فيه خلاف .

فذهب الزمخشري^{السي} أنه علم على كل حال فيرجع في ذلك إليه في نفسه ،
فإن كان معه طة أخرى امتنع من الصرف ولا فلا .

وذهب بعضهم إلى أنه في ذلك كموزنه إن كان منصوبا صرف ، وإن كان

غير منصرف لم يصرف ، ومثال ذلك قولك : وزن قائمة فاطمة ، فالزخمى يقول
فاطمة غير منصرف محضهم يقول : فاطمة منصرف .

فوجه مذهب الزخمى أنه قد ثبت استسما لهم هذه الأوزان أعلاما بدليل
اتفاقهم على قولهم : أفضل صفة لا ينصرف ولو لا أنه علم لم يحتج من
الصرف ، وهذا متفق عليه .

وإذا ثبت أنه علم فإما أن يكون على نحو الأعلام في زيد وصرو أو على
نحوها في أسامة ومالة .

لا جائز أن يقال إنها مثل زيد وصرو ، لأنها لم توضع لآحاد بأسمائها
وإنما وضعت للجنس ، وإذا وجب أن تكون كوضع أسامة وقد ثبت أن وضع أسامة
كما يطلق على الأمر الذهني فيصح إطلاقه على كل واحد من الآحاد
الوجودية ، وإذا ثبت ذلك كان ما نحن فيه مثله فيصح إطلاقه على جنسه
بكماله فنقول : أفضل صفة لا ينصرف ويشمل جميع موزونات كقولك : أسامة
خير من ماله فيعمل جميع الجنس ، ويصح إطلاقه على كل واحد من آحاد
جنسه كما قيل : أسامة لواحد في الوجود ، فكذلك نقول : وزن قائمة فاطمة
فيطلقه على قائمة علما وإن كان واحدا من آحاد جنسه فصح بذلك جملة علما
وإن كان موزونه واحد من آحاد جنسه كما ثبت ذلك في أسامة باتفاق .

ووجه من قال بخلافه أن أعلام باب أسامة ، إنما اضطررنا إلى جملة
أعلاما باعتبار إطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلمة فاضطررنا
إلى تأويلها بوجه يحيد للتخفيف بقبول كلامهم ضرورة ما ثبت فيها من حكم
العلمية ، وكان القياس الظاهر أنه لا يثبت فيها حكم العلمة وإذا كان مشل

ذلك في باب أسامة مخالفا للقياس كان تأويله على ذلك للضرورة فلا وجه
لإجرائنا هذا الباب على مخالفته للقياس واحتياجنا إلى التأويل من غير
ضرورة تحمل على ذلك .

ثم نرجع إلى التقسيم فنقول : وإن لم تكن للأفعال ولم يذكر الموزون معه
فلا يخلو إما أن يكون قد أوقع مفعول موزون خاص قام مقامه في محله أو لا ، فإن
كان قد ذكر واقعا مفعول موزون فلا خلاف أنه يجري مجراه على تقدير وجوده
اعرابا وصرفا أو منع صرف كقولك : " مررت برجل أفضل منك " وهو متفق
عليه .

وبوجه أنه أراد معنى موزونه فوجب أن يجري مجراه لأنه كالتائب عنه
والكتابة له فكان اعرابه كاعرابه .

وان لم يكن على ما ذكرناه فهو علم باتفاق يقصد به الجنس الذي هو
على هذه الهيئة كقولك : أفضل صفة لا ينصرف ومعلان طالما غير منصرفة
ومشبهه .

قال سيحويه حكاية عن الخليل : " كل أفضل إذا كان صفة لا ينصرف (١)
قال سيحويه : قلت له : كيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه فقال : إنما صرفته

(١) الكتاب ٢٠٣/٣ يقول : كل أفضل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة
وكل أفضل يكون اسما تصرفه في النكرة . قلت : فكيف تصرفه وقد
قلت : لا تصرفه قال : لأن هذا مثال يمثل به فرغمت أن هذا المثال
ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن كان اسما وليس بوصف جرى .

لأنه غير صفة ثم قال بعد ذلك : كلّ أفعل إذا كان صفة لا ينصرف .

قال الطبرسي : أفعل أيضا ههنا غير صفة فيجب أن يعرفه ، لأنه قال في قوله : كلّ أفعل إنما صرفته لأنه غير صفة ، وهذا أيضا غير صفة فيجب أن يعرفه وإلا نفى جميع ما قاله .

قال أبو علي الفارسي : لم يصنع المازني شيئا ، وإنما سأل سيده الخليل عن ذلك ، لأنه توهم أن الموزون إذا كان صفة كانت الزنة صفة ألا تسمى أنك إذا قلت : " مورت برجل أفعل منك " حكمت عليها بحكم موزونها فلما أفهم الخليل منه هذا الوهم الذي يلزم منه أن يكون المستعمل منه لذلك غير منصرف بين له أن ما توهمه فيه مما يوجب منع صرفه مقفود فقال له : ليس بصفة فتبينه لذلك ولم ما أشار إليه ولم يحتج أن يبين له أنه غير علم ، لأن ذلك معلوم في ظاهر الأمر بدخول " كل " عليه .

وإنما بين له انتفاء الشبهة التي فهم عنه أنه توهمها ولم يتمحض لغير ذلك ولم يرد الخليل أن انتفاء الصفة طاعة في الصرف في كل ما ورد وصدوره فإن ذلك معلوم الانتفاء بالاتفاق ، وإنما قاطعون بأن أكثر الاسماء تتخرج من الصرف مع كونها غير صفة ، وإنما قصد إلى ذلك في المحل المخصوص لما كان الوهم نفا منه فقوله : أفعل ، إذا كان صفة لا ينصرف لا يلزمه أن يعرف لما عسدم من قوله : إن كل أفعل غير صفة ، لأنه ههنا قد وجدت طائفتان مقتضيتان لمنع الصرف ، وهما العلم به ووزن الفعل فوجب أن يكون غير منصرف فتبين بذلك أنه لا يلزم من نفي الصفة من قوله : " كل أفعل " على سبيل التبيين ورفع الوهم من توهم الوصفية فيه أن يكون كل ما ليس بصفة منصرفا ، فظهر أن قول

أبى على الفارسي : " لم يصنع المازني (١) شيئا " مستقيم ، وأراد به ما ذكرناه ولم يبيّنه لأنّه كالظاهر منده ولا شك أنّه ليس بخفى .

ثمّ شرح صاحب الكتاب فى تعيين استعمال هذه الألفاظ أملا ما فقال فى قولهم : فعلان ، الذّى مؤنثه فعلى ، وأفعل صفة ، " لا ينصرف " خبر من قوله : " فعلان " ومن قوله : أفعل " جميعا فى المعنى وفى اللفظ لأنّه إمّا أن يكون للأول وإمّا أن يكون للثانى ، فكأنّه قال : فعلان الذّى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ، كما تقول : " زيد وعمرو قائم " وهو جائز باتفاق .

ولا يستقيم أن يقال إنّه خبر عن الثانى ، والأوّل منقطع عنه معنى ولفظا لأنّه قصد إلى بيان استعمال النحوى فى كلامهم ، والنحويّون لا يقولون : " فعلان الذّى مؤنثه فعلى " ويقتصرون ، فلا بدّ من جزء آخر ينضمّ إليه ليكون قولا ، ولا جزء يمكن ضمه إلّا ما ذكرناه ، فوجب تقديره ، لأنّه هو الموجود ولا تتمّ كذلك يستعملونه .

ثمّ قال : ووزن طلحة وإضبع فعلة وإفعل يحى : ومن قولهم وزن طلحة فعلة وإفعل الخ الدّاخل فى حكم قوله : " قولهم " وقصد به التّبيين أنّ ذلك أيضا علّم على ما هو مذهبه كما ذكرناه حكما وتحليلا ، ولذلك أتى بأفعل غير منصرف ، لأنّ فيه عنده طعنتين وزن الفعل والتّلميح .

(١) المازني هو بكر بن محمد بن شيخان بن ذهل بن ثعلبة من بنى مازن ، أخذ النحوى عن الأفش الأوسط سعيد بن سعدة هو والجرمى ويقال إنّه ما أوّل من نشر كتاب سيبويه وأخذ عنه أبو الحباس المبرد ويكثر ذكر اسمه فى المقتضب ، توفى فى ٢٤٨ هـ وترجمته فى ابن النديم ٨٤ وبخية الوعاة ١/٤٦٣ .

وأما قوله : **يوزن طلحه** ، فممله فمتفق عليه في الحكم وإن اختلف التحليل
فقد شبه أنه امتنع من الصرف للملحمة والتأنيث ، وهذا غير أنه امتنع
من الصرف ، لأن موزونه غير منصرف .

واعلم أن الألفاظ التي يوزن بها إذا قصد بها معنى موزوناتها على أوجه
أقسام ، تارة تكون منصرفة وموزونها منصرفة مثل كل أفعل إذا لم يكن لـ
مؤنث منصرف (١) .

قد يكونان غير منصرفين كقولك : أفعل إذا كان صفة غير منصرف (٢) ، وقد
يكون الوزن منصرفا والموزون بخلافه كقولك : كل أفعل إذا كان صفة لا ينصرف (٣)
قد يكون الأمر بالمعك كقولك : كل أفعل إذا لم يكن صفة ولا علما منصرف .

وتحقيق ذلك أن كل موضع كان في الزنة عُلَّان امتنع من الصرف ، وكل
موضع لم تكن فيه عُلَّان كان منصرفا ، وكذلك الموزون المحكم عليه إن اتفق أن
يذكر بأخبار اثبات عُلَّتين له وجب أن يحكم عليه بأنه منصرف ، وإن ذكره
على غير ذلك وجب أن يحكم عليه بأنه منصرف ولذلك جاءت في التركيب على
الأوجه الأوجه التي ذكرناها . والله أعلم .

- (١) وفي النسخ : كل أفعل إذا لم يكن مؤنثا منصرف .
- (٢) لأن " أفعل " هنا في كلام المصنف إنما امتنع من الصرف من أجل الملحمة
ويوزن الفعل وموزونه أيضا غير منصرف وهو " أحمر " للوصفية ويوزن الفصل
(٣) فينصرف " أفعل " في قوله كل أفعل لأنه نكرة بدليل دخول كل عليه
ولم يبق فيه إلا علة واحدة وهو وزن الفصل .

*** الكلام على قوله فى الفصل : كما حمل النصب على الجر * ***

وقال أيضا ملها بدمشق سنة ثمانى عشرة على قوله فى الفصل : كما

حمل النصب على الجر^(١).

قال الشيخ رحمه الله : معنى قولهم حمل الرفع على الجر والنصب على

الجر وأشباهه ، أى أتى بلفظ لأصل غير ما^(٢) يقتضيه لفظ أصله وجمّل له .

فالمحمول^(٣) هو الذى عدل عن لفظ أصله ، وإن كان فى الحقيقة من

حيث المعنى موجودا ، والمحمول عليه هو اللفظ الذى وضع لغيره^(٤) أصله

وإن كان فى المعنى غير موجود ، مثاله ، إذا قلت : " مريت بأحمد " فإن الجرّ

محمول على النصب ، لأن الجرّ ههنا ذكر فيه لفظ غير ما يقتضيه أصله فهو

المحمول ، والمذكر لفظ لأصل آخر غير ما ذكر ، وهو النصب ، فالجرّ إذن محمول .

وإذا قلت : رأيت الزهبات ، فالأمر بالمعكس ، لأن النصب ههنا ذكر فيه

لفظ غير ما يقتضيه لفظ أصله فهو المحمول ، والمذكر لفظ لأصل آخر غير ما

ذكر وهو الجرّ ، وطى هذا يتفهم المواضع^(٥) كلها .

(١) الذى فى الفصل ص ١٣٨ " كما حمل الجرّ على الرفع فى قولهم : ما أنا

كأنت .

(٢) سقطت فى (ع) .

(٣) فى (ب) كالمحمول وهو تحريف .

(٤) لغيره فى (ع) .

(٥) ساقطة فى (ع) .

فإذا قلت : لولاك ، فالرفع محمول على الجزر^(١) وإذا قلت : "عساك"
 فالرفع محمول على النصب ، وإذا قلت : ما أنا كأنت فالجزم محمول على الرفع .
 والأصل أن ينظر فسيما وجدت اللفظ لغير ما عوله في المحل المخصوص
 فاحكم بأن مدلوله هو المحمول في المحل المخصوص فلذلك إذا قلت : ما أنا
 كأنت ، وجدت اللفظ للجزر ، وليس هذا اللفظ لفظ المجزور فعملت أنسه
 المحمول ، ثم تنظر ما الذي هو أصل اللفظ فتعلم أنه للرفع فتحكم بأنه
 محمول عليه وعلى هذا تجرى المسائل كلها .

(١) يقصد بذهب سيبويه والبصريين أما الكوفيون والأخفش فإن الضمير بمسند
 "لولا" في موضع رفع ، وعند الميزد لا يجوز لولاى ولولاك بل يجب
 أن يكون : لولا أنتم كما جاء في التنزيل .
 انظر : الكامل ٢٤٩/٢ : ٢٥٠ .

■ ■ الكلام على قول الشاعر في الفصل : ■ ■

أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وقال أيضا ممليا بالقاهرة سنة خمس عشرة وستمائة على قول الشاعر (١) في

المفصل : أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا ؛ وأنجو إذا غم الجبان من الكرب .

قال : كل فعل زاد على ثلاثة أحرف ، فإنَّ فمضوله واسم الزَّمان والمكان

والمصدر يكون على لفظ واحد ، كقولك : أخرجته فهو مُخَرَّجٌ (٢) وأخرجته في

يوم كذا ، " واليوم مُخَرَّجٌ حسن (٣) " وهذا المكان مُخَرَّجٌ حسن (٤) وأخرجته

مُخَرَّجاً (٥) بمعنى إخراجا قال الله تعالى : " وأخرجني مُخَرَّجٌ صدق " أى

إخراج صدق .

فقوله : أقاتل الخ البيت نصب مقاتلا ، لأنه فمضول أرى كما تقول : لا

أرى لى مقاتلا .

(١) هو مالك بن كعب وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٦/٤ ديوان
الحمامه ٥٣/١ ، اللسان مادة قتل ص ٦٧ ، الخصائص ٣٦٧/١ ،
٣٠٤/٢ ، والمقتضب ٧٥/١ .

(٢) مخرج هنا اسم فمضول .

(٣) مخرج هنا اسم زمان .

(٤) مخرج هنا اسم مكان .

(٥) مخرج هنا مصدر بمعنى اخرج .

(٦) الامراء : ٨٠ .

ومقاتل ، فى الأصل مصدر ، لأنك تقول : قاتلت قتالا ومقاتلا

بمعنى واحد .

وبمعنى قوله : " وأنجو " يجوز أن يكون معناه ، وأسرع إلى المصارعة

عند عجز الجبان منها ، ويجوز أن يكون معناه : وأخلص من المعجال

الذى لا يخلص منه الجبان ، والله أعلم .

« الكلام على قوله في الاستثناء »

ما جاءني أحد إلا عهد الله .

وقال أيضا مملها بدمشق سنة ثمان عشرة وستمئة على قوله في الفصل في

الاستثناء ، ويقول : « ما جاءني من أحد إلا عهد الله » .

قال الشيخ رحمه الله : هذا الفصل ينمط على الوجه الثالث (١) من

(١) وهي خمسة أوجه ذكرها صاحب الفصل ، المستثنى في أعرابه على خمسة

أضرب ، الضرب الأول منصوب أهدا ، وحقه أربع صور : -

(أ) ما استثنى بالأل من كلام موجب تام : كـ « جاء القوم إلا »

زيدا .

(ب) الاستثناء خلا وعدا يكون المستثنى منصوبا أهدا كـ « ما

جاءني عدا زيدا » .

(ج) ما قدم من المستثنى على المستثنى منه واجب النصب

ما جاءني إلا أخاك أحد .

(د) وما كان فيه الاستثناء منقطعا كـ « ما جاء القوم إلا حمارا »

والضرب الثاني : يجوز النصب والهدل ، وهو المستثنى من كلام تام

غير موجب كـ ما جاءني أحد إلا زيدا ، ولا زيدا .

الضرب الثالث : يكون مجزوا أهدا وذلك إذا كان الاستثناء به سوى

وحاشا وغير سواء كـ جاء القوم غير زيد ، جاءني سوى عمرو .

الضرب الرابع : ما استثنى به لاسمها جائز فيه الجر والرفع ولا سميها

بهم بدارة جليل ، يروى مجزوا ويرفعا .

الضرب الخامس : جار على أعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما

جاءني إلا زيد ، ما رأيت إلا زيدا ، ما مرت إلا يزيد .

انظر : الفصل ٦٨/٦٩ قول المصنف ينمط على الوجه الثالث خطأ

إنما ينمط على الوجه الثاني كما هو مبين في الفصل ص ٦٧-٦٩-٧٠ .

المستثنى ، وهو ما يجوز فيه الغصب والهدل ، فتبين ههنا أَنَّ الهدل ينقسم فيه إلى ما يكون بدلا من حيث اللُّفك ، وإلى ما لا يستقيم فيه بدل اللُّفك فيقل فيه إلى الهدل على المعنى ، وهو كل موضع تمذّر فيه تقدير العامل في الهدل منه بحد " إلا " ومثله بأمثلة منها قولك : ما جئني من أحد إلا زيد " لأن من ههنا لتأكيد النفي ، فلو أبدلت من معمولها بحد الانتهاء لوجب تقديرها معه فتخرج عن موضوعها لأن موضوعها تأكيد النفي لا تأكيد الانتهاء (١) ، وكذلك : لا أحد فيها إلا زيد ، لأن لا ، لم تحمل إلا للنفي ، فإذا أبدلت من معمولها بحد الانتهاء وجب تقديرها نافية بحد ، لأن عملها لأجل النفي فيتناقض حينئذ النفي والانهايات لمردها على محل واحد .

والذي يحقّ ذلك وجوب الغصب في قولك : " ليس زيد إلا قائما " وجوب الرفع في قولك : ما زيد إلا قائم " فالفرق بين " ليس " وبين " ما " في الحمل أن " ليس " عملت للفعلية لا للنفي فكانتها في التقدير فصل دخل عليه نفي ، فإذا قلت : ليس زيد إلا قائما " فكانت قلت : " ما كان زيد إلا قائما " فكما أنه لا يقدر بحد " إلا " في قولك : ما كان إلا كان دون النفي لأنها العاملة فيها بحد إلا فكذلك لا يقدر في : ليس زيد إلا قائما ، إلا الصمى الذي عملت " ليس " لأجله لا النفي بخلاف " ما زيد إلا قائم " .

(١) هذا الذي ذهب إليه المصنف من أن " من " لتأكيد النفي لا لتأكيد الانتهاء هو مذهب سيويه والجماعة في قولهم بأن من لا تزداد إلا في النفي وهذا خلاف مذهب الأخفش في جواز زيادتها في الانتهاء يجوز عنده : جئني من أحد .

المستثنى منه .

ومذهب سيويه (١) أنه لا اعتداد بتقدمه (٢) على الصفة (٣) ، وهو

(١) قال في الكتاب ٣٣٦/٢ : فإن قلت : ما لجانى أحد إلا أبوك خير من زيد وما مرت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، كان الرفع والجر جائز يسن وخسن البدل ، لأنك شغلت الرفع والجر ثم أبدلته من المرفوع والمجرى وأوصفت بعد ذلك ، الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٢) الضمير فيه عائد إلى المستثنى .

(٣) ومثال تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه قولهم ما جاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مرت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، فأصل الكلام ما جاني أحد خير من زيد إلا أبوك وما مرت بأحد خير من زيد إلا عمرو فتقدم المستثنى على صفة المستثنى منه .

فإذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :
الأول : البدل : تقول : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد برفع أبوك " بدلا من " أحد " وهذا اختيار سيويه .
والثاني : أن تنصبه على الاستثناء فتقول : ما أتاني أحد إلا أبوك .
من زيد ، وما مرت بأحد إلا زيدا خير منك ، وهو اختيار المازني .
انظر : المقتضب ٣٩٩/٤ .

والمصنف هنا رجع إلى الله اختار مذهب سيويه أي البدل وصححه
قلت : وهو اختيار المهرز أيضا في المقتضب ٣٩٩/٤ قال في نفس
الصفحة ، وكان سيويه يختار ما مرت بأحد إلا زيد خير منك ، لأن
البدل إنما هو من الاسم ، وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا
أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودا
فكيف أنمت ما قد سقط ؟ .

قال المهرز : والقياس عندي قول سيويه ، لأن الكلام إنما يراد

قلت : وقد نقل أبو الحسن الأشعري عن المهرز وبه السيوطي في
المجمع اختيار النصب مع المازني وكل ذلك خلاف ما في المقتضب .
انظر : الأشعري ١٥٢/٢ ، المجمع ٢٢٥/١ .

قال : وقول : " ما مرت بأحد إلا زيد خير منه " (١) .

قال الفصح : هذا الفصل ينمط على القسم الخامس من المستثنيات وهو الذي يسميه اللّحويون الاستثناء المفرغ ، وقد تقدّم أنه جار في كلّ ما يصح أن يكون معمولاً لما قبله ، فيجوز في الأحوال والصفات وكما أنّ الصفة يصح أن تقع مفردةً وجملةً في غير هذا الموضع فكذاك ههنا فلذلك جار " ما مرت بأحد إلا زيد خير منه " كما جار " ما مرت بأحد إلا عالم " فما بعد " إلا " صفة لـ " أحد " و " إلا " لغو في اللفظ " لأنها وقعت فسي الاستثناء المفرغ " مطبوع في المعنى فائدةها " .

قوله : " جاعلة زيدا خيراً من جميع من مرت بهم " غير مستقيم ، لأنّ كون زيد ههنا خيراً من جميع من مرت بهم فهم من خبره ، وهو قوله : " خير منه " لا من " إلا " فلم يصحّ قوله : إنّ فائدة إلا ، أنها جعلت زيدا خيراً من جميع الممرور بهم .

وجه الالتباس في ذلك أنّ الصفات والأحوال الواقعة في الاستثناء المفرغ لم تجر على ذوق المستثنيات ، هيان ذلك أنك إذا قلت : ما ضربت إلا زيدا فقد نفيت الضرب عن كلّ واحد وأثبتته للمذكور بعد إلا ، وفي الصفة

(١) وفي الكتاب ٣٣٦/٢ وما مرت بأحد إلا عمرو خير من زيد وما مرت بأحد إلا عمرو خير من زيد كان الرّفع والجر جائزين وحسن البسمل لأنك قد شملت الرّافع والجائر ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك .

والأحوال ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : " ما جاعني إلا عالم " لم يستقيم أن تقدّر نفى جميع الصفات عن رجل وإتمامه صفة العلم خاصة ، لأنّ ذلك باطل ، فإنه لا ينفك عن صفات سوى العلم وكذلك في الأحوال فلما كانت الصفات والأحوال بهذه المثابة توهم أن الذي أفاده " إلا " هو ما ذكره ، وليس بصحيح .

فإن قيل فما الذي تفيد " إلا " في الصفات والأحوال مع استحالة نفى الأجناس فيها ؟

قلنا لما استعملت الصفات والأحوال في الاستثناء الفرغ وتمدّد من حيث الوجود نفى أجناسها جُمْلُ المنفى إمّا الأنواع المضادة للمذكور يحدّها ، وإمّا الجنس على سهيل الهالفة كما قيل في قوله تعالى : " قل لا أجد فيها أوحى إلّى مخبرها على طاعم يطعمه (١) إلى آخره (٢) وذلك كهر في الكلام فهذه التأويل تستعمل الصفات والأحوال فمضى الاستثناء الفرغ فملي هذا لا تكون " إلا " قد (٣) أفادت إلّا أحد الأمرين إمّا نفى جميع الصفات على طريق الهالفة كأنّ قائلا قال : ليس زيد خيرا ممن مررت بهم ، فقلت : ما مررت بأحد إلا زيد خيرا منه ، وإمّا نفى ما يفاد كونه خيرا منهم على ما تقدّم .

(١) الأنعام : ١٤٥ .

(٢) وهي إلّا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أحل لغير الله به فيمن اضطر غيره باغ ولا عاذنان بك عقور رحيم .

(٣) زيادة في الأصل .

قال : " وقد أوقع الفعل موقع الاسم (١) المستثنى في قولهم " نشدتك
بالله (٢) الخ . "

قال الشيخ رحمه الله : وقع الفعل موقع الاسم المستثنى في مواضع
محفوظة ، منها وقوعه بعد إلا ولما في معناها وأقمت بعد فعل طلب في
قسم الاستمطاف .

وإنما أقموا على سبيل الاختصار ولتكره وقوعه في ذلك ، ولذلك أقموا
الفعل الذي قبله مثبثا لفظا ومتفيا معنى لذلك .

والمعنى في قولك : نشدتك بالله إلا فعلت : ما أطلب منك إلا فعلك
فما بعد إلا ، في موضع نصب على المفعولية ، والاستثناء من سبب
الاستثناء المفرغ ، فهو مفعول ، كقولك : ما أطلب إلا فعلك ، والله أعلم .

(١) انظر : الفضل ص ٧٢ .

(٢) قال المصنف رحمه الله في كتابه الايضاح ٣٧٨/١ ، وقوله وقد أوقع
الفعل موقع الاسم المستثنى ، في الفاظ الحلف على سبيل الاستمطاف
للاختصار كقولك : نشدتك بالله إلا فعلت ، وفيه اختصاران : أحدهما
وضع الانتهاء والمراد معنى النفي والآخر وقوع الفعل موقع المصدر
وجاز ذلك لأن باب القسم باب اتسع فيه في الاختصار لتكرره في
الكلام فجاز فيه ما لا يجوز في غيره ، الايضاح شرحه للفضل ٣٧٨/١ .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : »

وقد جعلت نفسى تطيب لضمة

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الشاعر (١) فسى

الفضل : وهو : وقد جعلت نفسى تطيب لضمة

لضمهما ما يقرع المعظم ناهيا

قال الشيخ (٢) : يقول : طابت نفسى للشدّة التى أصابتنى لوقوع

القاصد لى بها فى أعظم منها ، والضمة : عبارة عن الشدة وهما اثنتان

قصدها بسوء ، فوصفا فى مثل ما طلبناه له .

و " جَمَل " ، هذه من الأفعال القارية (٣) التى يجب أن يكسرن

خبرها فعلا مضارعا .

والضمة معمول لـ " تطيب " أفعال الفعل فى مفعوله ، وليست بمعنى

المفعول من أجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضمة وإنما طابت بها ،

(١) هو مفلس بن لقيط شاعر جاهلى قاله يربى بها أخاه أطيلا .

انظر : الخزائن ٤١٩/٢ ، الفضل ص ١٣٠ .

(٢) زيادة فى الأصل .

(٣) تسميته " جَمَل " من أفعال القارية فيه التجويز ، والتخوين يجعلون

" جمل " وغيره مما لا راحة للقارية فيه أفعال القارية من باب

التفليب فقط .

لقد تولّى المصنّف فى شرح معنى البيت وفرداته وكاننا مؤنسة

الشرح .

والتعليل هو قوله : لضمهما ها ، أى طابت نفس لما أصابتني من
الشدة لأصابت من قصدي بمثلها •

والضمة : المصّة نكتي بها ، عن المصية ، وقال : ضمّ الشدة
وضمته •

وجاء البيت على الوجهين ، فقوله : لضمة من قولهم : عنته الشدة
كوله : " يقرع العظم ناهيا " •

وقوله : لضمهما ها ، من قولهم : عنت الشدة ، لأنّ الفاعل منها
ضمير من أصابها ، وضمير الغمول ضميرها ، أى لضمهما إياها ، فهى
مفعولة لا عاضة لجيبها مفعولة لا فاعله •

ويجوز أن يكون الموضعان من ضمت الشدة لا ضمتني فيكون قوله :
يقرع العظم ناهيا " مهالفة في أنّه من الشدة عنتا قويا بلغ منتهى ما يبلغه المض
وكى يهلوف التاب للعظم عن ذلك •

وموضع استشهاد مجيء الضميرين الفاعلين (١) متصلين ليس (٢)
أحدهما فاعلا وهما ضمير الفاعلين وهو قوله : هما ، وضمير القصة وهو قوله :
ها ، وهو شاذ •

والقياس في مثله لضمهما إياها ، كإعادة اجتماع ضمائر الفاعلين البارزة
من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا •

(١) في (ح) المائدين — وهو تحريف •

(٢) في (ب) " وليس " بزيادة الواو •

والضمير الأول فى موضع خفض بالاضافة (١) وهو فاعل فى المنسى
والضمير الثانى (٢) فى موضع نصب على المفعول به بالمصدر أى لأنَّ ضفها ها •
وتوله : يقرئ المثلث ناهيا • فى موضع صفة إما لـ " ضفة " الأولى
وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذى هو " لضمهما ها " •

ويضعف لأجل الفصل بين الضفة والموصوف بالأجنه وهو غير مبالغ
وأما فى موضع صفة ل معنى قولك : " ها " إذ معناه لضمهما مثلها إذ الأولى
لم تصب هذين وإنما أصابهما مثلها فهو فى المعنى مراد • فمثل نكرة وإن
أضيف إلى المعرفة فجاز أن توصف بالجملة •

ويجوز أن يكون " يقرئ المثلث ناهيا " جملة مستأنفة لتبين أمر الضممة
فى الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب • لأنها لم تقع موقع مفرد •

وما يتوهم من أن " لضمهما ها " مضافا إلى المفعول • وها فى المنسى
فاعل فيؤدى إلى أنه أضاف إلى المفعول • وأتى بمده بالفاعل بصيغة
ضمير المنصوب • يندفع بما تقدم من أنه لم يرد أن الشدة عشت وإنما أراد
أنهما عشا الشدة • إذ لا يستقيم أن يضاف المصدر إلى المفعول ويؤتى
بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب حمله على ما ذكرناه دفعا لما يلزم
ما أجمع على امتناعه • والله أعلم •

(١) أى فى " لضمهما " •

(٢) وهى " ها " من قوله لضمهما ها ومثاله قولك : لضمهما ها
ولأكلهما ها أى ضمهما اياها وأكلهما اياها •

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : كم نالني منهم فضلا على عدم »

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستماتة على قول الشاعر (١) فى
الفصل وهو :

كم نالني منهم فضلا على عدم (٢) : إذ لا أكاد من الاقتصار (٣) أحتمل (٤)

قال ابن برهان (٥) النحوى : كم ، هتدا ، ونالني ، خبره ، وفى "نالني"
ضمير فاعل عائد على "كم" وقوله : "على عدم" حال من "نى" .

إذ لا أكاد ، ظرف زمان مضاف إلى الجملة من الفعل والفاعل ، وأحتمل
منصوب بـ "أكاد" من الاقتصار ، فمفعوله يعمل فيه "أحتمل" انتهى كلام
ابن برهان .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : لا يصح أن يكون (٦) مفعولا لـ "أحتمل"

(١) منسوب فى الكتاب ١٦٥/٢ لقطامى وابن يمينى ١٣١/٥ ، والخزانة

١٢٢/٣ ، والمعنى ٢٩٨/٣ .

(٢) المدمم - بضم هضمتين متحرك ، الفقدان وطلب على فقدان المال ،
القاموس ١٤٨/٤ .

(٣) قتر - اقتار - تضيق فى النفقة ، القاموس ١١٤/٢ .

(٤) البيت يروى بالحاء المهملة فى "أحتمل" والجيم "أجتمل" .
انظر حاشية رقم (٣) الكتاب ١٦٥/٢ .

(٥) هو عبد الواحد بن على بن اسحاق بن ابراهيم بن برهان بفتح الباء الموحدة
النحوى صاحب المربىة واللغة والتواريخ وأيام العرب قرأ على عبد السلام
الهربرى وأبى الحسن الشمشى توفى سنة ٤٥٦ هـ ، وترجمته فى بنية الوعاة
١٢٠/٢ ، معجم المؤلفين ٢١٠/٦ ، عذرات الذهب ٢٩٧/٣ ، كشف
الظنون ١١٤ .

(٦) الضمير فيه عائد إلى قوله : "من الاقتصار" .

لفساد المعنى ، إذ الاحتمال لم يكن من أجل افتتار فتخصه بالنفى ، وإنما
يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون ممثلاً بمثل ذلك ثم يفهم
مخصصاً له (١) ، كقولك : " ما جئتك طمعا في " برك " فإنَّ المعنى قد يكون
طمعا في البرقة في المعنى القيد بملة الدائم ولذلك لا يلزم منضمه (٢)
فى المعنى الغير ذلك ، لأنَّه لم يتعرض له بل قد يفهم اثبات معنى الغير
ذلك عند من يقول بالمفهوم .

أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك ، فلا يستقيم أن يكون تحليلا
لكلفتك فإنه لا يصح أن يكون التخفيف علة للتكليف ، وإنما علل به نفي التكليف
أى انتفى التكليف من أجل غرض التخفيف .

وسرُّ ذلك هو أنَّه إذا تعلق الفعل بشيء فلا بدَّ أن يعقل مبتدأ فى
نفسه ثم يمتلئ النفى به ، وإذا تعلق النفى به انتفى القيد بما تعلق
ولا ينتفى مطلقا ، إذ لم يفهم إلاَّ شيئا ، ومن أجل ذلك امتنع تعلق " من
الافتتار " به احتمال .

(١) فى (ع) فتخصه له .

(٢) فى (ب) لم يلزم .

استشهد سبحانه بالبيت على الفصل بين كم وتميزها بجملة وهى " نالنى " .
الكتاب ١٦٥/٢ .

ويصحَّ عنده رفع " فعلا " على الفاعلية به " نالنى " قال فى ٢ /
١٦٥ من الكتاب " وإن شاء رفع فجعل كم المراد التى ناله فهبها
الفضل فارتفع الفضل به " نالنى " فصار كقولك : كم قد أتانى زيد
ف زيد فاعل وكم مفعول فيها وهى المراد أثناء فيها وليس زيد من المرار .

ويقتنع أيضا بتعلقه بـ "أكاد" إذ لا يُتصور تحليل مقارنة الاحتمال
 بالافتقار ، لأنه عكس المعنى على ما تقدم في "أحتمل" فوجب أن يكون
 متملقا بالنفي إذ هو السبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقارنة
 الاحتمال من أجل الافتقار ، ألا ترى أنك لو قلت لمن قال : انتفت مقارنة
 الاحتمال ما سبب ذلك ؟ لصح أن يقول سببه الافتقار ، ولو قلت لمن قال :
 ما سبب مقارنة الاحتمال ؟ أو ما سبب الاحتمال ؟ قال : سببه الافتقار
 لكان فاسدا ، فهذا مما يوضح أنه تحليل للنفي وغير مستقيم أن يكون
 تحليل لـ "أحتمل" أو "أكاد" ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : »

وما نهالى إذا ما كنت جارتنا

وقال أيضا بدمشق سنة ثمان مائة وستة وستين على قول الشاعر (١) في

الفضل وهو :-

وما نهالى إذا ما كنت جارتنا : ألا يجاورنا إلاك ديار

قال الشيخ رحمه الله تعالى : معناه إذا حصلت مجاورتك فانتفاء

مجاورة كل أحد مفترقة غير مهالٍ بها ، لأن مجاورتك هي القصودة

دون جميع الجارات .

وقوله : ألا يجاورنا ، في موضع مفعول إما على تقدير حذف حرف

جر ، كقولك : ما باليت يزيد أو على التمدى بنفسه كقولك : ما باليت زيدا

وديار ، فاعل لـ " يجاورنا " موضع الاستشهاد قوله : " إلاك " لوضعه

الضمير المتصل موضع المنفصل ، والأصل ألا يجاورنا إلا إياك ديار ، لأنهم

مستثنى مقدم على المستثنى منه فوجب أن يكون منصوبا كقولك : " ما جاءني

إلا أخاك أحد " فمعدل عن لفظ البعض المنفصل الذي هو " إياك " إلى

الضمير المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة ، والله أعلم .

(١) البيت مجهول القائل أنفذه ثعلب في مجالسه ص ٦٧ ، والخصائص

٣٠٧/١ وابن عميش ١٠١/٣ وشرح الجمل الزجاجي ٢٧٥/١ ،

والغزاة ٤٥٠/٢ كل بدون نسبة .

وقد ذكر المؤلف موضع الاستشهاد .

■ ■ الكلام على قول صاحب المفضل في باب الإضافة ■ ■

وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين السخ .

وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة وستمئة على قوله في المفضل (١) :-

" وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين ، معنوية ولفظية " .

قال الشيخ رحمه الله (٢) : أخذ في الكلام على المضاف إليه باهتار

الحرف المراد لا باهتار الحرف الملقوظ به ، لأن ذلك من باب حروف الجر

وسأنتى معرفتها فلا حاجة إلى تكرارها (٣) ههنا .

وأما الكلام على المضاف إليه فليس له موضع أشبه من هذا ، ولذلك

استوجب ذكره ولم يتمرنى للآخر .

فمنر المعنوية بقوله : " ما أفاد تحريفا أو تخصيصا " .

وليس هذا التحريف مستقيم ، لأن الفرض أن يحلّم بالاضافة ذلك فإذا

عرفت به (٤) صار دورا (٥) في حق التعلّم ، إلا أنه اخفوه من حيث

إنه بين اللفظية بحد ذلك بأم واضح ، والمعنوية ماعداها ولما كان بينهما

بذلك اختر الأمر فيما ذكرناه ولم يؤخرها بحد اللفظية لتوقف معرفتها على

(١) ص ٨٢ .

(٢) زيادة في الأصل .

(٣) تكرير في (ج) .

(٤) يريد قول الحديث عن الإضافة يجب أن يعرف ما هي الإضافة وهذا من

الأماكن التي يكون المصنف متأفرا فيه بحلم المنطق .

(٥) الرجوع إلى حيث بدأ وهو من امتمحالات المناطقة .

التحقيق عليها ، لأنها أصل في باب الإضافة ، فلا يليق تأخرها عن الفتح .
 قال واللَّفْظَةُ ، أن تضاف الصِّفَةُ إلى مفعولها أو إلى فاعلها ، فكلُّ صفة
 مضافة إلى مفعولها فهي لفظية وماعدا ذلك فمعنوية ، فإذا أضيف ما ليس
 بصفة إلى مفعول فهي معنوية ، وإذا أضيفت الصِّفَةُ إلى غير مفعولها كانت معنوية
 أيضا فإذا قلت : ضَرَبَ زيدٌ حَسَنٌ فإضافة " ضرب " وإن كان مضافا إلى
 مفعوله ، معنوية (١) ، وكذلك إذا قلت : ضارب مصر ، فالإضافة معنوية ، لأنك
 لم ترد أن الضَّرب واقع في مصر وإنما نسبت الضَّارب إلى مصر " كما لو نسبتهم
 إلى العلم وشبهه لتمريره ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : " مالك
 يوم الدين " (٢) . كراهه أن يجرى النكرة صفة على المعرفة ، وعلى هذا الوجه
 تكون معرفة ، لأنها إضافة معنوية فتشيد تمييزا .

(١) مراد المصنّف أنّه إذا أضيف المصدر إلى مفعوله فهو إضافة معنوية أي
 محضة سواء كان المفعول فاعلا كالمثال الذي ذكره : ضرب زيد
 حسن أم مفعولا .

ونقل أبو الحسن الأشعري عن ابن بريهان وابن الطراوة أن إضافة
 المصدر إلى مفعوله غير محذورة ثم رد عليهم بقوله الشاعر :
 إنّ وجدى بك الشديد أراي : عاذرا فيك من عهيد عذولا
 حيث وصف " وجدى " وهو مصدر مضاف إلى الفاعل بالشديد وهو
 معرفة فلو كان وجدى نكرة لم توصف بالمعرفة ، لأن النكرة لا توصف
 بالمعرفة .

(٢) سورة الفاتحة : ٤٠ . صيد أنّ جمل " مالك يوم الدين " معرفة
 لتتفق مع سابقتها من المعارف وهي " رب العالمين " " الرحمن " .

قال : (١) ولا تشهد إلا تخفيفاً في اللفظ .

قال الشيخ : لأنَّ الغرض بها تخفيف أمر لفظي لا أمر معنوي ، وإذا لم يكن المراد بها أمراً معنوياً وجب أن يكون بعد الإضافة كما كانت عليه قبلها ، لذلك : قيل : مروت برجل ضارب زيد فوصف به النكوة ، ولو كان معرفة لم يجوز أن يكون صفة للنكوة ، وامتنع مروت بزيد ضارب مروت ولو كان معرفة لجاز وصف المعرفة به وجاز مروت بزيد ضارب مروت على أن يكون حالا ، ولو كان معرفة لم يقع حالا ، وهذه كلها أحكام تدل على أنَّ معناها بعد الإضافة كما كان قبل الإضافة (٢) .

(١) أي الرَّخْشَرَى رحمه الله يريد بالوصف المضاف إلى معموله كـ "الضارب زيد" و "مضروب عمرو" .

(٢) وهذه أمثلة يستدل بها النحاة على وجوب تكرار الوصف المضاف إلى معموله في مثل قولهم : مروت برجل ضارب عمرو فلو كان "ضارب عمراً" معرفة لم يصح أن يكون صفة لـ "رجل" وهو نكوة لأنَّ النكوة لا توصف بالمعرفة فدل على أنَّ "ضارب عمرو" نكوة هي الأخرى .

وما استدلوا به امتناع مروت بزيد ضارب عمرو أن يكون ضارب عمرو صفة لزيد ، لأنَّ "زيد" معرفة وضارب عمرو نكوة ولا يوصف معرفة بنكوة . وما استدلوا به جواز مروت بزيد ضارب عمرو أن يكون "ضارب عمرو" حالا من زيد ، لأنَّ الأصل في الأحوال أن تكون نكسرات وضارب عمرو نكوة .

وما استدلوا به قوله تعالى : " هذا عاوض مطرنا لو كنا مطرنا " معرفة لم يجوز قوله "عاوض" وهو نكوة ، يقول ابن مالك في الفقه :

وإنَّ بهامه المضاف بهمـل : وصفا فمن تنكيره لا يجوز
كوب راجعنا عظيم الأصل : مروج القلب قليل الجـمل

قوله : " وقضية الاضافة الممنوعة أن يجرد لها الضاف من التعريف " .

قال الشيخ رحمه الله : وإنما كان ذلك من جهة أن تعريف الاضافة راجع إلى أمر معنوي مبهود بينك وبين من تخاطبه في نسبة الضاف إلى الضاف إليه ، والتعريف باللام راجع إلى ذلك فلو أن يجمع بين أمرين أحدهما مضمين من الآخر .

فإن قلت : لم لا يجمع بين الاضافة وبين غير تعريف الالف والمسلّم كلام وأسماء الإشارة ؟

فالجواب أنه في ذلك أبعاد ، لأنه إذا لم يجز الجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما فلا يجمع بين تعريف قوي وتعريف ضئيف استغناء بالقوى عن الضئيف أجدر والتعريفات الأصلية أقوى من تعريفات الاضافة فلذلك لم يجز إضافة اسم الإشارة ولا الضمر ولا القلم .

فأما زهد الفوارس فذاك راجع إلى تأويله بالتكرات حسبما تقدم فسي الأعلام لا على أنه أضيف مع إرادة الملية ، لأن ذلك متعذر .

قال : " وما نقله الكوفيون من قولهم : " الثلاثة الأعواب " فمزيل فمزيل أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء (١) " .

قال الشيخ : أما القياس فليما ذكرناه ، وأما استعمال الفصحاء نحو

ما أنفده (١) ، وما تشك به الكوفيين لغة ضعيفة فلا تقوى لمعارضه ما ذكره

البصريون من القياس واستعمال الفصحاء .

وجه هذه اللفظة أنهم لما رأوا الثلاثة الأثواب باب المضاف والمضاف إليه في المعنى شيئاً واحداً بخلاف باب غلام زيد ، توهموا أنه ليس من ذلك القبيل فتمروا الاسمين جميعاً وهو وهم محض فإنه لو لم يقدر التعمد لم تصح الإضافة ، ألا ترى كيف امتنعت من نحو حسن منيع وأسد سهج لما لم يكن تقدير التعمد ممكناً فدل ذلك على أن باب الإضافة عندهم سواء ، فكما لا يجوز الغلام زيد بالاجتماع فكذلك لا يجوز الخمسة الأثواب .

قال : " وقول في اللفظية مروت برجل الحسن الوجه (٢) " .

يعنى أنهم لم ينعوا في اللفظية من تمرير الأول كما انتموا في المعنوية لانقضاء مانع ذلك ، ألا ترى أن اللفظية لا يفيد تمريرها والمانع إنما كان التعريف المفاد بالاضافة في المعنوية فلما لم يكن ذلك ههنا لم يكن تمرير

(١) فهم ~~الذين~~ ما أنفده : — يقصد الزمخشري والذي

أنفده هو بيت لفرزدق الذي قال يمدح يزيد بن مقلب وهو :

ما زال من هدت يداه إزاره : فسا وأدرك خمسة الأشهار

والشاعر في البيت قوله " خمسة الأشهار " ، أن المدد إذا أضيف

لما فيه " أل " جرّد المضاف من " أل " كما فعل الشاعر هنا ، وهذا

تأييد لمذهب البصري وغائلاً لمذهب الكوفيين في تجوز الخمسة الأشهار

والثلاثة الأثواب .

(٢) الفضل ٨٤ وفي النسخ " برجل حسن الوجه " بدون لام في المضاف

والذي في الفضل : " مروت يزيد الحسن الوجه " .

الأول متنا فلذلك جاز الحسن الوجه كما جاز الحسن .
 لم تضاف ، لأن الحاجة إلى تعريفه مضافا كالحاجة إلى تعريفه

مفردا .

قال : " ولا تحول الضارب زيد " (١) .

لأن التثنية زال بالالف واللام فلم تعد فيه الإضافة خفة وشرط الإضافة
 اللفظية ذلك في مثله فلما انتفى القدر انتفى الحكم وأجازه الفراء (٢) أما
 لأنه لا يمتنع الخفة كما لا يمتنعها في الضارب ، وأما لأنه يقدر التثنية
 محذوفا للإضافة ويقدر التعريف محذوفاً ذلك أما كونه لا يمتنع التخفيف فليس
 بمستقيم ، لأننا متفقون على امتناع الحسن وجهه وليس إلا لذلك .

وأما تقدير التثنية محذوفاً قبل الإضافة فليس بمستقيم لأننا نعلم أن
 الف واللام سابقا وإذا كانت سابقة وجب إثبات حكمها سابقا ، وإذا
 وجب حذف التثنية لأجلها لم يبق للإضافة ما يحذف تخفيفا .

قال (٣) : " وأما الضارب الرجل فمؤننه بالحسن الوجه " من حيث

(١) الفصل ص ٨٤ .

(٢) هو أبو زكرياء يحيى بن زبارة الفراء : مولى بني منقر امام نحوي الكوفة
 يحد الكسائي من مصنفاته معاني القرآن والذخائر والمؤت كتاب اللغات
 كتاب الجمع والتثنية في القرآن ، ترجمته في ابن النديم ص ١٠٠/٩٩ .
 وفي منهج السالك ٢٥٢/٢ " وأجاز الفراء ذلك دخول " أل " .
 مضافا إلى المعارف ملقا نحو الضارب زيد والضارب هذا .

(٣) أي الزمخشري الفصل ص ٨٤ . وقوله : أما الضارب الرجل السخ

كان الحسن الوجه محمولا على باب الضارب الرجل حتى جوز فيه النصب الذي هو على خلاف المعنى فإذا خطه عليه لمشابهة فيما هو مخالف للمعنى فكلن يجوز مشابهة أخيه به في أمر لفتى أتوب وهي الاضافة التي هي أقوى الوجوه في الحسن الوجه ، وسأتي ذكره في بابها .

قال : " وإذا كان الضارب إليه ضميرا متصلا جاء ما فيه (١) تنوين "

قال الشيخ رحمه الله : يريد أن متعلق اسم الفاعل إذا كان ضميرا لا يجوز أن يكون منصوبا لما يؤدي إليه من التناقض ، لأنهم لو نصبوا به " ضارب " في " ضاربك " لجمعوا بين التنوين والضمير وكونه ضميرا متصلا يشمر بأنه من تمام الأول ، ودخول التنوين أو النون يشمر بانفصال الأول فكان الجمع بينهما من قبل التناقض ، ولما كان ذلك موقفا في ضاربك ثبت أن للضمير المتصل بالنسبة إلى هذه الاضافة شأنها ليس

جاء به ليدفع اعتراض من يتوهم الجمع بين الاضافة والالف واللام في الضارب الرجل ، لا × ال في " الضارب " لا تفيد تنوينا وهي في تقدير الانفصال ، وإذا نصب " الرجل " فهو منصوب على التشبيه بالفعل لهذا قول المحققين من النحويين .

أقول : وحطهم الضارب على الحسن الوجه فيه شيء من التماسح ألا ترى أن الوجه في قولك : مريت بالحسن الوجه فاعل في المعنى للحسن بخلاف الرجل فإنه في موضع الفعل بالضرب .

والجواب أن حملهم الشيء على نظيره لا يجب موافقته في جميع أحكامه ألا ترى أنهم قالوا " ما عملت عمل ليس " ومع ذلك لم توافق في جميع أحواله وهكذا هنا .

لغيره وهو كونه لا يمتنع فيه التخفيف كما احتج في غيره لأداء ذلك إلى
التناقض ، وإذا ثبت ذلك في ضاربك ثبت مثله في " الضاربك " ، لأنه
فرد فجرى الضارب في الصحة كما جرى ضاربك ، وهذا إذا قلنا إن

الضارب (١) مضاف أما إذا قلنا إنه عامل في الكاف القصب سقط احتجاج
القرآن به على الضارب زيد واستغنينا عن الجواب عنه فهذا مقصوده فسمى
الفصل ، وأورد قوله : هم الآمرين الخير والفاطون (٢) : اعتراضا في
الجمع بين التوهم والضمير وأجاب بأنه شاذ لا يحمل عليه .

قال : " وكل اسم معرفة يتصرف به ما أضيف إليه إضافة ممنوعة (٣) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : " لأنَّ الفروض منها نسبة خصوصية

بين الأول والثاني فيلزم اكتساب التصريف لتحمينه بالخصوصية .

قوله : " إضافة ممنوعة " احتراز من الإضافة اللفظية لِمَا تقدم من

أنها لا تشهد إلا تخفيفا في اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه .

قال : " إلا أسماء توظف في إيهامها فهي تكوّن وإن أضيفت إلى

(١) الوصف المضاف إلى ضميره . عالشان وحالة يكون فيه مجزّدا من أل

كضاربك وحالة يكون فيه محطّى بأل كـ " الضاربك " فإذا كان مجزّدا

من " أل " فمذهب سيّده والجمهور أنّ الضمير في موضع جزّ بالاضافة
كقوله تعالى : " إنا متّجّونك " وهذا الأخفش وشام أنّه في موضع

نصب بالوصف ، الأسموس ٢٥/٣ .

(٢) مجهول القائل : وتامه : إذا ماخضوا من حادث الدهر معظما .

(٣) انظر الفصل ص ٨٦ .

(٤)

المبارى *

قال الشيخ رحمه الله ، لأنه تعذر اعتبار الخصوصية الفيدة للتعريف
فيبقى منكراً وذلك نحو غير ومثل وشبهه ، لأن المثلية والضميرية تقدر بين
كل شيء فعلاً توغل الإبهام فيها ، تعذر اعتبار الخصوصية بخلاف وجعل
وثوب ودار .

قال : " إلاً إذا اشتهر المضاف بمضايقة المضاف إليه أو مماثلة (١) "

قال الشيخ : فحينئذ يمكن اعتبار الخصوصية فيحصل التعريف لذلك
قال : " والاسماء المضافة إضافة معنوية على ضربيين ، لازمة للاضافة
وغير لازمة (٢) .

فاللآزمة للاضافة كل اسم ذي نسبة توغل في الإبهام باعتبار تلك النسبة

(١) انظر الفصل ص ٨٦ .

والقصد من هذا أن غير ومثل وشبهه هذه الأشياء لشدة إبهامها
أنتها إذا أضيفت فالإضافة لا تعيدها تعريفاً بأي حال من الأحوال
إلا في حالتين فقد إذا اشتهر المضاف بمضايقة ما ، كقوله تعالى
أنصت عليهم غير المنضوب عليهم وقوله تعالى : " لا يستوى القاعدون
من المؤمنين غير أولى الضد : كقولك الصالح غير الطالح .

أو اشتهر المضاف بمماثلة المضاف إليه كقولك : أنت مثل حاتم
كرها ، فحينئذ يتعرف المضاف إليه غير ومثل .

واعرض بقوله تعالى : " صالحا غير الذي كذا نعمل فإن " غير
وقعت بين الضدين ولم تتعرف بالاضافة لأنها وصفت النكرة ، فأجيب
بأن " غير " هنا بدل لا صفة .

(٢) الفصل ص ٨٦ .

أو اسم المرض بوضعه المنسوب إليه هو ، فالأول كأم ، وقدام ومثل
وهبه .

والثاني كسوى وذو ، وهو على ضربين كما ذكر ، ظروف وغير ظروف
ولكنها لا تخرج في المعنى عما ذكرناه .

غير لازمة للاضافة ، مالم يكن كذلك نحو ثوب ودار فإنه يستعمل
مفردا ومضافا .

قال : " وأى ، إضافته إلى اثنين فصاعدا إذا أُضيف إلى المرفة " (١)
قال الشيخ رحمه الله : وضع " أى " يقتضى الاضافة ، لأنَّ الشرط
به تفصيل المتعدد ، فالمتعدد مقصود بوضعه ، وهو في الاستفهام معناه
السؤال عن تعيين جزء المتعدد باعتبار ما نُسب إليه ، فإذا قلت : " أى
الرجلين عندك " فمعناه السؤال عن تعيين أحد الرجلين الذى استقرَّ
عنده ، ثم لا يخلو إما أن يكون السؤال عن واحد أو أكثر ، فإن كان
السؤال عن واحد كان له طريقان أحدهما أن تضيفه إلى مرفة مثنى
مثنى أو مجموع عهدا في المثنى وجنسا في المجموع .

والثاني أن تضيفه إلى نكرة مفرد ، فنقول في الأول (٢) أى الرجلين

(١) مقيته : كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهما وأى من
رأيت أفضل وأى الذى لقيت أكرم .

(٢) أى عند إضافتها إلى معرفة مثنى أو مجموع .

مضافا إلى مجموع ممرقة وهو المقصود ، ولو قيل بـ " كلا " هذا الفصل
فسد المعنى إذ لا يصح الجمع مع قصد المثنى ، والأصح أن يكون لفظة
المضاف إليه لفظا واحدا غير معدول عليه لئلا يكون باعتبارها مثنى
كأنهم قصدوا إلى إرادة تبيين رأي المراد الجزاء أن المضافان إليهما " كلا "
وقد جاء ذلك في الشعر تنزيلا للمعطوف والمعطوف عليه كالشئ الواحد
قوله : كلا زيد وعمر^(١) ، والله أعلم .

(١) لعله يريد قول الشاعر :

إن للخير والشر مدى : وكلا ذلك وجه قهيل
فأتى بـ كلا زيد وعمر على سهيل التنظير والتمثيل والآن قوله : " كلا
زيد وعمر " ليس شعرا . والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : إذا تحازرت وما بهى من خزر »

وقال أيضا مليا على قول الشاعر (١) في الفصل وهو :

إذا تحازرت وما بهى من خزر : ثم كسرت العين من غير عور

قال الشيخ رحمه الله : تحازر الرجل إذا ضيق جفنه لينجدد النظر

كذلك تعاضى وتجاعل .

والخزر ، ضيق العين وصفوها ، ويرجل أخزر بين الخزر ويقال هو أن

يكون الانسان كأنه ينظر بمؤخره .

وموضع الاستشهاد منه شاعر (٢) ، وهو أن تفاعل يأتي لميرك الفاعل

أنه في حال ليس فيها (٣) ، كما قال : تجاهلت وتماقلت ، بمعنى أن هذه

الحال لمحت ثابتة له ، والله أعلم .

(١) البهيت مجهول القائل ، ولم أجد من ذكر له نسبة .

(٢) يقصد أن تفاعل قد يأتي على غير بابها وهو معنى المشاركة بين

الطرفين كقولك تجاهلت وتماقلت ونحوها .

« الكلام على قول الشاعر في المفضل : لم تتلفح بفضل مؤثرها »

وقال أيضا ملها على قول الشاعر (١) في المفضل وهو :

لم تتلفح بفضل مؤثرها : دعد ولم تسق دعد في الملب

قال الشيخ رحمه الله : لقي رأسه أي غطاءه ، ولقمت المرأة أيضا

قلبتها ، وتلفحت المرأة بمرطها أي تلحقت به ، واللحاق ما يتلفح به .

ومعناه أن هذه عندها راحة وليس كغيرها تفتدى فيما تحلب فيه

بل لها إناء غيرها تسقى فيه أو تفتدى فيه .

ولا يستمر بفضل مؤثرها ، في أنها لا تشده في وسطها وتحميل فاضلة

على رأسها بل لها شيء آخر تلح به رأسها ، وإنما يتلفح بفضل مئزرهم

الهدويات والإماء الماهنات (٢) الممتهنتات (٣) .

وقيل إن عنده لم تسق اللبن لا في طبعه ولا في غيرها لأنها متحضرة

وإنما يشرب اللبن أهل البدو ، لأنهم لا يكادون يجدون الماء .

(١) لجرير بن عدي الخدقي ديوانه ٧٢ الفصل ص ١٧ الخصائص ٦١/٣
المقتضب ٣٥/٣ " ما ينصرف وما لا ينصرف " لزجاج ص ٥٠ ، واللسان
مادة دعد ، ورواية أبي اسحق الزجاج " لم تتقنح " مكان " تتلفح "
و " لم تغد " مكان " لم تسق " .

واستشهد سيبويه بالبيت على صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط
وترك صرفه كهند ودهد وأخواتها .

(٢) الماهنات : جمع ماهقة والماهن المهد والخادم .

(٣) الممتهنتات : المستحيلات للمهنة .

انظر : القاموس ٤ / ٢٧٣ .

وموضع الاستشهاد ظاهر (١) ، والعلب ، جميع علبة وهو حطب مسن

جلد ، ويقال فى جمعه أيضا علاب ، والله أعلم .

(١) والشاهد فى قوله : (دعد دعد) فى الموضعين بالتثنية ودونه
 وذلك أن الثلاثى الساكن الوسط كدعد ومثال البيت أى " دعد " .
 يجوز صرفه وعدده ، وفى البيت جاء على الوجهين مما ، صرفه الشاعر
 فى صدر عجز البيت ومنعه من الصرف فى آخر عجزه مما يدل على
 جواز الأيمن .

*** الكلام على قول الشاعر في الفصل : ***
شم مهاوين أهدان الجزور مخا

وقال أيضا ملبا على قول الشاعر (١) وهو :

شم مهاوين أهدان الجزور مخا : (٢) (٣) (٤) (٥) : ميس العشيات لا شور ولا قسرم (٦) (٧) (٨)

قال الشيخ رحمه الله : الشم ، ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء

أعلاه ، فإن كان فيها إحد يداب (٩) فهو القنى .

يفهم بالارتفاع إما في النصب أو الكرم أو القدر أو غيره وهو مأخوذ

من شم المذكور .

وقوله : مهاوين أهدان الجزور ، جمع مهاون على سبيل المجازفة

أى ينحرونها .

(١) منسوب في المفضل ص ٢٢٨ للكثير ، والكتاب ١١٤/١ له أيضا :

(٢) وهو جمع أشم من الشم وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء
 في أعلاه وهو كناية عن كرم النصب .

(٣) جمع مهاون وهو تكبير مهاين :

(٤) جمع بدنه وهى الناقة التى تمدن لتحمى .

(٥) وكذلك الجزور .

(٦) جمع مخاض مهاينه خمس : وهو الجوج " ومن اضطر في منعة " .

(٧) جمع أخور وهو الضميف :

(٨) أرازل الناس وسفلتهم .

(٩) اهوجاج .

انظر : مادة حذب في اللسان ٢٩١/١ .

وقوله : مخامير المشيات أى ضامروا (١) البطون ، يصفهم بأنهم
لا يبادرون إلى المشاء بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف أو غيره .

وقوله : لا خور ولا قوم ، الخور : الضعف يقال رجل خوار وضعف
خوار ، وأرض خواره والجمع خور .

والقزم ، بالتحريك الدنا ، والقامة ، والقزم رذال الناس وسفلتهم
يعنى ولا ضغف ، ولا رذال الناس .

وموضع الاستشهاد من قوله : " مهادين أهدان " ، فإنه أورد ، ففى
قوله : " وما نثنى من ذلك وجمع مصحفاً أو مكرراً يعمل عمل المفرد (٢) .

وأهدان ، منصوب به ، وشم (٣) ، خبر مبتدأ محذوف وما بعده أخبار
وأضاف قوله : مخامير إلى المشيات ، مثل قوله تعالى : " بل مكر
الليل والنهار (٤) " ، وقوله : ياسارق الليلة أهل الدار (٥) ، على سهيل
الانصاع ، والله أعلم .

(١) ضامرون فى النسخ وهو خطأ .

(٢) الفضل ص ٢٢٧ .

(٣) شم : إذا كان بالرفع أما من جر " شم " فهو
صفة لـ مجلس فى بيت قبله :

ويأوى إلى مجلس يادر مكرهم : لا مطعى ظالم فيهم ولا ظلم .
كما قال السهيد بدر الدين شايخ أبيات الفضل ٢٢٧ الحاشية .

(٤) سهياً : ٣٣ .

(٥) ياسارق الليلة الخ : —

.....

هذا البيت في معظم كتب النحويين بدون نسبة ولم أجد من ذكر له لاحقا ، وهو من شواهد سيبويه ١٢٥/١ وجه القاسد أنه جعل " مارق " يتعدى إلى مفعولين وهو " اللبنة " و " أهل " على سبيل التوسّع .

والبيت مذكور بهذه الصورة في الخزانة ٤٨٥/١ ، وابن السجزي ٢٥٠/٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥٥/٢ .

* * *

« الكلام على قوله في الفصل في باب الابهاء »

« لأنهما لو جُزّدا لا للإسناد »

وقال أيضا ملها على قوله في الفصل : « لأنهما لو جُزّدا لا للإسناد
لكانا في حكم الأصوات التي حُذفها أن يمتنع بها غير مصرية لأنّ الاعراب لا
يستحقّ إلا بعد المقد والتركيب (١) » .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : جعل انتفاء الاعراب ههنا من أجل
انتفاء سببه وذكر الأصوات في الصفات ، وجعل كونها مبنية لمانع منج
من الاعراب ، وهو مناسبتها لما هو مبنى في أصل وضعه فتناقض في موجب
البناء ، وتحكم في أحد الموضعين بانتفاء سبب الاعراب .

وفي الموضع الآخر بوجود السبب ، لأنه إذا حكم بانتفاء الحكم لوجود
المانع فقد أثبت وجود السبب ، هذا إن حملنا الأصوات ههنا على أنها هي
التي قصدها ثم ، وهو الظاهر .

فأما إذا قصد بالأصوات هنا اللفظ الذي لا تركيب فيه وقصد بالأصوات
ثم الألفاظ التي يحكى بها صوت مع التركيب صح أن يكون الأول لانتفاء
السبب والثاني لوجود المانع .

أو قصد بالأصوات هنا تلك الأصوات مع عدم التركيب وقصد بها ثم هذه
مع وجود التركيب فيكون هنا ههنا لانتفاء سبب الاعراب هنا ههنا ثم
لوجود المانع فيزول التناقض ، والله أعلم .

(١) هذه العبارة تحليل لجعل قبلها . وفي قوله « الزمخشري » هما الاسمان
المجزّدان للإسناد نحو قولك : « زيد منطلق » . يقصد باب الابتداء
والخبر . انظر ص ٢٤ الفصل .

• • الكلام على قوله في الفصل : في باب الحال • •

وقال أيضا ملها على مواضع من الحال في الفصل قال : " شبه الحال
بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها (١) " .

قال الشيخ رحمه الله : ولأن يقتضى أن يذكر شبهه بالمفعول بعد ذكر
حده ، ولما قدّم له لئنه على أن المفاعل قد انتهت وأن هذا ابتدأ المبهات
ولو آخره لم يحصل هذا الفرق إلا بانتهاه .

قال : " وجيبه (٢) لبيان حقيقة الفاعل أو المفعول " .

فأتى بالمعنى الذى وضع لأجله الحال فصلا يميزه عن غيره وكذلك
جميع حدود التحوين ، لا يمكن أن يكون إلا كذلك ، لأن الألفاظ من
حيث كونها ألفاظا لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة
واحدة .

وإنما تختلف من جهة الموضوعات فتجمل الموضوعات لأنها حقائق لها
تقدير أو تحدّ بها ، ولما تحقّق ذلك وأراد حدّ الحال ذكر المعنى الذى
وضع لأجله الحال ، وجعله فصلا ، لأنه هو الذى يميزه عن غيره .

(١) عبارة الفصل ما يلى ، " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فعله مثله
جاءت بعد معنى الجملة ولها بالترك شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها .
لنظر الفصل ص ٦١ " .

(٢) الذى فى الفصل ص ٦١ ، وجيبها والضمير راجع إلى الحال ، والحال
ما يجوز تذكره وتأنينه والتأنيث به غير تاء أفصح يقال : على هذه
الحال بدون تاء وقد يؤكّد مع التاء قليلا .

قال الشيخ : ورد عليه في قوله : بيان لهيئة الفاعل أو المفعول
أن يقال : " جاء زيد الماقل " ، بيان لهيئة " زيد " وهو فاعل فهو
بيان لهيئة الفاعل وليس بحال (١) .

وجوابه أن يقال : قوله بيان لهيئة الفاعل تنبيهها على اعتبار الفاعلية
في بيان الهيئة ، وفي قولك : " جاء زيد الماقل " ، لم تجيء بالماقل
بيانا لزيد باعتبار الفاعلية ، وإنما جئت به بيانا باعتبار الذات ، لا باعتبار
كونه فاعلا فحصل التوضيح من الفرق بينهما .
قوله : " ولقيته مصمدا ومنحدرا (٢) " .

قال الشيخ : وقع في بعض النسخ مصمدا منحدرًا ، هـ لا واو ولكل وجه
ولكن الفرض الذي قصده صاحب الكتاب إنما يستقيم بالواو ، لأنه قصد إلى
مجئ الحالين منهما بعد تهيئتهما بجمعنا وتثنيهما وإذا صح مجيئهما جمعًا
وجب عند تثنيهما أن يكون بالمدح .

(١) اختار أورد المصنف على التثنية ثم أجاب عليه ، وفي الإيضاح
شرحه للفضل ٣٢٢/١ ، لأن قولك جاءني رجل عالم لا يدل إلا
على هيئة ذات وإنما أخذ كونه فاعلا من غير وجه دلالتها بخلاف الحال
فإنها موصوفة دلالة على هيئة فاعل أو مفعول بنفسها وتبين من ذلك
بأنك تقول : زيد رجل عالم ، فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالة
فيها تقدم .

(٢) الفضل ص ٦١ .

(٣) سقط في (ب) .

فبيان في الصفات أنك تقول : مريت يزيد وعمر الماقلين فإذا فرقت
ما تحذر فيه الجمع جمعت بينهما بالواو فقلت : مريت يزيد وعمر الماقل
والجامل ، كذلك إذا قصدت ههنا تشرق ما قصدت إلى جمعه معنى وتحذر
لفظا قلت : لقيته مصدا ومنحدرا (١) .

نعم لو لم ترد الجمع بين الحالين في المعنى وقصدت إلى أن تجعل
" مصدا " حالا من المفعول ثم انصطقت إلى بيان ذكر الفاعل فقلت :
" منحدرا " لوجب أن يكون بشير واو كما أنك لو قلت : مريت يزيد وعمر
الماقل ، وكان الماقل نمطا له عمرو ، ثم خذ لك أن تضيفه بحقة هو (٢)
عليها لوجب أن تقول : " الجامل " .

قال : " والماقل فيها فعل وشبهه من الصفات (٣) " .

(١) بدون واو في (ع) .

(٢) سقط في (ب) .

(٣) الفصل ص ٦٢ وحدها : أو معنى فعل كذلك فيها زيد شيئا وهذا
عمرو منطلقا وما شأنك قائما ، وذلك وفقا في التنزيل " هذا يحل شيئا " .
ولم يفسر المصنف رحمه الله قول الزمخشري رحمه الله وشبهه وقد فسره
هناك في الإيضاح ٢٢٨/١ والقصود من قوله وشبهه أي شبه الفعل
وهو كل ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وعرف التأكيد كان وأن وكان للتشبيه وليت والتأنيف كالجار والمجرور
وغيرها .

فإذا كان عامل الحال فعلا صريحا جاز تقديم الحال عليه تقول :
جاء زيد راكبا ، وإذا جاء ذلك لقوة الماقل ، أما إذا كان العامل
ليس فعلا صريحا إنما معنى من معاني الفعل لم يجوز تقديم الحال

قال الشيخ رحمه الله : لا بدّ للحال من عاملٍ كسائر المعربات
وطامه هو الذي انتضى التقييد ، والمقتضى للتقييد هو الفعل إذ لسواه
لم يكن حالا ، إذ الحال بيان حقيقة الفاعل من حيث هو فاعل ، وهذا إنما
يكون بالفعل ، فالفعل إذاً هو الذي انتضى هذه الحال فيجب أن يكون
هو الحال .

قوله : " وقد منموا في مريت رأتها يزيد " إلى آخره (١) .

قال الشيخ رحمه الله : للتحوّين في هذا خلاف ، منهم من يمنعه
وهم أكثر البصريين ، فمن منعه فصحت أنه لم يوجد في كلام العرب " ولا
يمكن عمله على المرفوع والمنصوب وإن لم يسمع لظهور الفرق بينهما (٢) .
وبما أنه هو أنّ الحال في المعنى معمولة لما عمل في صاحبها والمائل
في صاحبها هو الفعل والجار جمعا إلا أنّ فعل (٣) الجار لفظي ومسل
الفعل معنوي فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى
إلا أنّهما عهدا بالمكر ، عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي ، والمرب

عليه فلا يجوز في قول الشاعر : هذا ابن عتي في دمشق خليفة : فيمن
نصب " خليفة على الحال أن تقول : خليفة هذا ابن عتي ، إذ أن المائل
في الحال ثنا إما أن يكون " هذا " لما فيه من معنى الإشارة أو تكون من
هاء وخبرها كما فيها من معنى أنه أو يكون المائل ما في الجار
والمجرور من معنى الاستقرار وهو " في دمشق " فإذا جعلت خليفة حالا
من واحد من الثلاث لم يجوز تدويرها عليه ، لأنه مثبته بالفعل وليس
فعلا ولم يتو قوّه الفعل فعلاً تصريحه .

(١) وآخره : " أن يجمل الراكب حالا من المجرور " الفصل ص ٦٢ .

(٢) ما بين القوسين سابقه في (ب) .

(٣) سقط " عمل " في (ب) .

والمرب لا تقدّم معمول الجار عليه فكما لا يجوز تقدّم " زيد " على الهاء .
فكذلك تقدّم فرعه عليه الذّي هو حاله وممّول عامله على الهاء (١) .

قد أجازوه بعض النّحويين حكما عليه بأنّه كالرفوع والمنصوب ولم ينتهيه
للفرق ولولا الفرق لكان الأمر على ما قاله .

قوله : " ومن حقّها أن تكون نكرة وذو الحال مرفوعة (٢) " .

قال الشيخ : والذّي يدلّ على كونها نكرة أمران ، أحدهما الفرق
بينهما حين الضقة " في كثير من المواضع ، لأنك لو قلت : ضربت زيدا

(١) اعلم أن صاحب الحال المجرور على نوعين نوع يكون مجرورا بالإضافة
كقوله تعالى : " ملّة إبراهيم حنيفا " فحنيفا " حال من " إبراهيم " عند
من يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، فلا يجوز تقديم " حنيفا "
على " إبراهيم " مطلقا لأنّ المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف وكذلك
معموله وحنيفا ، معمول للمضاف إليه .

ونوع آخر يكون مجرورا بحرف جرّ وهو قولهم : مريت بهند جالسة
فلا يجوز عند سيويه والجمهور أيضا في هذا أن تقدّم الحال على
صاحبها - فتقول مريت جالسة بهند ، وقد ذكر المصنّف رحمه الله
علّة المنع فلا حاجة إلى إعادتها .

ونقل الرضّى في شرح الكافية ٢٠٧/١ عن ابن كيسان وابن على
الفارسي وابن برشان الجواز :

قلت : وعليه ابن مالك في الفيتة إذ يقول :-
وهو حال ما بحرف جرّ قد : أبوا ولا آمنه فقد ورد

القائم لاشتهه بالصفة (١) .

الثاني أن القصور الهيئة ، والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة
إلا أن النكرة أولى لاختصاصها لفظا وتقديرا .

أما اللفظ فلأن قولك : قائم أخف من قولك : القائم وأما التفسيره
فلأن أصل الاسماء التنكير وما كان أصلا كان أخف .
قوله : " وذو الحال معرفة (٢) " .

ليس يلزم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في الحال التي لا يجب تقديرها
وهو الذي قصده ، لأن ذا الحال قد يكون نكرة (٣) وتكون الحال واجبة

(١) ما بين القوسين سابق في (ح) .

(٢) الفصل ص ٦٣ .

(٣) وذلك إذا كان في الأصل صفة لموصوف قدّمت عليه فيجب النصيب
حينئذ على الحال ، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فإذا تقدمت
خرجت عن كونها صفة إلى كونها حالا ، وقد مثّلوا له بقول الشاعر :

لمية موحشا طلل قديم

فأصل " موحشا " صفة لـ " طلل " فلما تقدمت على موصوفها نصبت
على الحال ، وكذلك إذا كان صاحب الحال نكرة مخصصة جاز مجسئ
الحال منه ولذا أجاز أبو البقاء المكبري إعراب قوله تعالى : " ليس
له ولد " في قوله تعالى : " إن امرؤ هلك ليس له ولد " حالا مسن
الضمير في " هلك " العائد إلى النكرة ، لأنها مخصصة بجملة مفسرة
وتعريفه : " هلك " ، أملا ما من به الرحمن ٢٠٥/١٠ .

تقديمها ، وقد قال في آخر الفصل ، وتكبر ذى الحال قهيج إلا ، إذا قدمت عليه ، فلا يجمع بين الكلامين إلا ما ذكرناه .

وقوله : " أنا فلان بطلا شجاعا " وكريما جودا (١) .

إنما يريد إذا اشتهر الشخص بهذه الصفات فحينئذ تأتي مؤكدة ، لأنه ذلك الشخص ، ولذلك قال : " فتحقق ما أنت متسم به وما عتبات لك في نفسك " .

وقوله : " زيد أبوك منالقا أو أخوك أخلت (٢) " .

قال الشيخ : لا يستقيم أن يكون حالا لا مقيدة ولا مؤكدة (٣) ، إنما المؤكدة فلا يستقيم إذ لا نسبة بين الانطلاق وبين الأبوة في التقديم والتحقيق .

(١) الفضل ص ٦٤ .

(٢) " " " .

(٣) الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لماعلمها إما في اللفظ والمعنى نحو : وأرسلناك للناس رسولا ، أو في المعنى فقط نحو : يوم أبحث حيا ، أو تكون مؤكدة لمعنى صاحبها نحو لآمن من في الأرض جميعا فجميعا حال من " من " لأن من فيها معنى الشمول المستفاد من الحال ، أو تكون مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ، ويشتراط في هذه الجملة أن تكون اسمية وأن يكون طرفاهما مبتدأ وخبر في الأصل معرفتين جادتين ولا بد أن يتأخر الحال عنهما وعن المائل ومثاله : زيد أبوك عطا عطا فإن عطا حال من الأب والمعطف ملازم للأبوة وهو المعنى المستفاد من مضمون الجملة .

ولا يستقيم أن تكون صيغة لاستخالة المبنى إذ يصير المبنى : أبوك
في حال كونه مطلقاً فلا يجوز إلا إذا أردت التهنئة والصدقة ، لأن المبنى
يرجع : زيد مثل أبوك وكونه مثله يقبل التقيد فجاء التقيد للمائلة فيكون
قد أخرج بأنه مائل لأبيه في حال الانطلاق خاصة ولا يكون من هذا الباب
وكذلك أخوك .

قال : " والجملة تقع حالا (١) " .

قال الشيخ رحمه الله : قد تقدم أن الجمل نكوات فيصح وقوعها أحوالاً
ولا يخلو من أن تكون اسمية أو فعلية .

فالاسمية بالواو على المختار إلا ألا يكون فيها ضمير فيجب انبات الواو
ولما التزم انبات الواو مطلقاً جعل " فهو إلى فن " شاذاً وتأويل قولهم :
لقيته وعليه جبه وشى وجعل (عليه) هو الحال ، و " جبهة " فاعلاً (٢) فدل
بهذا على أنها لا تكون جملة لا اسمية ولا فعلية (٣) .

(١) الفضل ص ٦٤ .

(٢) فاعل في (ع) وهو خطأ .

(٣) الجمل الواقعة حالا يشترط فيها ثلاثة شروط :

(أ) أن تكون خبرية ولا يجوز وقوع الأمر حالا لأنه إنشاء كما ذكر المصنف .

(ب) أن تكون غير مصدرة بحالفة من علامات الاستقبال كالسين وسوف

ولن ، لتنافي بين الحال والاستقبال .

(ج) أن تكون مرتبطة بمصاحبها ، ولا يجوز جاء زيد عوضاً عنك ، إذ لا

رابط بين الحال ومصاحبه .

انظر : الأشمونى ١٩٣/٢/١٩٤ .

وإن كانت فعلته لم يخلُ الفصل من أن يكون مضارعاً أو ماضياً ، لأن الأصل لا يقع حالا ، لأنه إنشاء ، والحال غير فلم يقع إلا الماضي والمضارع .
 والمضارع مثبت ومنفى ، فالمثبت بخبر واو ومثاله " جاء زيد يضرب عمرا " لأنه بمنزلة اسم الفاعل لفتلا ومعنى فاستغنى عن الربط ، ولا يكون إلا بضمير كاسم الفاعل أو فيما يحمل فيه .

وإن كان مشياً جاز اثبات الواو وحذفها (١) ، أما حذفها فلأنه كاسم الفاعل في المنفى فأجرى مجراه ، وأما اثباتها فالأن المنفى في المعنى هو الحال منسها إلى الفصل فحذف عن اسم الفاعل فاحتاج إلى الواو .
 وأما الماضي إن كان مثبتاً (٢) فهو كالماضي في جواز الأمرين لقربه من اسم فاعل من وجه (٣) وبخلافه منه من وجه آخر .

(١) ومثال المنفى قولهم : جاء زيد ولا يركب غلامه وجاء زيد لا يركب غلامه قال الرضي : لأن معنى : جاء زيد لا يركب أي " غير راكب " فهو واقع موقع المفرد ودخول " لا " لا يمتنع الكلام في الأغلب عما كان عليه لتقوية استحالتها ، شج الكافية للرضي ٢١٣/١ .

(٢) ساقطة في (ج) .

(٣) وجه ساقطة في (ج) .

قاعدة : إذا وقع المضارع المثبت حالا مع الواو كقولك : جاء زيد وضرب ، جعلت المضارع خبر مبتدأ محذوف لأنك قلت : جاء زيد وتوضيحك ، وطوبى قولهم : تمت وأصاك منه أي وأنا أصاك ومنه قول الشاعر : فلما خشيت أن اغفروهم : نجوت وأرغمتهم مالكا أي " وأنا أرغمتهم " .

وقول الآخر : علقنتها عرضاً وأقتل : أي وأنا أقتل .

انظر : الاشموني ١٩٤/٢ .

أما فيه فلائه مثله في المعنى ، وأما بحدته فلائه ليس على وزن اسم

الفاعل .

وأما الماضى المنفى فإثبات الواو فيه أحسن ، لأنه أبعد منهما
بالوجهين المتقدمين فكان إثباتها أحسن ، وهذا إذا كان فيه ضمير وأما
إذا انتفى الضمير فلا بد من الواو .

وقوله : " أخذته بدرهم فصاعدا (١) " .

قال الشيخ رحمه الله : هذا إما يكون فى أشياء متعددة اشترى
أقلها بدرهم ومضها بأكثر ، فذكر أقل الأثمان أولاً ثم أتبع ذكر الزائد
منها على أن المعنى : فذهب الثمن فى بعضه زائدا على الدرهم ،
واختصر الكلام لكثرة عظيمهم ، ولو خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب
مع المطف فيؤذى إلى أن يكون الثمن فى وقت أكثر من وقت فى بيع واحد .
وأما لو سلم من التعقيب أدى إلى أن يكون الثمن هو (٢) الدرهم
الزائد فيفسد المعنى من حيث إنه يصير الثمنان لشيء واحد وليس هو المراد
وإثبات المراد ما تقدم .

(١) المفضل ص ٦٥ قال فى الكتاب أى سيويه ٢٩٠/١ ، هذا باب ما
يتصّب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الامر والنهى ، وذلك
قولك : أخذته بدرهم فصاعدا وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفاصل
لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على الهاء لو قلت أخذته
بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا تكون فى موضع الاسم كأنه قال : أخذته
بدرهم فزاد الثمن صاعدا ، أو فذهب صاعدا ، الكتاب ٢٩٠/١ .

(٢) هو زيادة فى (ح) .

ولا يستقيم الواو لا خفضا ولا نصبا . أما الخفض فلفساد الجمع بين
 الثنتين لشيء واحد . وأما النصب فلما فيها من معنى الجمعية وغرض التكلم
 أن يُتبع ذلك الثمن ثنا آخر ، وهذا إنما يحصل بالقاء .

وأما ثم فقد جاءت قليلا لما فيها من معنى الاتباع إلا أن الفاء
 أولى منها لأمرين أحدهما أنها أخف والآخر أن في ثم دليل المصلحة
 ولا حاجة إليه ، والله أعلم .

■ الكلام على قول صاحب الفضل في باب التمييز ■

التمييز ، قال صاحب الكتاب : " هو رفع الابهام في جملة أو فرد
بالنفس على أحد احتمالاته (١) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : قوله : رفع الابهام ، يجوز أن يكون
أراد به المصنف وجاء به خطأ ، لأنه هو المقصود ، ويجوز أن يكون عيسى
حذف مضاف أي دليل رفع الابهام ، ويجوز أن يكون الرفع بمعنى الزايع ،
وَرِدَ عليه الحال ، لأن قولك " جاء زيد " يحتمل أن يكون راكبا ويحصل
أن يكون غير ذلك كما أنك إذا قلت : " عشرون " احتمل أن يكون دينارا
وغير ذلك (٢) .

وأجيب عنه بأن هذا الابهام مطلق في قولك : عشرون ، لأنك لا تعلم
أن العشرين دراهم أو دينارين بخلاف قولك : جاء زيد ، فإنه (٣) لا ليس
فيها ولا في تركيبها ، فإن لفظة " زيد " لا إبهام فيها ولفظة " جاء " .

(١) الفضل ص ٦٥ .

(٢) تحريف المصنف للتمييز في شرح الكافية للرضي ما يلي : التمييز : ما
يوضح الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ٢١٦/٢١٥/١ .

(٣) " فكأنه " في (ج) ولملأه تحريف والصواب
ما أفتناه .

كذلك ، وضحة الجي إلى زيد كذلك ولذلك قال : في مفرد أو جملة ،
معناه أن يكون الابهام حاصلًا بخلاف قولك : جاء زيد فإنه ابهام تعدى
باعتبار الوجود ، وإن سلم روده فنهض أن يزيد في قوله : " رفع الابهام
في جملة أو مفرد عن ذات " .

والحال (١) إنما هي رفع ابهام عن هيئات ، وإذا ردت الصفة في

(١) اطم أن الحال يتفق مع التمييز في خمسة أمور وفترتان في سبعة أمور .
فبتفان في أنهما اسمان نكرتان فصلتان منصهتان رافعتان للابهام .
أما الاتفاق فالأول أن الحال تجيء مفردة وجملة وظرفًا ومجرورًا
والتمييز لا يكون إلا اسمًا .

الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليه والتمييز ليس كذلك
الثالث : أن الحال مهيئة للهيئة ت والتمييز مهيئ للذوات .
الرابع : أنه يجوز تعدد الأحوال لأن الحال في الأصل صفة
والصفة كالخبر فكما يجوز تعدد الأخبار يجوز تعدد الأحوال بخلاف
التمييز .

الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا أو
وصفًا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ، إلا على مذهب
المازني والهردي والكسائي كما سيأتي .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد
يمكن أن تأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقًا
نحو : لله دبره فارسا .

السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز .
انظر : الاشعري ٢٠٩/١ مع شيء من التصرف .

النكوات فليس هو رفع ايهام في الموصوف وإنما هو تخصيص له .

وإن كان في معرفة فليس الابهام محققا وإنما هو تقديرى بمحيد لاحتمال
المعين الباصرة
أن يقع ، وأشكل ما يرد عليه صفة المفتركات كقولك : أعجبتنى به فان المعين
تحتل أشياء مختلفة كما يحتملها " عشرون " فمدخل في حد التمييز ؟ .

والجواب : أن المعين لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على
البدل ، وإنما جاء الابهام اتفاقا لأجل الاشتراك بخلاف " عشرون " وشبهه
فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة ، والابهام محقق ، وقد
حصل الفرق بما يخفى عن الحد .

والتمييز لا يكون إلا في جملة ، وإنما غرضه أن يكون الابهام عن جملة
ثارة ومن مفرد أخرى ، والفرق بينهما أنك إذا قلت " عشرون " كان الابهام
في نفس المفرد الذي هو عشرون فإذا قلت : " طاب زيد " فـ " طاب " .
ليس فيه ايهام وزيد ليس فيه ايهام ، وإنما نشأ الابهام من نسبتة الطيب
إلى ما يمتلئ به " زيد " وهودوات مختلفة غير مذكورة فاحتاج إلى التبيين .
وقوله : " أبرحت جارا (١) " .

قال الشيخ رحمه الله يجوز أن يكون المدح هو الجار ، ويكون

(١) انظر : المفضل : ص ٦٥ وهي قطعة بيت تمدد النحويون الانقضاء
به هكذا وتام البيت كما ورد في ديوان الأعشى الكبير ص ٤٩ :

تقول ابنتى حين جدّ الرّحيل : أبرحت بها وأبرحت جارا

والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٩٩/١ شرح أبيات سيبويه

لأبي جعفر النحاس ص ١٧٤ .

المعنى : أبرح جارك أى عظم جارك • ويجوز أن يكون هو نفس المذكور
أى أبرحت باعتبار كونك جارا •

قوله : باعتبار معنى • معنى فى الاسم غير الصفة احتراز من قولك :
حسن وجهها فإن الحسن لنفس الوجه لا باعتبار معنى آخر بخلاف قولك :
للّه دره فارسا فإنه لا يحتمل إلا المعنى الثانى •

والفرق بينهما أن كلّ تمييز عن جملة هو اسم غير صفة باعتبار معنى
جارفيه الوجهان مثل قولك : ضلعت أبا وعمّا وخالا إلّا أن يرد ما يمنع فيه
تقدير الضير • كقولك : طاب زيد نفسا (١) •

وكلّ تمييز كان صفة لم يحتمل إلا وجهها واحدا •

قوله : " أمثلاً الاناء ماء " (٢) •

قال الشيخ رحمه الله : يقال إن التمييز عن الجمل هو فى الحقيقة
واقع موقع المنسوب إليه • فإذا قلت : طاب زيد أبا وما أشبهه • الدليب
منسوب إلى الأب (٣) • فالمعنى : طاب أبو زيد فينبغى على هذا أن
يكون التقدير : أمثلاً ماء الاناء • وهو غير مصروف •

فالجواب أن أصله أن يقال : ملأت الاناء (٤) فامثلاً ثم كثر استعمالهم
نسبة الامتلاء إلى الاناء حتى صار كأنه من صفته فصار ذكر الماء بعده مفارقة

(١) فى (ب) تقديم وتأخير •

(٢) انظر : الفصل ص ٦٥ •

(٣) فى (ح) و (ع) النفس •

(٤) فى (ح) و (ب) أمثلت الماء فامثلاً •

لنفسا في قولك : طاب زيد نفسا ، وفي الحقيقة ما جاء إلّا على الأصل
المذكور في أنّ أصله : امتلأ ماء الاناء كما أنّ أصل طاب زيد نفسا ،
لأبنت نفس زيد ، ثم قيل امتلأ الاناء ماء ، كما قيل طاب زيد نفسا .

قوله تعالى : " وفجرنا الأرض عيونا (١) " يتوهم أنّ التفجير من صفة
الأرض وليس هو إلّا للماء يدل عليه قوله تعالى : " فانفجرت منه اثنتا عشرة
عيونا (٢) " ، فالأصل فجّرت عيون الأرض ، وفجرنا عيون الأرض فهو مشمل
قوله : امتلأ الاناء ماء إلّا أنّ هذا مفعول وذلك فاعل ففجرنا الأرض
عيونا مثل قولك : ملأت الاناء ماء وامتلأ الاناء ماء مثل قولك : انفجرت
الأرض عيونا .

قال : " ولا يقتضب المعنى عن غيره إلّا عن تام والذي يتم به أربعة
أشياء (٣) " .

قال الشيخ رحمه الله : قوله : التثوين : إن أراد به التثمين
المفكوك به والقدر فهو باطل بقوله : " فالزّائل التام بالتثوين " والتثوين
القدر لا يزول .

وإن أراد بالتثوين الأول اللفظي لم يكن حاصرا لما يكون به التمام
لأنّ " أحد عشر " تام بالتثمين القدر ، وكان الأولى أن يقول بالتثمين

(١) القمر : ١٢ .

(٢) البقرة : ٦٠ .

(٣) المفصل : ص ٦٥ ومحدثا : التثوين وفوق التثنية وفوق الجمع

المفوت والمقدّر يقول ثانيا فالزائل التام بالتنون المفوظ به .

قال : فالزائل التام بالتنون فوق التثنية (١) " فأنت بالخيار (٢) " .
 بمعنى أنك بالخيار إن شئت أن تزيل هذا التام بأن تنصب إلى تمييزه نسبة
 المضاع إلى المضاع إليه فتخفض كما تقول : خاتم حديد ، وإن شئت
 بقيت الأول تاما فيكون الثاني فضلا فهنتصب كما ينتصب مائر الفضالات
 وكذلك في نون التثنية .

قوله : " واللآزم التام بنون الجمع والاضافة (٣) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : إن قيل فنون الجمع قد تكون زائلة في
 قولك : " مررت برجال حسنى وجه وحسنين وجهها " ، ولا خلاف في جواز
 هذا ؟

فجوابه أن هذا منصوب في المعنى عن جملة ، لأن معنى قولك حسنى
 وجه حسنها وجوها فهو منتصب في المعنى عن جملة لا عن مفرد وقد بينا
 الانتصاب عن المفرد عن الجملة ، وأن الانتصاب عن الجملة راجع إلى مثل

والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم .

فالزائل التام بالتنون ونون التثنية ، لأنك تقول عندى رطل زيت
 ومنوا سمن .

واللآزم التام بنون الجمع والاضافة ، لأنك تقول : ملأ على ولا
 مثل زيد ولا عشرو درهم .

(١) الفصل ص ٦٦ .

(٢) من كلام المصنف وليس من كلام الرمخسرى .

(٣) انظر : الفصل ص ٦٦ .

هذا .

وأما لزم التمييز عن مفرد إذا كان جمعا النَّصَب ، لأنه لا يكون إلا في
 " عشرون " إلى " تسعون " وهذا يلزمه الثَّوْن ، لأنه لو أُضيف لكان إمَّا
 أن (١) تثبت نونه أو تحذف ، فكروها حذفها ، لأنه ليس بجمع على الحقيقة
 وكروها ثباتها لأنه يشبه الجمع .

وأما المثني فهو مثني على الحقيقة فجاز حذف نونه قياسا على سائر
 المثنيات عند الإضافة .

قال : " وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقْدَرا (٢) " .

قال الشيخ رحمه الله : وقد يكون فيها ليس إياها قولهم : إِلَه دَرَه فارسا
 ولم يذكر له ضابطا ، وحقيقته أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة كما
 ينتصب " إيا " في قولك : «الطيبون إياها» وإن كان صورة صورة المفرد فهو
 راجع إلى معنى الجملة ، لأن معنى قولك : الطيبون طابوا إيا ولم يجر
 التمييز فيه إلا بهذا الاعتبار وكذلك إله دَرَه فارسا وحسبك به ناصرا معناه
 اكف به نصرة وانصحب منه فروسيته وأعظمه رجولية .

والذي يبين أنه منتصب باعتماد الجملة أن كل تمييز عن معنى جملي

(١) " أن " زيادة في (ع) و (ب) .

(٢) الفضل ص ٦٦ وشامه : كيلا كقميزان أووزنا كنونان أو ساحة كوضح ك
 أو عددا كمشرون أو شياما كملوا ، ومثلها قد يقع فيما ليس إياها
 نحو قولهم : ويحس رجلا ، ولله دَرَه فارسا وحسبك به ناصرا .

يجوز فيه الجمع والافراد إن كان المعنى يحتمله ، وكل تمييز عن مفرد
لا يجوز فيه إلا الافراد كـ "عشرون درهما " وهذا يجوز أن يكون جمعا لأنك
لو قلت : لله درهم فرسانا لكان بهذا فتهين أنه منتصب عن معنى جملي
لا عن أفراد .

قال : " ولقد أبى سيويه تقديم التمييز على عاملة (١) " .

قال الشيخ رحمه الله : لا يجوز تقديم التمييز مطلقا لأمرين أحدهما
أن العامل فيه كله الأمر المحتاج إلى التبيين (٢) وليس هو بالفعل فالعامل (٣)

(١) المفضل ص ٦٦ ، قال سيويه في الكتاب ١٠٥/١ " قد جاء من
الفعل ما انفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول
وذلك قولك : امتلأت ماء وتنفقات شحما ولا تقول : امتلأته ولا
تفقاته ولا يحمل في غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء
امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة " .

(٢) " التمييز " في (ب) .

(٣) ينقسم عامل التمييز إلى ثلاثة أقسام :-

(١) إما أن يكون العامل اسما كقولك : عشرون درهما " فلا خلاف
في منع تقديم التمييز عليه ، فلا يجوز " درهما عشرون " لأن
الأصل في الاسماء ألا تحمل ولجمود " عشرون " .

(٢) وإما أن يكون العامل فعلا غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه
عليه باتفاق كقولك في نعم رجال زيد ، لا يجوز : رجالا نعم
زيد .

(٣) أن يكون العامل فعلا لكن متصرف وهو موضع الخلاف كقولك
طاب زيد نفسا .

فذهب سيويه المنع أيضا وحجته كما قال ابن مالك في شرح

.. .. .

الكافية (مخطوط تحت رقم ١٣ اللغة مكتبة الدراسات العليا) أن التمييز في الأصل فاعل ، وقد أوهن بزوال فاعليته ورفع وإحاطته لفظا بالفضلات فتقديمه على الفعل زيادة في وهنه وضعفه .

ومذهب المازني والهردي والكشائي أنه يجوز أن يقدم التمييز على عامله المتصرف ، لأنَّ الفعل عامل قوي فممنع تقديم مفعوله حال كونه ليس فاعلا في اللفظ لا موجب له . ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقديم لميل بمقتضى ذلك في نحو: أذهبت زيدا ، فكان لا يجوز أن يقال : زيدا أذهبت ، لأنَّ أصل زيد فاعل لـ " ذهب " فصار مفعولا لأذهب فإذا جاز هذا جاز ذاك ، شرح الكافية لابن مالك تحت رقم ١ ، ١٠٣/٢٤ .

قلت : مذهب الكشائي والمازني والهردي أقوى من مذهب سيبويه على الرغم من تأييد المصنف لمذهب سيبويه ، لأنَّ سيبويه استدلل بالقياس فقط ومخالفو استدلوا بالقياس والسمع وما استدلل به الهردي وجماعته : قول الشاعر :

وليس إذا زرعا أضيق بضارح :

وقول الآخر: أتتهجر ليلي للفراق صبيها : وكان نفسا بالفراق تطيب
تقدم زرعاً في الأول وهو تمييز على عامله وهو أضيق وفي الثاني
قدم " نفسا " على " تطيب " .

ولا شك أنَّ دليلين أقوى من دليل واحد .

ومذهب بعض أصحاب سيبويه إلى تخطئه هذه الرواية وقال إنَّ الرواية الصحيحة : وما كان نفسى ، وعليه فلا شاهد للهردي .

قلت : لا ينهض دليل لأنَّ الكشائي والمازني والهردي حفظوا البيت كما رويوه وهم همات والذي حفظ حجة على من لم يحفظ وإن سلم لهم فماذا يقال عن البيت الذي ذكره ابن مالك : وليس إذا زرعاً الخ .

انظر : رأى الهردي والمازني في القنطرب ٣/٣٦/٣٧ .

فى درهما فى قولك : عشرون لاقتضاه تفسيره ، والمامل فى قولك : طاب
زيد نفسا ، الابهام فى الامر المحتملة المنسوبة إليها الطيب ، وقد أجمعنا
على أن درهما عشرون لا يجوز فكذلك هذا .

والآخر سلمنا أن المامل الفصل فى أحدهما ولكن التمييز فى المعنى
موصوف قدّمت صفته لفرضي فإذا قدّم زال ذلك الفرض فيفوت ذلك المعنى .
والمميزات فى الحقيقة كلها موصوفات لما انتصبت عنه وما انتصب عنه
صفات لها ، لأنّ قولك : عشرون درهما معناه دراهم عشرون ، وكذلك
منوان سمن معناه سمن منوان وكذلك طاب زيد نفسا ، لأنّ النفس هى
الموصوفة بالطيب فى المعنى ، والله أعلم .

• • الكلام على قول صاحب الفضل : فى • •

الخبر والاسم فى بابى كان وإن •

قال أيضا ملبا على الفصل على قوله : الخبر والاسم فى بابى كان وإن
قال الزمخشري رحمه الله : " لما شبه المامل فى اليايين بالفعل المتمدى
شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول (١) " •

قال الشيخ رحمه الله تعالى : كلامه هذا يضر بأن اسم كسان
وأخواتها مشبهة بالفاعل ، ولم يذكره فى المشبهات بالفاعل ، فإما أن يكون
خالف قوله ثم بقوله ههنا ، وإما أن يريد بقوله شبه ما عمل فيه بالفاعل
المرفوع فى " كان " دون " إن " ، لأنه قد يحمل الشئ ويراد به
التفصيل ، وهذا أولى ليجمع بين الأول والثانى من غير تناقض •

والذى يدل عليه أنه حذف الفاعل بحذف يدخل فيه اسم كان وقال :
هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه قدما عليه أبدا وكان كذلك •
ثم قال : وضمر المامل فى خبر " كان " ، وخص كان بالذكر لئلا
يتوهم أن أخواتها مثلها ، ومثل بقوله : " إن خيرا فخير " (٢) •

(١) الفصل ص ٢٢ •

(٢) وهو قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر
وهى من أمثلة سيجوه ، قال فى الكتاب ٢٥٨/١ " هذا باب ما يضر فيه
الفعل المستعمل اظهاره بضم حرف " وذلك قولك : الناس مجزيون
بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ، والمرء يقتول بما قتل به إن خنجرا
فخنجر وإن سيفا فسيف ، وإن همت أظهرت الفعل فقلت إن كان خنجرا فخنجر

فى هذه المسألة أربعة أوجه ، نصيبها ونصبها ونصب الأول ونصب
الثانى ونصب الأول ونصب الثانى .

أما نصب الأول فتكون على إضمار كان ، وإتيا أضمرت " كان " دون
غيرها ، لأنها كبرت فى الاستعمال ، ولما كبرت فى الاستعمال شأن فى

وان كان شرا فغير إلى قوله : والرفع أكثر وأحسن فى الآخر ، لأنك إذا
أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع
بعدها الاسماء ، الكتاب ٢٥٨/١ .

وملخص الكلام أن فى المسألة أربعة أوجه :-

(١) حذف كان مع اسمها بعد " إن " الشرطية أو " لو " مع بقاء الخبر
مثاله : " إن خيرا فخير " أى إن كان عليهم خيرا فجزاؤهم خير ،
وهذه الصورة أحسن الصور وأكثرها لأن فيها إضمار كان مع
اسمها بعد " إن " الشرطية وإضمار البتداء بعد فاء الجزاء
وكلاهما كثير مكرر .

(٢) " إن خيرا فخييرا " أى إن كان فى عليهم خيرا فخييرا كان خيرا أى
فكان خيرا وهذا ضعف ووجه ضعفه أن فيه حذف كان وخييرا بعد
إن الشرطية فى قوله " إن خير " وتقدير الفصل الماضى مع
وجود الفاء فى قوله : فكان خيرا وهو متمم ، وحتى لو قدرنا :
فيجزون خيرا " يكون فيه حذف الفصل الناصب بعد الفاء وهو قليل .
(٣) ونصبها جميعا " إن خيرا فخييرا " أى إن كان عليهم خيرا فيجزون
خييرا الضمف فى الثانى .

(٤) ونصبها جميعا : " إن خيرا فخير " أى إن كان فى عليهم خيرا
فجزاؤهم خير الضمف فى الأول .
انظر : أوضح المسالك إلى الفقه ابن مالك لابن هشام ٢٦٠/١ .

التخفيف ، أو لأنَّ معناها إذا حذفت لا يخلُ فجاز فيها الحذف لذلك .
وأما الرفع في الأول فضعيف ، وله وجهان أحدهما وهو الأضعف وهو
الَّذِي ذكره صاحب الكتاب فقال تقديره : " فكان خيرا (١) " .

وضمفه من الرفع من وجهين أحدهما أنه قدّر الفعل الماضي مع وجود
الفاء : وهو ممتدّر إن لا يقال إن أكرمتني فأكرمتك .

الثاني : أن حذف المبتدأ بعد فاء الجواب أقرب من حذف الفعل
والفاعل ، فتحقق من ذلك أن نصب الأول ورفع الثاني هو الوجه لأنك
جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين .

ونصبهما جميعا ضعيف باعتبار الثاني دون الأول ، ورفعهما جميعا
ضعيف باعتبار الأول دون الثاني .

وأما قوله ، أما أقمت ، أما أنت موحدا (٢) : فتقديره كما قال ، لأن كنت
منطلقا انطلقت ، فإن مصدرية موصولة به كان محذوفة ، ولما حذفت عوضت
عنها ما يوجب أن يكون الفاعل منفصلا بحذف ما يتصل به مثل قوله تعالى :
" قل لو أنتم تملكون (٣) " ومنطلقا خبر كان ، وجاز حذف كان على ما تقدّم
وعوضت ما لأن أن موصولة بالفعل مقتضيته له ، ولم تموض في " أن " وإن كانت
مقتضيته لأمرين : أحدهما أن أن أكثر في الاستعمال والآخر أن ما مع أن صلة

(١) الذي في المفضل من تقدير الزمخشري إن كان عليه خيرا فجزاه خيرا ٧٢ .

(٢) البيت مجهول القائل : وماله كما في المبنى : والله يكلمنا ثانی وما تذر

انظر : الخزانة ٨٢/٢ .

(٣) الاسراء : ١٠٠ مدها : خزائن رحمه الله إذا لأسكم خشية الاتفاق وكان
الانسان قتلوا .

له فإن غير مستقلة إلا بصلتها ، وأما " أن " (مستقلة بممناها فلم يلزم من التمثيل فيها لا يستقل التمثيل في المستقل .

وتوله : أما أنت ذا فمر فإن قوس لم تأكلهم الضبع (١)

قال الشيخ رحمه الله : دخول الفاء ههنا كدخولها في جواب الشرط لأن قولك : أن كنت منطلقا اندلقت بمعنى قولك : إن كنت منطلقا اندلقت لأن الأول سبب للثاني في المعنى فلما كان كذلك دخلت الفاء دلالة على التبيين كما تدخل في جواب الشرط فلهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق ، والتعليل وهي لهما وجهان في المعنى قال شاعرهم :

إما أقت وأما أنت مرتحلا : فالله يكلاً ما تأتي وما تذر (٢) . والله

أعلم بالصواب .

(١) منسوب في الفخل ص ٧٤ للهدلى وهو أبو ذؤيب الهذلى صحفه ينسبه لصاحبه بن مرداس ، وأصل البيت : أبا خراشة أما أنت ذا فمر : فإن قوس لم تأكلهم الضبع .

(٢) سبق في ص ٢٠ من هذه الرسالة .

أما في البيت بفتح الهزة مركبة من كلمتين " أن " و " ما " وأصل الكلام لأن كنت محذوفت اللام من " أن " ثم حذف " كان " لكثرة الاستعمال ووض عن المحذوف ب " ما " ثم جئنا بالضمير المنفصل لتتوب مناب المنفصل في " كنت " المحذوفة ثم أدمج أن في " ما " لقرب المخرج فصارت : " أما " .

هذا رأى البصريين أما الكوفيون فإن " أما " مركبة من إن الشرطية

وما التى للتأكيد .

انظر : الانصاف ١/ ٧٢ .

• • • • •

ونقل عن السيرافي قول ما ملخصه : اتفق الكوفيون والبصريون على
وجوب حذف الفعل في هذا " أما " ونحوه واختلفوا في الممى •
فالكوفيون يقولون هو بمعنى إنَّ وإنَّ أن المفتوحة فيها بمعنى إن
التي للمجازات ويحملون قوله تعالى : أن فضل إحداهما عليه
الآية •

والبصريون يقولون إنه على معنى التحليل أى : لأن كنت متعلقا
انطلقت منك •

انظر : الكتاب في الحاشية ٢٩٣/١ تعليق عبدالسلام هارون •

■ الكلام على المنصوبات في الفصل : لا التي لنفى الجنس ■

المنصوب بلا التي لنفى الجنس :

قال صاحب الكتاب : " هي كما ذكرت محمولة على " إِنَّ " (١) .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : يشترط في نصبها أن تكون مضافا أو مضافا

للمضاف ، لأنه إذا لم يكن كذلك كان مهنيا على النفع غير مصرح .

وطء بناء تضمنه معنى الحرف ، لأن قولك : لا رجل في الدار

مضمن معنى قولك : لا من رجل في الدار .

ولم يعم إذا كان مضافا لوجهين أحدهما أنهما كوهما أن ينوا المتعديات

والآخر أن الاضافة أقوى خواص الاسماء فقايلت ذلك التضمن فرجع الاسم إلى

أصله .

(١) الفضل ص ٧٤ وحدها : فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر لذلك

إذا كان المنفى مضافا قولك : لا غلام رجل أفضل منه .

وقول الزمخشري : " كما ذكرت " يقصد بها " لا " التي لنفى

الجنس أي إنها محمولة على إِنَّ وهذا الحمل يسمى الحمل على النفي

لأن " إِنَّ " لتأكيد الإثبات ولا ، التي لنفى الجنس لتأكيد النفي إذا

قصدنا أن الحمل باعتبار المعنى ، أما إن كان باعتبار الحمل فإنه يكون

حملا على التظير ، لأن إن تقتضى اسما وخبرا و " لا " تقتضى اسما وخبرا

غير أن " لا " تخالف إن في أن اسمها لا تكون إلا نكرة بخلاف اسم إن

قد تكون نكرة وقد تكون معرفة " لا " لا تعمل النصب إلا إذا كان اسمها

مضافا أو مشابهة بالمضاف كلا غلام رجل في الدار ولا طالما جهلا ولذا

اختار النحاة أن يقولوا إنَّ عمل " لا " حملا على " إِنَّ " الحمل على

النفي .

والدليل على أن الفرد هنيئاً أنه ممنون ولا مانع منه لولا الهناء .

والدليل على أن المضاف والمضغ بالمضاف محرب التثنية عند الامكان

في قوله : لا ضارها زيدا في الدار ، وجوب نصب صفته في قولك " لا غلام رجل أفضل منك موجود " .

وقوله : " لا نسب اليوم ولا خلعة (١) " على اضماع فصل وقع منه خطأ ولا

فلا خلاف أن المخطوف على المعنى بـ " لا " يجوز فيه النصب سواء كررت

" لا " أو لا قولك : لا حول ولا قوة ، وقد ذكر ذلك فيما بعد في فصل لا حول ولا قوة .

قد أورد النحويين هذا البيت مستشهدين به في نصب المخطوف على

اللفظ .

(١) البيت منسوب لمؤلف لأنس بن عباس بن مرداس ومرة أخرى لأبي عامر

جد عباس بن مرداس ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢ والاشعورنى

٩/٢ ، والتصريح ٢٤١/١ ، والهمج ١٤٤/٢ وعجزه : -

اتسع الفتق على الرافع : رواية اللجج لابن جنى : -

اتسع الخرق على الرافع .

انظر : اللجج ص ١٠٩ وكذا رواية الكتاب ٢٨٥/٢ وزعم السيد

بدر الدين شارب أبيات الفصل أن رواية " الفتق " " والرافع "

أصوب بدليل البتين قبله :

لا صلح بيني فاعلموا ولا : بينكم ما حملت طاق

سيفي ومالنا بنجد وسا : قرقر قمر الواد بالشاهق

انظر : الفضل الحاشية رقم (١) ص ٢٥ .

والشاهد عند سيده نصب المخطوف وتثنيته على تقدير كون " لا "

رائدة للتأكيد و " خلعة " عطفاً على محل اسم لا التي قبلها .

وأما قوله (١) ، ألا رجلا جزاء الله خيرا : يدل على محضلة تبيست
فهذا الذي يستقيم فيه ما ذكره لأن " لا " فيه لم تقع مكررة بعد أخرى
فأما أن ينصب على إضمار فعل كما ذكر الخليل وهو أولى لأنه أهدى عن
الضرورة ، إذ حذف الفعل كثير ، وأما أن يكون ضرورة كما زعم يونس .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون " رجلا " منصوبا بفعل دل عليه
" جرى " لأنه قال : ألا جرى الله رجلا خيرا ، وتكون " ألا " للاستفهام
مثلها الأقام زيد و " ألا إن وعد الله حق " (٢) .

قلت : هو مستبعد مع جواره لفظاً ومعنى فهو أنه لم يرد أن يدع
لرجل على هذه الصفة إنما قصده طلبه ، فقصه على ذلك المعنى يفسد معنى
الطلب .

وأما اللفظ فإن قوله : " يدل " على هذا التأويل صفة لرجل ، وقد
قيل بينه وبينه بالجملة الفسرة وهي أجنبية (٣) .

(١) هو عمرو بن قحاش كما في الخزانة ٤٥٩/١ ، الكتاب : ٣٠٨/٢
نوادير أبي زيد ص ٥٦ شرح شواهد المعنى ٢٧٢ ، ٢١٩ ، والفأهد
فيه نصب " رجلا " وهو عند الخليل وسيموه كما ذكر المصنف طسسى
اضمار وأن " ألا " حرف تحضيض ، وعند يونس أنه منصوب بالتعنى
والثنتين ضرورة ، الكتاب ٣٠٨/٢ .

(٢) يونس : ٥٥ .

(٣) هذا النوع من الفضل جائز عند ابن هشام أقصد الفصل بجملة فسرة
بين الصفة والموصوف ، وقد استدلل ابن هشام بقوله تعالى : إن امرؤ
هلك ليس له ولد جملة " ليس له ولد " صفة ل " امرؤ " وقد فصل بين
الصفة والموصوف بجملة فسرة ، وهي " هلك " .
انظر : معنى ٢٣/١ .

قال : " ومن حَقَّها أن تكون نكرة " (١) .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : لأنَّ وضعها لنفي التعمُّدات وهذا يقتضى التَّنكير ، ولذلك إذا وقعت المعرفة وجب التَّنكير ليوثُر ما يقتضيه من التعداد ، وشبهها سبحانه برَبِّ (٢) لذلك .

أما قوله : لا هيثم (٣) وشبهها بما ذكر فعلى تقدير التَّنكير .

يعنى أن " مثل " مقدَّرة فى المبنى فصار نكرة فى المبنى فصَحَّ دخول لا عليه ، ومثل ، وإن أضيفت إلى المعرفة فهى نكرة .

واعلم أن كلَّ موضع حذف منه " مثل " فلا يخلو الاسم الباقي من أن يكون مضافاً أو مفرداً ، فإن كان مضافاً فلا إشكال أنه ممرب على تقدير ، مثل قولك : " ولا أبا حسن لها " (٤) " وشبهه .

وإن كان مفرداً كان مبنياً ، لأنَّ حكم المضاف بحد لا ، غير حكمه

(١) الذى فى الفضل ص ٢٦ : وحقه أن يكون نكرة .

(٢) قال فى الكتاب ٢/٢٨٦ : واعلم أن كلَّ شئ أحسن لك أن تعمل فيه " رَبِّ " حسن لك أن تعمل فيه لا ، الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٣) وهو قطعة بيت وتماه : لا هيثم الليلة للمطى .

ولم يذكره سابقاً ولا حقاً وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٩٦ .

ابن الفجرى ١/٣٢٩ ، ابن يعين ٢/١٠٢/١٠٣ ، الخزائن ٢/٩٨

(٤) وهو مثل ، وتماه : قضية ولا أبا حسن لها : والمراد بأبى الحسن على ابن أبى طالب كرم الله وجهه ، والقاهد فيه دخول " لا " على " أبا حسن " على تقدير تنكيرها أى ولا مثل أبى حسن وكذلك فى هيثم أى ولا مثل هيثم ، انظر : الكتاب ٢/٢٩٢ .

المفرد في اللفظ ، وعند حذف المضاف رجع الباقي مفردا فيجب إعطاؤه حكم المفرد وهو البناء ، ولذلك : قالوا لا هيثم ، ولو كان ممرى لوجب أن يقال : لا هيثما .

وأما لا بصرة (١) ، فلا دليل فيه ، لأنه يصح أن يتقدر ممرى ومنها ولكن يحكم عليه بالبناء لما تقدم (٢) .

قال : وهو لا أب لك النح .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : في لا أب لك ولا غلبي لك وشبههما مما كان مفردا ودخلت الالك للاختصاص بينه وبين من نسب إليه وجهان ، أحدهما ، وهي اللفة الفصيحة إجراؤه مجرى المفرد المقطوع عن الإضافة وإعطاؤه حكم البناء إما بالحركات إن كان قبلها أو بحرف الثب إن لم يقبلها أفنى الحركات .

واللفة الأخرى إجراؤه مجرى المضاف وإعطاؤه حكمه من الاعراب بالحركات أو بالحروف فمن المواضع ما يظهر بين اللفتين الفرق لفظا كقولك : لا أهالك (٤) ، ولا غلبي لك ، فإن الاعراب بالالف في لا أهالك

(١) الفضل ص ٢٨ يريد أنه لا دليل على أن " لا " قد عملت في المعرفة حتى يجوز تقدير " مثل " فيه لجواز كون بصرة هنا مثنيا كذا رجل في الدار أو بالآخرى أن بصرة هنا يحتمل أن يكون غير مضاف .

(٢) والذي تقدم هو أن لام المفرد حكم البناء ص ٣١٠

(٣) الفضل ص ٢٨ .

(٤) مذهب سميحه وجمهور البصريين في : لا أهالك ولا غلبي لك ولا ملسي

.. .. ()

لك وأمثالها أنَّ أصله لا أهاك فجاء باللَّام تحفة بين المضاف والمضاف إليه تأكيداً للمعنى الإضافة شأنها في ذلك شأن " تيم " الثاني في قول الشاعر : يا تيم تيم هدى الخ حيث جئنا بتميم الثاني تحفة بين المضاف وهو " تيم " الأول وبين المضاف إليه وهو هدى تأكيداً للمعنى الإضافة فكذلك قالوا : لا أهاك فجاءوا باللَّام تأكيداً للضافة إلا أنَّ هذه اللَّام هدى أى على الفارسي وغيره معتد بها من جهة وغير معتد بها من جهة أخرى ، معتد بها من جهة تهيهته الاسم لمعل " لا " فيه وغير معتد بها من جهة ثبات الالف فسى الأب ، لأنَّ الالف أثر الإضافة وهى لام الكلمة التى عادت من أجل الإضافة وأسماء الستة لاماتها لا تعود إلّا عند الإضافة ودخول اللَّام فى " لك " من لا أهاك دليل على أنَّ الإضافة لم يرد بها إضافة حقيقة ولذلك تهيهت لإعمال لا فى " أها لأن لا لا تعمل فى المماثل .
والذى يدل على أنَّ لا غلظى لك ولا مغلظ لك مضاف حذف النون من غلظين و " مسلمين " .

قال سيمويه فى الكتاب باب المنفى المضاف بهلام الإضافة ، اعلم أنَّ التثنية يقع من المنفى فى هذا الموضع إذا قلت : لا غلظ لك كذا وقع من المضاف إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، دليل على ذلك قول المرب : لا أها لك ولا غلظى لك ولا مغلظى لك ، وزعم الخليل أنَّ النون إنما ذهبت للاضافة ولذلك ألغيت الالف فى " أها " التى لا يكون إلّا فى الإضافة وإنما كان كذلك من قبل أنَّ المرب قد تقول : لا أهاك فى معنى لا أها لك فعملوا أنهم لو لم يجيئوا باللَّام لكان التثنية ساقطاً كسقوطه فى لا مثل زيد . الكتاب : ٢٧٤ / ٢ .

وفى المختضب ٢٧٤ / ٤ أما قولك : لا أها لك فإنا ثبتت الالف لأنك تريد الإضافة ولو لا ذلك لحذفتها ألا ترى أنك تقول هذا أب لزيد ومررت بأب لزيد فيكون على وجهين فإذا قلت : هذا أبوك رددت ، أى اللام عند الإضافة .

أثره الإضافة ، وحذف النون في لا غلام لك أثره الإضافة .

ومنه ما لا يظهر لفظاً ، كقولك : لا غلام لك ، فهذا إن قدرته مضافاً .
كانت الحركة (١) حركة أعراب ، وإن قدرته منفصلاً كانت الحركة حركة هاء .
إن لا أثر للإضافة في مثله في هذا الموضع إلا حذف الثنوين ، وهو أثر
الهاء فيصير لفظ الاعراب ولفظ الهاء فيه سواء .

فأما وجه اللفظة الأولى فواضح ، وهو الشائع الكثير ، وأما وجه اللفظة
الثانية فقد ذكر صاحب الكتاب أنهم قصدوا إلى الإضافة ، وإذا كان مضافاً
فحكم الإضافة فيه هو ذلك الحكم ، وجعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة .
يبدت مع قصد الإضافة ليؤثر على لا ، ومن حيث اللفظ ما يقتضيه من التنكير ، وهو
معنى قوله : "قضاء" من حق النفس في التنكير بما يظهر بها من صورة
الانفصال .

فجعله مضافاً من حيث المعنى وجعل اللام زائدة لقصد صورة الانفصال
وهذا غير مستقيم في المعنى لأمرين أحدهما أنه لو كان مضافاً لكان معرفة .

(١) الحركة في لا غلام .

ذكر المصنف رحمه الله أن أثر الإضافة في لا أها لك وجود الالف
في "أها" لأن الأسماء الستة تترد لاماتها عند الإضافة ثم ذكر هذا
المثال " لا غلام " وقدر فيه الإضافة أيضاً مع أن " لا غلام لك " لا
الف فيه ؟ .

قلت : ما ذكره المصنف مذهب سيهويه أيضاً قال الرضى في شرح
الكافية ٢٥٦/١ : وأجاز سيهويه أن يكون لا غلام لك مثله أعني مضافاً
واللام زائدة فتكون معها .

انظر : شرح الكافية ٢٥٦/١ ، وانظر : الكتاب ٢٢٤/٢ .

فى المعنى ولو كان مصروفه لم يجز دخول " لا " عليه و " لا " لا تدخل
إلا على النكوات ، ولا يفهم أن دخول لا يجعله فى الصورة نكرة ، لأن امتناع
دخول لا على المعارف لأمر معنوى لا لأمر لفظى .

الثانى أنا قاطعون بأن لا أب لك ، بمعنى لا أها لك ولا أب لك
غير مضاف فى المعنى فيجب أن يكون لا أها لك غير مضاف فى المعنى .

والأولى أن يقال إنه فى المعنى غير مضاف ولكنه أشبه المضاف من جهة

أنك إذا قلت : لا غلام زيد ولا غلام لزيد ، فكلا اللفظين متفق على أن
المعنى نسبه الغلام إلى زيد ، وإن كان فى الحذف معنى زائد باعتبار زيادة
خصوصية ، وإذا ثبت ذلك فقد صار ما وجد فيه اللام وما لم يوجد مشتركين
فى أصل النسبة فلما حصل هذا التشبه أجرى مجرى المضاف فى اللفظ
والمعنى على حاله كما أجرى لا ضاربا زيدا باتفاق مجرى المضاف فسمى
الاعراب وإذا أجرى التشبه بالمضاف من حيث اللفظ مجرى المضاف حقيقة
فلا يحد فى أن يجرى التشبه بالمضاف من وجه فى المعنى مجرى المضاف .

وإذا ثبت ذلك استقام التحليل وانتهى الاعتراض وقوله : وقد شبهت
فى أنها مزيلة (١) ومؤكدّة بتهم الثانى (٢) بناء على تحليله فقد

(١) كذا فى المفضل ص ٧٨ والصحيح يقتضى أن يكون : مزيدة لأنه يقصد
اللام فى " لك " من لا أها لك .

(٢) فى قول الشاعر : يا تيم تيم عدى لا أها لكم : لا يلقيهنكم فى سواة غير .

بينه وبين المضاف إليه في غير الشعر^(١) ، وعلى ما قلناه هو مشبه بالمضاف
فلا يقوى قوة المضاف ، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصل
فيما شبه به لضعفه عنه .

وعلى مذهب يونس جاز ، لأنه يضاف أو مشبه بالمضاف فقد حصل
الفصل باللام فلا يحد في الفصل بغيرها ، والمذهب الأول إذا قلت ،
لا غلظين ظنمين لك ، لم يكن بدا من إثبات النون في الصفة والموصوف
لتعذر إضافتهما أو أحدهما .

أما تعذر إضافتهما فلأنه لا يضاف اسم إلا وله من المعنى ذات منسوبة
إلى من أضيف إليه فلو أضيفا جميعا لاقتضيا ذاتين .

والآخر لو أضيفا لاقتضيا مشتركا ، إذ لا يضاف شيان إلى واحد إلا
بمشرك ، ولو جاء المشترك للقسمة بمعنى الصفة ، ولا يضاف الأول للفصل
الحاصل بغير الظرف ، ولا الثاني ، لأنه ليس بمقصود الذات وإنما يضاف
ما قصد به الذات ، لأن الإضافة لها ، ولا يرد قولهم : لا ناصى لك وشبهه
لأن الموصوف فيه محذوف ، وقد قامت هذه الصفة مقامه ، وأريد بها تلك

(١) مذهب سيوريه وجمهور البصريين أنه لا يجوز الفصل بين المتضامين
في سعة الكلام إلا في الشعر بشرط أن يكون الفاصل ظرفا أو جارا
ومجرورا كقول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها : سعى لها في رداها
قول ذي الرمة : كأن أصوات من يقالهن : وأخرا المعنى أصوات الفرائح
فصل بالجار والمجرور .

انظر : تفصيل الكلام في شرح الكافية ٢٩٣/١ منهج السالك ٢/٢
٢٨٣ ، الانصاف ٤٢٢/٢ - ٤٣٦ .

قال : " وفي صفة المفرد وجهان (١) "

قال الشيخ رحمه الله : ذكر الصفة ههنا لأجل حكم اقتضاء النفس

كما ذكرناه في صفة المنادى ، وإلا فأحكام الصفات في الصفات :

قوله : " المفرد " احتراز من المضاعف والمضاعف ، لأنه لا يجوز

في صفة إلا التنبؤ .

(١) الفصل : ص ٢٨ .

اعلم أن اسم لا ، المفرد ينقسم قسمين (١) موصوف (٢) وغير

موصوف ، فغير الموصوف ، كقولك : لا رجل في الدار والموصوف ،

قولك : لا رجل ظريف في الدار .

وإذا كان موصوفاً فلك في الصفة ثلاثة أوجه : —

(أ) التنبؤ على لفظ اسم لا ، تقول : لا رجل ظريفاً .

(ب) الرفع على موضع اسم لا ، لأن موصفاً قبل دخول لا ، عليها

الرفع بالابتداء ، فتقول : لا رجل ظريف في الدار بالتثنية .

(ج) الوجه الثالث أن تجعل الصفة والموصوف مع لا ، كالقسي .

الواحد فتبنى الصفة وتفتح فتقول : لا رجل ظريف .

وقد أشاء ، إلى هذا ابن مالك في الفيتة : —

وفرداً نمثالهن يلى : فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

فائدة : إذا جئت للنفي بـ " لا " بصفتين : مثل لا رجل ظريفاً

عاقلاً لك ، فلك في الصفة الأولى ثلاثة أوجه المذكورة وليس لك نفسى

" عاقلاً " إلا التنبؤ والرفع أما البناء فلا ، أى لا يجوز الفتح كما

جاء في لا رجل ظريف ، والسبب أنه لا يجمع ثلاثة أشياء منفصلة

بمنزلة شيء واحد أو بالأحرى لا يجوز بناء التمددات وقد نص

عليه سيحويه في الكتاب ٢٨٩/٢ .

أما وجه البناء فالأشياء نزلوا الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة
أن ذاتهما واحدة ، والمقصود نفى رجل موصوف بالظرف .

وقد يقال : فلم لم ينزل صفة المنادى الهنئ مع الموصوف كالشيء ؟
الواحد حتى تكون الصفة مبنية ؟

فالجواب عنه من أوجه ، أحدها أن الصفة ههنا مقصودة مخصصة ،
إذ لولاها لكان " رجل " في قولك : لا رجل عام في الظرفاء وغيرهم ،
وليس الصفة في قولك : يا زيد العاقل إلا لرفع وهم مقدّر والآخر أن صفة
المنادى الهنئ لا تكون إلا معرفة بالالف واللام أو الإضافة والاضافة ،
والالف واللام يعلمان من البناء الماض ، ألا ترى أنه لا يبنى لا غلام رجل
ولا غلام زيد ، فإذا كان ذلك مانعا من البناء في الأصل الموصوف فهو
في الصفة أجدر .

الثالث أن الف واللام حرف لمعنى بمثابة واو المطف في كونها
حرفا لمعنى فكما أنه لا يبنى لا رجل وامرأة ، فكذلك ههنا لئلا يؤدى
إلى بناء أشياء ممتدة .

والوجه الثاني مما يجوز في صفة المنفى ، الاعراب ، وهو على وجهين ،
على اللفظ وعلى المعنى ، ووجهه ما ذكرناه في صفة المنادى وعامله كعامله
وطنه كلمته .

" فإن فصلت بينهما أعربت ليس إلا " (١) ، لأن الفصل يطل جملتهما

(١) الذى في المفصل ص ٧٨ : فإن فصلت بينهما أعربت وليس في الضمة

قال قال : وحكم الممطوف حكم الضقة إلا في البناء (١) .

لأن البناء معتذر إما لزيادة الحرف على ما تقدم ، وإما لأن الممطوف والمطوف عليه متساويان ، فلا يستقيم جمعهما كشيء واحد كالضقة فلم يستحق إلا الاعراب لفظا أو (٢) محلا .

فاللفظ مثل قولك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه (٣) .

ويجوز زنى " مثل " الزرع على أن يكون خيرا ، ويجوز النصب على أن

(١) انظر : الفصل ص ٢٩ .

إذا قلت لا رجل وامرأة يجوز في " امرأة " ما جاز في : لا رجل ظرف أي يجوز لك أن ترفع " امرأة " عطفًا على موضع اسم لا ، ويجوز أن تعصبه عطفًا على لفظ اسم " لا " إلا أنه لا يجوز لك البناء هنا كما جاز في لا رجل ظرف لأن الممطوف والممطوف عليه لم يتمترجا امتزاج الضقة والموصوف ، ولأن الضقة والموصوف كالشيء الواحد فجاز البناء هناك لأن لا محهما تصير شيئين بخلاف ذلك في الممطوف والممطوف عليه لأنهما مع لا ، عدة أشياء لا شيئًا واحدًا والأشياء المتعددة لا هبل البناء فلذا لم يجوز البناء في : لا رجل وامرأة .

(٢) أو ساقطة في الأصل وفي (ج) ب " لا " مكان " أو " .

(٣) من أبيات سيبويه الخمسين الذي لا يعرف قائله الكتاب ٢٨٤/٢ الخزانة ١٠٣/٢ ، وفي شرح شواهد الكشاف أنه للفردق ، وليس في ديوانه ، والشاهد عند سيبويه : عطف ابن مع تنوينه على اسم لا ، لأن الممطوف والممطوف عليه لا يجملان بمنزلة الشيء الواحد لأنهما مع حرف المطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجمل شيئًا واحدًا . انظر : سيبويه : ٢٨٤/٢ .

يكون صفة ، وهو صفة لهما •

ولا يجوز الرفع على الضمة لهما ، لأن " إنا " معرب ، والرفع إسماء
يجوز على المحل إذا اتفق للموصوف محل يخالف اللفظ ، وههنا أحد
الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب أن تكون
الضمة لهما فيما يتفقان فيه ، وهو لفظ النصب •

ولا يجوز أن تكون الضمة لهما فيما اختلفا فيه ، لأنه يؤدي إلى مثل
قولك : قام زيد وضربت عمرا الماقلين ، لأن الرفع في الضمة في قولك :
لا أب وإنا مثل إنا يصح ، لأن قولك : " لا أب " في محل رفع فيبقى
قولك : " وإنا " منصوبا لفظا وحلا فيصير قد وصفت بصفة واحد قوامين
أحدهما مرفوع والآخر منصوب على التثنية اللفظية ، وهذا مثل قولك : يازيد
وهذا الله الماقلين ، لا يجوز الرفع ، لأنهما لم يتفقا في جهة ، إذ أحدهما
منصوب لفظا وحلا ، فلا وجه لجري الرفع عليه ، ويجب النصب لاشتراكهما
باعتباره ، لأن الأول منصوب وحلا ، والثاني منصوب لفظا وحلا فأجريت الضمة
على ما اتفقا لا على ما اختلفا ، فأجروا الضمة ههنا على المحل واجتنب
كأجروا الضمة ثم على اللفظ ، لأنهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ
وتم اختلفا بالمحل واتفقا باللفظ ، ولذلك كانت الضمة باعتبار الاتفاق •

قال : " وإن تعزى فالحمل على المحل لا غير (١) " •

(١) الفصل : من ٨٠ •

اعلم أن المخطوف على اسم " لا " المفرد إذا كان معرفة فليس لك
في المخطوف إلا الرفع عطفا على محل اسم لا ، كقولك لا ظم لك ولا
المباس ، قال الله تعالى : " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون •

قال : لأنَّ دخول النصب فيه فتح دخول الفتح فيه إذا كان مفتوحاً ،
ولا يدخله الفتح ، فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرفع ، لأن دخول
الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف ، ألا ترى أن معنى قولك : لا رجل
لا من رجل ، ولا يتقدر مثل ذلك في قولك : لا زيد ، لأنَّ " من " ههنا
جاء بها لتأكيد نفي التعمدات ، وليس في : " لا زيد " تعدد .

قال : ويجوز دفعه إذا كثرت (١) فقال الله تعالى : " فلا ريث ولا
فسوق " (٢) وقال : لا يبع فيه ولا خله (٣) .

قال الشيخ رحمه الله : خص الرفع بالذكر ، وإن كان فيه إذا كسر
خسة أوجه على ما يأتي في الفصل الذي بعده ، لأنَّ بقية الأوجه قد تقدم
بعضها القوي ، وذكر آخر هذا الفصل بعضها الضعيف فلم يبق إلا وجه
رفعهما فلذلك خصه بالذكر .

وجهه ، أحد أمرين إما أن يقال المخطوف والمطوف عليه في الصورة
إذا بنينا جميعاً كانا كالقنن الواحدين فكثرة بناء أشياء متعددة فعدل إلى
الأصل ، وهو الرفع .

ولما أن يقال هو جواب لمن سأل عن شيئين أو أثبت الحكم لشيئين ،
فقال : " في الدار رجل وامرأة " فأجيب بقوله : لا رجل في الدار ولا

(١) الفصل : ص ٨٠ .

(٢) البقرة : ١٩٧ .

(٣) " : ٢٤٥ .

امراة " ليكون الجواب مطابقا للسؤال (١) .

فإن قيل : فليكن " لا رجل " فصحا جائزا جوابا لقول من قال : في

الدار رجل ؟ .

فالجواب : أن ذلك غير لازم ، لأنك في قولك : لا رجل ولا امرأة مضطر في غرضك لذكرهما ، لأنك لو قلت : لا ، أو لا رجل ، أو لا امرأة لم يحصل غرضك ، وليس كذلك مسألة الاعتراض ، إذ لو قصد مجرد الجواب لوجب أن يقول : " لا " أو " نعم " وليس في ذكر " رجل " زيادة فثبت أنها تخالفها في وجوب ذكر الاعمين للفرض المقصود فحسنت بالمطابقة ، وتلك المسألة إن ذكرت رجلا فليس لهذا الفرض فيجب أن يكون له حكم لا باعتبار المجاب ، لا انتفاء الفرض فيه بانتفاء الجواب .

" فإن جاء لفصلا بينه وبين " لا " أو معرفة ، وجب الرفع والتكرير (٢) .

(١) انظر : الايضاح شرحه للمفضل ٣٦٢/١ .

(٢) الفصل : ص ٨١ .

اعلم أن مذهب سيده والجمهور أن " لا " إذا علمت في المعرفة وجب الرفع والتكرير تقول : لا زيد فيها ولا عمرو بالرفع مع التكرير وعليه " لا فيها قول " ولا هم عشائريون .

أما المبرد فوافق الجمهور في الرفع إذا علمت في المعرفة وخالفهم في تكرير " لا " ويرى أنه لا يجب ، ذكر ذلك الرضى في شرح الكافية وزعم أن ذلك مذهب ابن كيسان أيضا .

والذي في المختضب ٣٦٠/٤ يؤيد ما ذهب إليه الرضى إذ يقول المبرد في ص ٣٦٠/٤ وذلك قولك : لا زيد في الدار ، فرفض دون تكرير " لا " .

« خبر ما ولا المشبهتين به » ليس " في الفصل »

قال صاحب الكتاب (١) : هذا التشبيه لفظة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيؤمنون ما يمدحها على الابتداء ، وقرؤن " ما هذا بشر (٢) " إلا من درى كيف هي في المصحف (٣) .

قال الشيخ (٤) رحمه الله : لفظة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين ، ولفظة بنو تميم موافقة للقياس ، لأنهم (٥) يزعمون أن كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما ، وما ولا ، كذلك .

ووجهه أن الشبه لما اقوى بين ما " وليس أجريت مجرى هذه فسي العمل ، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه .

(١) يقصد صاحب الكتاب الزمخشري .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) الفصل ص ٨٢ مدها : فإذا انتقض النفي به إلا أو تقدم الخبر بطل العمل ثقيل : ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل .

(٤) الشيخ زيادة في الأصل .

(٥) يقصد به النحويين وقد صحح بذلك في الإيضاح شرحه للفصل ٣٩٧/١ قال : النحويون يزعمون أن لفظة بنو تميم في ذلك هي القياس ويقولون إن الحرف ، إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل أحدهما .

قوله : ومنو نعيم يقرؤن : ما هذا بشر (١) ، ليس بجيد (٢) ، لأنَّ

هذه القراءات لم تكن لهم جائزة قبل المصحف فلا تنسخ بوجود المصحف

لم تكن لهم جائزة فقد نصهم إلى الجهل وارتكاب المحظورات .

قوله : " فإذا انتقض النفي بالآ أو تقدّم الخبر بطل العمل (٣) .

قال الشيخ رحمه الله : أما إذا انتقض ، فلأنها شبهها بأخبار النفي

ولا شئ في الخبر مع وجود إلّا (٤) فهطل .

(١) سنفت .

(٢) وفي الإيضاح شرحه للفضل ٣٩٧/١ : لأنه لا يحل أن يقرأ القرآن

على حسب اختلاف اللغات ما لم تثقل تواترا وقوله : يقرؤون يؤذن

بأنَّ لأهل كل لغة أن يقرؤوا بلفظهم ويؤذن بأنَّ هذه القبيلة كانت

تفعل ذلك ، وليس بمستقيم انتهى كلام في الإيضاح .

(٣) الفضل ص ٨٢ .

(٤) يشترط في " ما " العاطلة عمل " ليس " ثلاثة شروط : -

(١) ألا يقع بعدها " إن " نحو قولك : ما إن زيد قائم فلا يجوز

ما إن زيد قائم ، قال القاهر :

فما إن طينا جبين ولكن : منايا ودولة آخرنا

فلما وقع بعدها " إن " أهملها الشاعر .

(ب) ألا يدخل على خبرها حرف يقتضى الإيجاب نحو : ما زيد

إلّا قائم فلا يجوز إلّا قائما ، وأما قول القاهر :

وما الدهر إلّا منجنونا بأمله : وما صاحب الحاجات إلّا معذبا

فخرج على أنه شاذ ووجه الاستدلال قوله : منجنونا " حيث

أعمل " ما " مع دخول ما يقتضى الإيجاب في خبرها وهو " إلّا "

وأما التقدم فلأنها لم تقوى قوة الأعمال فيقتدّم منصوبها على مرفوعها .

" ودخول الهاء في الخبر إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز (١) " .

واستدل بقوله : لأنك لا تقول : زيد بمنطلق .

وعذا غير مستقيم ، لأنه لا يصحّ أن يقال دخول الهاء لأجل النفي

في قولك : ما زيد بمنطلق على اللّفتين ، ولم يستقم " زيد بمنطلق " لمدح

النفي كما تقول : ما لكم من إله ، وأنت لا تقول : ولکم من إله " ولا عمل

لواحد منهما .

وقال ابن عصفور إن " منجنونا " ومعناها " في البيت بمنى

المصدر فهو على باب ما أنت إلا سيرا .

انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٤/١ .

(ج) ألا يتقدم خبرها على اسمها كقولك : ما قائم زيد فلا يجوز

ما قائما زيد ، وأجاز بعضهم ما إذا كان المتقدّم ظرفا أو جارا

ومجرورا وهو قول ابن عصفور أيضا واستدل بقوله تعالى فما منكم

من أحدر عنه حاجزين - فحاجزين خبر " ما " وهو منصوب مع

الفصل منها ومن اسمها بجار ومجرور وهو قوله " منكم " .

انظر : البحث في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٤/١ ،

منهج السالك ٢٥٨/١ .

(١) وفي منهج السالك ٢٦٢/١ " وزعم أبو علي أن دخول الهاء مخصوص

بالحجازية وتجه في ذلك الزمخشري وهو مردود ، فقد نقل سيويه

ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا الثبات إلى من منع ذلك .

وقوله : " ولا ، التي يكسونها (١) بالتاء هي المشبهة بـ ليس بـ مبنية
ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنسوب بها حيناً (٢) . "

قال الشيخ رحمه الله : اختلف الناس في لا ، هذه ، فقال البصريون
هي لا ، المشبهة بـ " ليس " لأنها الحقت التاء المختصة بالأفعال فلولا
شبهها بالفعل لم تلحقها ، وإذا كانت المشبهة بالفعل فهي التي بمعنى
" ليس " (٣) .

أيضا فإن المعنى على قولك : ليس هذا الحين حين مناص وشبهه
مما يقع فيه لا ، واغفروا ما يلزمهم لقيام هذا الدليل .

والذي يلزمهم أن لا بمعنى ليس شأن ، ويجب أنه شأن مالم
تدخله التاء فإذا دخلت التاء فليس بشأن .

ومنها ما يلزمهم من اضماع الاسم في الحرف ، لأن المعنى عندهم
ليس الحين حين مناص ، والحروف لا يضم فيها .

وأجيب بأنه قد قوى شبهه بالفعل فأجرى مجراه في هذا المثال
لكثرة استعماله .

ومنها ما يلزمهم من اضماع قبل الذكر ، لأن المعنى : ليس الحين
حين مناص ، وجوابه أن مثل هذا اضماع جائز لقيام القرينة الحالية عليه ،
وإذا قامت القرينة على اضماع كان بمثابة تقدم الذكر .

(١) في (ب) يكسونها .

(٢) الفصل ص ٨٢ .

(٣) سبق الكلام عن " لا " في ص وتكفي بما ذكرناه هناك .

ونذهب بعض الناس إلى أنها لا ، التي لنفى الجنس (١) ودليله عندهم
 ما ذكره اعتراضا على البصريين والاعتراض عليه ما ذكره البصريون جوابا
 ودليلا ، والله أعلم .

(١) وفي المصنفى : ٢٨١/١ " الثانى أنها تحمل فعل " ان " فتتصلب
 الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للأخفش .

قلت : والذي فى معانى القرآن للأخفش ٤٥٣/١ مخالف لما
 قيل عنه ولعله ذكر ذلك فى كتابه الاخرى التى لم تصل إلينا .

* * المنصوب باللائم اضماره * *

قال : " هو أقسام منه المنادى (١) " فالنداء جملة انشائية يقصد بها تنبيه من مخاطبه بأحد الحروف المخصوصه ، والمنادى ، هو اسم المخطابه (٢) واختلف في تقديرها جملة ، فمنهم من يقول أصلها أريد (٣) أو أغنى أو ما أشبهه .

فـ " يا " عند هؤلاء حروف وضع دليلا على الانشاء للنداء كما وضعت الهمزة دليلا على انشائية الاستفهام ، والجملة عندهم من الفعل والفاعل القدر والاسم مفعول بذلك الفعل .

وقال بعضهم " يا " اسم من أسماء الأفعال (٤) متضمن معنى الانشاء وهذا الله ، مفعول باسم الفعل ، ولا شيء أقدر .

وهو ضعيف لأن من جملة حروف النداء الهمزة ، وليس من أسماء الأفعال اسم على حرف واحد ، وأيضا فإن أسماء الأفعال تتحمل الضائره

(١) انظر : المفضل ص ٣٥ وجارة الزمخشري : المنصوب باللائم اضماره منه المنادى لأنك إذا قلت : يا عبدالله فكأنك قلت يا أريد أو أغنى عبدالله .

(٢) في (ح) (فيها) .

(٣) يا زيد - في (ح) وهو تحريف .

(٤) نسب هذا القول ابن يعيش في شرح المفضل ١٢٢/١ والرضي في شرح الكافية ١٣١/١ وأبى على الفارسي وقال إنه يحض كلامه في " يا " ولم أجده في كتابه الايضاح .

كذلك : هيئات (١) ، وريد ، وهذه (٢) يعلم أنها لا تتحمل الضائر
ولو تحمل الضمير لا استقلال (٣) كلاما ، ولا يستقل ذلك مع ضمير كلاما ،
وإذا بطل ذلك فالمذهب ما تقدم .

ويجب تقدير الفصل للعلم بأنها جملة ، والمعنى عليه فوجب تقديره
بالفصل ، وإنما وجب الحذف ، لأنّ الواضح علم أنّ هذا مما يكره في كلامهم
فحذفه لكرهه المملوّة عنده (٤) ، وصارت " يا " متضمنة ذلك الفصل
الحذف فلم يجمعوا بينها وبينه (٥) .

ثم إن المنادى منصوب لفظا ومنصوب محلا ، فالمنصوب من حيث المنحل
على أن ضرب منها المنادى المضموم (٦) وشرطه أن يكون مفردا (٧) معرفة غير

(١) ثبات في (ع) .

(٢) يقصد حروف النداء وهي يا والهمزة "أ" وأيا وهيا وأى وقد
جمعها ابن مالك في بيت واحد : —
وللمنادى الناء أو كالتاء يا : وأى وأكدا أيا ثم هما

(٣) في (ع) لا يستعمل .

(٤) عندهم في (ج) ويمكن أن يكون (عنده) راجع إلى قوله : "الواضح" .

(٥) في (ع) بينه وبينها .

(٦) كما زيد ويا رجل لمعين أي نكوة مقصودة .

(٧) أي غير مضاف .

داخلة عليه لام الجز (١) ولا الف الندبة .

وبنى لشبهه بالضمير (٢) من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، وأما من حيث اللفظ فلأنه مفرد ، وأما من حيث المعنى ، فلأنه مخاطب ، وأصل المخاطب أن يكون بالضمائر ولكم وضعوا ههنا الاسماء الظاهرة موضع المضمرات ، لأنهم علموا أنهم يتنادون في الغالب الغائب عن العين ولو وضعوا الضمر موضعه " لجاز لكل سامع له أن يقول إنه المنادى (٣) " .
فعدلوا إلى الاسماء الظاهرة لتختص بمن هي لقب عليه فيرتفع ذلك اللبس .

(١) يقصد لام الاستفانة .

ويتلخص كلام المصنف في أن المنادى منه ما يكون منصوباً
لفظاً كالضاف يا غلام زيد وشبهه بالضاف : يا طالما جهلاً .
ومنه ما يكون منصوباً محلاً ثم جعل الأخير على ضربين :
(١) ما كان معرفة قبل النداء كقولك في " زيد " يا زيد .
(٢) وما كان نكرة واكتسب التعريف بالنداء كقولك : يا رجل لمعني
وحكم هذين " يا زيد " " يا رجل " الضم لفظاً والنصب محلاً
وعليه أشار ابن مالك في الفقيه :-

وابن المعرف المنادى المفرد : على الذي في رقمه قد عهدا

(٢) وعند سيبويه أن المفرد يعني لشبهه بالغايات قبل واحد قال فسي
الكتاب ١٨٢/٢ " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل واحد وموضعها واحد
وذلك قولك : يا زيد وياعمرؤ " .

(٣) وفي " ح " لجاز كل سامع أنه المنادى .

معنى للحركة ، إما للهروب من التقاء الساكنين في كثير من الاسماء
 كزيد وصرو ، ثم حملت الهواقي عليها ، ولما لم يرض البناء ، جملوا المعنى
 عارضا بالآلة المارضة وهي الحركة إذ أصل البناء السكون .
 معنى على الضم ، لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب إذ موضعه
 نصب ، ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضارع إلى ياء المتكلم عند حذف
 الياء ومعنى كثيره فهنوه على الضم ليزول هذا اللبس .

**** تواضع المنادى المضموم غير المبهم ****

قال صاحب الكتاب (١): "تواضع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه أو محله (٢)".

قال الشيخ رحمه الله: ذكر بعض التواضع ههنا باعتبار حكم ثبت لأجل منادى مخصص كما ذكره في النداء، لأنه أنه.

أما التواضع وأحكامها من حيث كونها (٣) تواضع فموضعها باب التواضع وشرط هذا الحكم أن يكون المتبوع منادى مضموماً غير مبهم، وأن يكون التابع مفرداً غير بدل ولا محطوفاً مما يصح دخول حرف النداء عليه.

أما كونه منادى فليحصل اللفظ والموضع، وأما كونه مضموماً فليحقق مخالفة اللفظ الموضع، وأما كونه غير مبهم (٤) فلأنه إذا كان مبهماً كان المتبوع هو المقصود بالنداء، فالترتب فيه المربى الرفع وحركته بالحركة التي كانت تكون لو بوضو بالنداء، وقد أجاز بعض القهوين فيه (٥) الوجهين فملس

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: الفصل ص ٣٨.

(٣) هي في (ج).

(٤) المبهم اسماً الإشارة كقولك: يا هذا يا هذه لا أو أي مع صفته كيا أيها الرجل.

(٥) في يا أيها الرجل، وهو المازني أجاز رفع الرجل ونصبه ثقل عنه ابن مالك ذلك في شرح الكافية ٦٨/٢ وابن السكيت في أماليه ٢٩٩/٢

هذا لا يحتاج إلى قيد يخرج منه .

قوله : إذا أفردت ، احتراز من أن يكون مضافة ، لأنها إذا كانت مضافة لم يكن فيها إلا النصب من جهة أن إعرابها بالرفع إنما كان اجراء لها مجرى المنادى بهتدير دخول حرف النداء ، وأما إذا كانت مضافة انتفى هذا التقدير عنها ولزم نصبها .

وجه كما قال ابن الشجري أنه " المازني " قاس ذلك على نصب " الظرف " على موضع في قولك : ما زيد الظرف حيث جاز الوجهان وفي قول الشاعر :

يا كعب بن مائه وابن سعدى : بأجود منك يا عمر الجوادا .

قال ابن الشجري والقياس ما أجمع عليه النحويون .

أما ابن الشجري ٢/٢٩٩ .

أما تابع المنادى أو صفه المنادى إما أن تكون مفردة أو مضافا .
فالمفرد : قولك : يا زيد الطويل والمضاف يا زيد ذ الجمة وما بكر أخافا .

فإذا كان مفردا فلك فيها وجهان الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع تقول : يا زيد الطويل والطويل أما إذا كان النسبة مضافا فلا يجوز فيه إلا النصب : ك يا زيد ذ الجمة ويا بكر أخافا .
وقوله التوابع . . . يشمل جميع التوابع الضمة والتوكيد والهدل وعطف بيان وعطف فسق تقول في التوكيد : يا نعم أجمعين وأجمعين ، ويا عمرو بشر مشرا ويا عمرو والحارث والحارث غير أن الخليل وسيبويه يختاران الرفع في النسق فيقولان يا عمرو والحارث وغيرهما يختار النصب كهي عمرو ويونس الكتاب ٢/١٨٢

وان يكن مصحوب ال ما نسقا

ففيه وجهان ورفع ينتهي

وقولنا : غير بدل ، لأنها إذا كانت بدلا كان في حكم تكويد المامسل

فكانه موجود فحكمه حكم منادى مستقل فيجب ضمّه •

وقولنا غير معطوف مما يصح دخول حرف النداء عليه ، لأنه إذا صح دخول

حرف النداء عليه قدر وإذا قدر كان حكمه حكم نفسه وجرى مجرى البدل •

وماله لفظ ومحل على ثلاثة أقسام قسم مبنى بالأصالة فهذا لا يجرى عليه

شيء إلا باعتبار موضعه كقولك : جاءني هؤلاء المقلاء وشبهه لأن لفظه

أصل في البناء فلا اعتداد به إذا لا شبه له بالمعرب •

وقسم طرأ فيه النداء في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمنفص بسلا

التي لنفي الجنس ففي تابع هذا وجهان : الإجراء على الموضع وهو القياس

لأنه مبني فلا اعتداد بلفظه قياسا على سائر المبنيات •

ومنهم من يجزئ على لفظه لظهور البناء فيه تشبيها لها بحركة

الأعراب لتغير الحركة المارضة فيه •

وقسم معرب بأعراب ثان بعد أعراب أصل كالضاف إليه المصدر واسم

الفاعل واسم المفعول كقولك : ضرب زيد • ضارب زيد وضروب زيد •

ففي هذا أيضا وجهان : الإجراء على اللفظ وهو القياس لأنه معرب على

الحقيقة فجزت عليه تواضعه على لفظه كسائر المعربات •

ومنهم من يجرى تواضعه على أعرابه الأصلية وهو ضعيف وقد تقدم •

والله أعلم •

❖ ❖ ❖ الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ ❖ ❖ ❖

قال الشيخ رحمه الله : وقد تقدم قوله : ذكر المنصهات الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ (١)
 لم يحد المصدر (٢) ، لأنه قد تقدم ما يسميه وهو لقبه ، فإن لقبه مضمَّر
 بفعله ، والمقصود في الحدود إنما هي الفصول فكأنه قال " هو الاسم
 الذي فصل " وهذا فصل الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ عن غيره .

وحده هو : ما فعله فاعل الفعل المذكور .

فقلنا المذكور احتراز عن مثل قولك : كره زيد الضرب فإنه فِعْمُولُ
 لفاعل ولكنه ليس هو المذكور .

وقوله : " سمي مصدرا " لأن الفعل يصدر عنه (٣) .

هذا مذهب البصريين أن المصدر أصل (٤) أخذ منه الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ

(١) وهو قوله في ص ٣١ من المختل " الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ هو المصدر سمي بذلك
 لأن الفعل يصدر عنه " .

(٢) وفي الإيضاح شرحه للفصل ٢١٨/١ لم يتمرر لحده في ظاهر كلامه
 أي الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ استغناء عنه بما دل عليه من اسمه في قوله :
 الفِعْمُولُ الْمَطْلُوقُ .

(٣) الفصل ص ٣١ .

(٤) اختلف البصريين والكوفيين في أصل المشتقات ذهب الكوفيون إلى أن
 أصل المشتقات الفعل وذهب البصريون إلى أن الأصل في الاشتقاق
 المصدر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن المصدر مشتق من

والدليل عليه من وجهين أحدهما تسميته بالمصدر والمصدر في اللغة هو
الذي يصدر عنه فدلّت تسميته على أنه قد صدر عنه الفعل .

وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي أن يسمى الفعل مصدرا ، ولم يسمى
فدل على أنه ليس بأصل .

الثاني أن معنى الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعى من لفظ أصلى موافق

الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويمتثل لاعتلاله تقول : قام
قواما وتقول قام قياما فيصح المصدر في الأول لصحة الفعل ويمتثل
في الثاني لاعتلاله فلما كان ذلك دلّ على أنه فرع عليه .

واستدلوا أيضا به ضربت ضربا ، أن الفعل عمل في المصدر
فوجب أن يكون فرعاً له ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب
الفعل أصلاً .

أما البصريون فاستدلوا بأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل
يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للتقيد فكذلك المصدر أصل
للفعل .

وما استدلوا به أن المصدر يدل بصفته على شيء واحد وهو الحدث
وأن الفعل يدل بصفته على شيئين الحدث والزمان المحصل فكما أن
الواحد أصل لاثنيين فكذلك المصدر .

ومنها أن ما يدل على أصالة المصدر تسميته بالمصدر ، فإن المصدر
هو الموضح الذي يصدر عنه ولهذا قيل للموضح الذي تصدر عنه الإهمل
مصدر فلما سمى مصدرا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه .
انظر : المسألة في الانصاف ٢٤٤٤-٢٣٥/١ ابن يميني ١١٠/١ .

له في الحروف والأصول والمعنى الأصلي وهذا لا يتحقق في المصدر
والفعل إلا على مذهب البصريين ، لأننا نقول إن جملنا الفعل أصلاً
والفعل يدل على حدث وزمان معين فيجب أن يكون المصدر أيضاً يدل
على الحدث والزمان المتيقن ، ولا قائل يقول إن المصدر يدل على حدث
وزمان معين .

وإذا قلنا إن المصدر هو الأصل ونودال على حدث مجرد عن
الزمان فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي فقد ثبت أن الحق ما
ذهب إليه البصريين .

قال (١) : الصهم ، ما دل على ما دل عليه الفعل من الحدث ، والمؤقت
ما دل على زيادة ، وتلك الزيادة تكون في الأنواع كقولك : ضربت ضرباً
شديداً ، وفي الأعداد كقولك : ضربت ضربة وضريتين .

قوله : " قد يقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين
مصدر وغير مصدر (١) " .

قال الشيخ : قوله : وغير مصدر ، ظاهره التناقض ، لأن كلامه نسي
الفعل المطلق وتقسيمه ، وقد ذكر أنه مصدر ، فكيف يكون من تقاسيمه
غير مصدر ، فيكون مصدراً غير مصدر ؟

فالجواب أن المصدر يطلق باعتبارين أحدهما (٢) ، الذي فعله فاعل

(١) انظر : الفصل ص ٣٢ .

(٢) وفي الإيضاح شرحه للفصل ٢٢١/١ ، والجواب أن المصدر الثاني لم

*** * المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة * ***

قوله : " المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع (١) " .

قال الشيخ رحمه الله : والدليل على الحصر باعتبار جواز الاضمار

وجهه أنه لا يخلو إما أن يجوز اظهاره أولا .

فلن جاز اظهاره فهو القسم الأول ، وإن لم يجز اظهاره فلا يخلو إما

أن يكون له فصل من لفظه أولا ، فإن كان له فصل من لفظه فهو الثانى ،

وإن لم يكن له فصل من لفظه فهو الثالث .

فمنها ما لا يحرف إلا بالسماح وهو الأول من النوع الثانى ، وطريق

الدليل (٢) على التزامهم حذف الفصل من هذا القسم إما أن تقول هذه

الفاظ كرت فى كلامهم ولم توجد إلا محذوفا فملها فدل على أنها ملتزمة

الحذف إذ لو لم تكن كذلك لوجدت مع كرتها فى بعض المواضع ملهرا

أفعالها ولما لم توجد إلا محذوفة دل على أنها لا يجوز اظهارها .

وقد استعمل هذا الدليل فى مواضع مخرجا لما ثبتت قاعدته بالقياس

فهو أولى ههنا .

قال سيهويه : " لا يقال : ما أقبله استغناء بما أكره قائلته (٣) ،

وقال أيضا : " واستغنوا بتركك عن وذرت (٤) " ، وقال أيضا " لا يقال

(١) الفصل ص ٣٢ .

(٢) فى (ب) وطريق التزامهم الدليل .

(٣) الكتاب : ٩٩ / ٤ .

(٤) " : ٩٩ / ٤ .

وهذه أمور كلها أخرجت عن القياس لهذا الدليل ، وطريق بيانها
ما ذكرناه .

وضابط هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو : " إنما أنت
سيرا سيرا " و " ما أنت إلا قتلا قتلا " أن يتقدم نفى أو ما هو في معنى
النفي وحده اسم لا يصح أن يكون المصدر خبرا عنه .

الجملة " له صوت " مناب هذا الفعل ولم يجوز اظهاره .

ويجوز عند سيميه رفع صوت في قولك : له صوت صوت الحمار
إن جملت " صوت الحمار " صفة لـ صوت الأول إلا أنه ضعيف عنده
من حيث أنك قد وصفت النكرة بالمعرفة وذلك لا يجوز الكتاب ٣٦١/١
ومن المصادر التي لا يجوز ذكر الفعل معها ما ورد عن العرب
مثنى لقصد الهالفة في التكثير في المدح في قولهم : لبيك وسعديك
ودواليك فهذه المصادر منصوبة بأفعال محدثة من لفظها فإذا قلت :
لبيك فكانك قلت الب ، إلا أنه لا يجوز افراد هذا كما جاز في حنائيك
إذا لم تضاف قال الشاعر :
فقلت حنان ما أتى بك ههنا .

النوع الثالث من المصادر ما يكون منصوبة على المصدرية وليس لها
أفعال مستعملة أصلا كقولهم : دفرا مهرا وأفقه وثقة وويحك وويحك
وويلك .

انظر : هذا البحث في الكتاب ٣٥٧/١ - ٣٦١ ، المقتضب ٣٢١/٢
- ٣٢٧ ، ابن يمين ١٢٥/١ - ١٢٩ .

وقولنا : لا يصح أن يكون المصدر خبرا عنه خذرا من قولك : ماضيك
 إلّا ضرب حسن ، فإنه يجب فيه الرفع ، وحكم هذا الضابط هو أن وقوعه
 موقع ما لا يصح أن يكون خبرا دالّ على أن الخبر غيره ولا خبر يصلح مسن
 حيث المعنى إلّا فعل بمعناه ، وقد علم بهذه القرينة خصوصية الفعل فى
 موضعه باشتراط الاثبات من بعد النفى لفظا أو تقديرًا أو تقدير لفظا واثبت
 موقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع موقع الفعل عن التلطف بالفعل
 كما استغنى فى قولهم : لولا زيد لكان كذا ما به .

وقوله : ومنه قوله تعالى : " وإنا منا محمد وإنما فداء (١) " .

قال الشيخ : ضابط هذا أن تتقدّم جملة تقتضى تفصيلا باعتبار
 معناها ويستغنى باقتضاءها التفصيل مع ذكر المصادر بعدها عن ذكر الفعل
 ويستغنى بلفظ ما تقدّم عن لفظ القول (٢) فصارت قرينته للفظ (٣) فأشبهه
 ما تقدّم .

وقوله : " مررت به فإذا له صوت صوت حمار (٤) " وإذا له صراخ صراخ
 نكلى " وإذا له دقّ دقّك بالمنخار حبّ القفل ؟ .

قال الشيخ : ضابط هذا أن يتقدّم اسم فعل بمعنى مصدرا منسوبا
 إلى من قام به وحده مصدر فى معناه فإنه ينتصب على الوجه المختار

(١) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : (٤) .

(٢) الفعل فى (ب) .

(٣) " لفظ " فى الأصل بدون لام .

(٤) الفضل ص ٣٢ .

فيستغنى بما تقدم من ذكر اسم الفعل المنسوب عن الفعل الناصب لأنسه
 قرينته ولفظه كما تقدم ، وهل الناصب له نفس ما تقدم فيقيم مقام الفعل
 أو الناصب (٢) له فعل مقدّر فيه خلاف بين النحويين (٣) .

ظاهر كلامه أنه فعل مقدّر ، لأنّ الكلام في تقسيم ما ينتصب بفعل
 واجب اضماره ، وعلى التقدير الآخر لا يكون منصها بفعل مضمّر .

وقولنا ، اسم فعل منسوب إلى من قام به ، احتراز من أن يكون غير
 اسم فعل كقولك : فإذا له يديد الثور ، واحتراز من ألا يذكر شيء في
 موضعه أصلا كقولك : فإذا له صوت صوت حمار .

وقولنا : إلى من قام به ، احتراز من قولك : فإذا له صوت صوت حمار .
 وقوله : " ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره أو لنفسه (٤) " .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : التوكيد لغيره (٥) ، أن يتقدّم جملة

(١) الفضل ص ٣٢ .

(٢) والنصب له في " ح " .

(٣) في الكتاب ٣٥٥/١ ، هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على
 اضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوت
 حمار ، ومررت به فإذا له صياح للشكل قال الشاعر :
 مقدوفة بدخيس النخم بارز لها : له صريف صريف القمو بالسد

فإنما احسب هذا لأنك مررت به في حاله تصويت ولم ترد أن تجعله الاخير
 صفة للأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت : له صوت عليم أنه قد كان شمس
 عمل ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت فحملت الثاني على
 الممنى . الكتاب ٣٥٥/١ .

(٤) الفضل ص ٣٢ .

(٥) كقولهم : هذا عهد الله هنا وهذا عمرو غير ما تقول وأجدك لا تفعل كذا .

معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددا .

والتوكيد لنفسه (١) ، أن تتقدم جملة يكون معناها باعتبار المصدر المذكور

بعدها متحدا .

قوله : " أجذك لا تفعل كذا " .

أصله ، لا تفعل كذا جذاً فالجملة بالنسبة إلى " جذاً " محتمل لغير
فصار توكيداً لغيره ، ثم أضيف إلى فاعله ، كقوله تعالى (٢) : " صنع الله (٣) " .

ثم دخلت الهمزة للانكار فالتزم تقديمه لأجل الهمزة ، ثم كسرى المنتهين
حتى استعمل استفتاحاً فلذلك وقعت بعد الجملة الانشائية كقولك " همل
تفعل كذا ولا تفعل كذا والانشائية هي التي لا تحتل صدقا ولا كذبا .

قوله : " ومنه ما جاء منى : " وهو لبيك وسمديك (٤) " .

(١) مثاله له على الفادرهم عزنا قال الشاعر : -

إني لأنحك الصدود وإننى : قصما إليك مع الصدود لأميل

فقسما تأكيد للحاصل من الكلام السابق من " ان واللام التأكيد .

(٢) ساقط في الأصل .

(٣) العمل : ٨٨ .

(٤) الفصل ص ٣٣ .

ولبيك ، مأخوذ من ألَبَ بالمكان إذا أقام به وألَبَ على كذا إذا أقام

عليه ومعناه للتكثير القاموس ١٢٦/١ .

سمديك مأخوذ من أسمد يسمد إسعادا قال صاحب القاموس في باب

سمد وأسمه أعانه ولبيك وسمديك أى إسعادا بعد إسعاد

القاموس ٣٠١/١ .

وفى ابن عيمش ١١٨/١ سمديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة .

و " لا حول ولا قوة " مصادر ل " يعمل " وحوقل " .

وإنما سبحانه الله مصدر لفعل في معنى البراءة أو التنزيه لا يظهر

فعله ، فكانه قال : يرى الله من السوء براءة .

وعبرك الله ، مذهب سيبويه (١) أنها منصوبة على المصدر تهديسه :

عبرك الله تمهيرا ، حذف عبرك ووضع عبرك موضع التخمير مضافا إلى

مفعوله وفي اسم الله منصوبا على ما كان عليه والدليل على كونه مصدرا

وتوضعه موقع الفعل في قول الشاعر :

(١) وفي الكتاب ٣٢٢/١ هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بأفعال

المعروك اظهاره ولكنها مصادر وضعت موصفا واحدا لا تصرف في الكلام

تصرف ما ذكرنا من المصادر ، وتصرفها أن تقع في موضع الجر والوضع

وتدخلها الالف واللام ، وذلك قولك : سبحانه الله ومآذ الله وبرحانه

وعبرك الله وقمداك الله إلا فعلت إلى أن قال في نفس الصفحة " وكأنه

حيث قال : عبرك الله وقمداك الله ، قال عبرك الله بمنزلة نقدتك

الله فصارت عبرك الله وقمداك الله منصوبة به عبرك الله لأنك قلست

عبرتك عمرا ونقدتك نفدا . ولكنهم خولوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من

اللفظ به .

وتلخيص الكلام أن عبرك الله منصوب على حذف للزائدة وعليه المعنى

في المقتضب ٣٢٨/٢ وأبو علي النارسي في مسائل الشيرازيات ص ٢٥

مخطوط تحت رقم ٤ للغة مكتبة الدراسات بالجامعة الإسلامية .

وللهمد رأى آخر في نصب " عبرك " وقمداك ، وهو أن تكون

منصوبا على نزع الخافض ذكر ذلك في المقتضب ٣٢٢/٢ .

وقيل ابن الشجري في أماليه رأيا ثالثا في " عبرك " ونصبه

عمرك الله إلا ما ذكرت لنا : هل كتب جارتنا أيام ندى سلم (١)

فهو بمعنى عمرك الله ، وإذا وقع في موضع عمرك وهو ، بمعنى أنه وجب أن يكون مصدرا كما كان سميا مصدرا لذلك .

وذهب غيره إلى أن " عمرك الله " منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدّر لا مصدرا ، لأنه قال : سألت عمرك الله أي سألت حياتك الله .

وذهب سبعة إلى أن الوجه أحدها أننا اتفقنا على أن " سميا " مصدر وهذا مذهب فيجب أن يكون مصدرا ، الآخر أن حذف الفعل الناصب للمصدر أكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول فجعله على الأكثر أولى .

الآخر أن جملة مصدرا تكون فيه تورية تدل على الفعل ، والآخر أنه لو كان مفعولا بفعل مقدّر لكان تقديم الله هو الوجه ، لأنه المفعول الأول للفعل المحذوف ، ولما لم يجر دل على أنه ليس بمفعول .

قوله : " قَمَدَكَ " .

قال الشيخ : الكلام فيه كاللهم في " عمرك الله " إلا أنه لم يأت من

لأبي الصلاء المعري ، وهو أن " عمرك " مأخوذ من قولهم : عمت الهيت الحرام إذا زنت ونصب " عمرك " بتقدير أذكرك عمرك الله أي زيارتك .

وهذا القول كما قال ابن الفجرى مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين .

انظر : أمالي ابن حجرى ٣٥٢/١ .

(١) انظر : رقم ٤٢٤/٢ الهيت للأحوص الكامل ٢٦٠ ، اللسان مادة

عر ، الخزانة ٢٣١/١ ابن الفجرى ٣٤٩/١ .

" تمدك الله " تمدتك الله كما جاء من عمرك الله عمرك الله إلا أنه يقتدر

تمدك الله بمعنى : سألت الله أن يكون صاحبك .

وتمدك ، بهذا المعنى يجب أن يكون معدرا كما كان عمرك ،

والخلاف فيه كالخلاف فيه وقد تقدم وجه نضرة مذهب سيويه .

والنوع الثالث (!) دفرا ، ومعناه تننا كأنه قال تنن تننا وهرا إن أريد

الغلبة واللّمن فليس من هذا الباب لأنّه يقال بهرنى إذا غلبنى مهرتة إذا

لمنته ، لأنّ هذا باب ما ليس له فعل من لفظه .

وإن أريد به تننا وخسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود وأنه وتفه

بمعنى : تضجرا كأنه قال : تضجرت تضجرا .

قوله : " وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى (٢) .

يعنى بقوله : غير مصادر ، أنها ليست جارية على أفعال كالانطلاق

الجارى على انطلق .

قوله : ذلك المجرى ، يعنى أنها منصوبة على أنها مصادر باخسار

أنها موضوعة فى هذا المحل المخصوص للمعنى الذى فعله فاعل الفعل المذكور

لا يجوز اظهار الفعل معها .

(١) أى من الأنواع التى يقتصر على المصدر بفعل ليس من لفظه بل من معناه

قولهم : دفرا وهرا ، وفى الكتاب ٣٥٤ / ١ ومثل ذلك تمثيلك أفه وتفتة

إذا سئلت عنهما بقولك : أنتنا ، لأنّ معناه وحدها واحد .

(٢) الفضل ص ٣٢ ، ومدها : وحى على ضربين جواهر نحو قولهم : ترسا

وجندلا وقاهما لفيك ، وحفلات نحو قولهم : هنيئا مرثا وعائذا بك وأثامنا

وقد تمد الناس وأقاعدا وقد سار الركب .

فهيئ ^١ ويرى ، اسم فاعل من قولهم : هنا ويرا ، قائما اسم فاعل من قام ، وقاعدا اسم فاعل من قعد إلا أنك إذا قلت : هيئنا لك الظفر لم تمن إلا ليهنك الظفر ، وقد وقع هيئنا وقع الفعل وهو الذي يعنى به المصدر .

وإذا قلت : أنائنا وقد قعد الناس ، فهو قائم مقام قولك أنهم ^(١) ، فيجب أن يكون مصدرا ، وكذلك : أسائرا ، وليس قوله تعالى : " فكلوا هيئنا مريثا " ^(٢) من هذا القبيل فإنها صفات بالأطالة ، وإنما جاءت متمما للمصدر المحذوف فقديره : أكلا هيئنا وأكلا مريثا فهي صفات حذفتم موصوفاتها وأقيم الصفقة مقامها .

وقوله : ومن إضمار المصدر ^(٣) .

قال الضحج ^(٤) : ليس هذا من قياس باب الإضمار ، وإنما هو إضمار بقرينة دلّت عليه قولك : أظنه " وهى القرينة الدالة على الظن كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ^(٥) فالضمير للمعدل ، واعدلوا دال عليه .

(١) وهو تقدير سميويه فى الكتاب ٣٤٠/١ والهرود يقدر فى مثله : " أتتت " قال فى المقتضب ص ٢٢٩/٣ ، وإن شئت وضمت اسم الفاعل فى موضع المصدر فقلت أنائنا وقد قعد الناس فإننا جاز ذلك لأنه حال والتقدير أتتت قائما ، ف قائما عند سميويه والهرود حال لكتهما اختلفا فى تقدير المامل فقدره سميويه من جنس الوصف وقدره الهرود : " أتتت " .

(٢) النساء : (٤) .

(٣) الفصل ص ٣٤ ومعداها : " قولك عدا الله أظنه منطلق تجمل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عدا الله أظن ظنى منطلق ، وما جاء فى الدعوة المرفوعة ، وأجمله الوارث منا محتمل عندي أن يوجه على هذا " .

(٤) زيادة فى الأصل .

(٥) المائدة : ٨ .

وأما ما جاء من قولهم : في الدعوة المرفوعة : " واجمله الوارث مضافاً
وذلك بمقد قوله : اللهم ممتناً بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أهدا ما حييتنا
واجمله الوارث (١) " . محتمل عندي أن توجه على هذا .

قال الشيخ : يحتمل عندي أن يوجه على أن الضمير في " واجمله " .
ضمير المصدر المؤكّد لجمل تقديره : واجمل جملاً .

ومضى الثاني يقول إنه ضمير المتقدّم ذكره مما عدّت من الأصمّاع
والأبصار وغيرها .

وهذا باطل من حيث اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأن المتقدّم
ذكره جمع والضمير مفرد فكيف يكون ضمير الجمع مفرداً بل لو كان ضميرها
لكان يقول : واجملها أو واجملهن .

وأما المعنى فكيف يستقيم أن يقال واجملها ما هو من ما يفنى وورث
الوارث منها ، فتوجه على هذا ما ذكره صاحب الكتاب من الاحتمال .

والقابل بأن الضمير للأسماع والأبصار وغيرها إن ذلك غير فاسد من
حيث اللفظ والمعنى أيضاً .

أما اللفظ فيجوز أن يكون الضمير لهن ، وإن كان مفرداً ، ويكون
تقديره : ذلك أي اجمل ذلك الغدّم ذكره ، وكيف لا يكون وقد قال الله

(١) الحديث أخرجه الترمذي في صحيحه ١٩٠/٥ في كتاب الدعوات عمن
طريق أحد هـا مرسل وهو عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر ، وطريق
آخر عن خالد عن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر ، الحديث .

تعالى : " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكوا ورزقا حسنا (١) " .
 وقوله : " وان لكم في الأنعام لمبرة نسيكم ما في بطونها (٢) " . وقوله " لا
 فإرض ولا يكرهان بين ذلك (٣) " . فأتى الضمير فردا لجماعة ومثني وقد
 حكى أن أبا عبيدة (٤) سأل ربيعة (٥) عن قوله :

ففيها خطوط من سواد وبلق : كأنه في الجسم توليع البهق (٦)

فقال : كيف تقول : كأنه ولا يخلو أن تريد الخطوط تقل كأنها أو
 السواد والبلق تقل كأنها .

فقال أردت " ذلك (٧) " .

وأما جواز أن يكون للأسماع وغيرها مقصود به الداء من حيث المعنى
 فطلب استحباب بقائها والاستمتاع بها ملازمة إلى آخر دقيقة كما غلب من
 عادة الوارث ملازمته للمورث عند الموت ، فقد حصل ما ذكرناه ، تجرئ

(١) النحل : ٦٦ .

(٢) : : .

(٣) البقرة : ٦٨ .

(٤) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى من تميم قرشي لا تميم هاشمي رواية
 ولم يكن في النحو مثل الخليل وسيده توفى سنة مائتين للهجرة على
 الأشهر ، ترجمته في القهرست ٢٩ .

(٥) وهو ربيعة بن المجاج من الرضاة المصنفين .

(٦) البيت سبق في ص ٣١٢ ، ص ٣٢٤ .

(٧) أي كلمة ذلك .

الاحتمالين ، والتقدير على الأول واجمله الوارث مستقرا منا ، فيكون
 مستقرا وعلى الاحتمال (١) الآخر يكون الوارث هو الفعول الثاني
 والضمير الفعول الأول ، والله اعلم .

(١) الاضمار في (ح) و (ج) وهو تحريف .

وفى قوله : كاليم ، أوجه من الاضراب ، أحدها أن يكون رجلا هو
 المفعول ، ويكون قوله : كاليم إما بتأويل : مثل رجل اليم فيكون فيه
 وجهان ، أحدهما أنه صفة لنكرة تقدمت فنصب على الحال أو تكون الرؤية
 رؤية القلب فيكون مفعولا ثانيا ، وإما بتأويل ما رأيت مثل رؤية اليم أى رؤية
 مثل رؤية اليم وحذف الموصوف وأقسم الصفه مقامه ثم حذف المضاعف وأقيم
 المضاعف إليه مقامه فيكون منصوبا على المصدر ، والرؤية رؤية العين ، لأنه
 لا يستقيم أن يكون مفعولا لمخالفته "رجلا" فى المعنى .

ويجوز أن يكون " رجلا " تمييزا لما فى قولك : " كاليم " من الابهام
 ويكون كاليم نفسه هو المفعول مثل قولك : على القمرة مثلها زيدا لما احتمل
 أن يكون المثل للزيد وغيره فميز بقوله : زيدا ، وكذلك لما احتمل قولك :
 مثل اليم الرجل وغيره ميز " برجل " وكل ما تقدم من الأوجه فى قوله :
 كاليم رجلا يجرى فى قوله : " كاليم مظلها ولا طلبا " (١) ما خلا وجهها
 واحدا وهو التمييز ، فإنه يضعف ، لأن قوله : " ولا طلبا " محطوف على
 قوله : " مظلها " والمحطوف بحرف النفي إنما يكون على ما انتفى لاهى ما
 تملق بالنفى ، وكاليم هو المنفى لا مظلها (٢) فلا يستقيم أن يكسبون
 محطفا ، والله أعلم .

(١) قطعة بيت لأوس بن حجر من قصيدة له ديوانه ص (٣) وشماه
 حتى إذا الكلاب قال لها : كاليم مظلها ولا طلبا
 الكلاب ، الذى يرسل الكلب للصيد .

(٢) فى (ح) مظلها وهو خطأ .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : دعني فأنهـب جانها »

وقال أيضا مليا على قول الشاعر في الفصل وهو :

دعني فأنهـب جانها : يوما وأهلك جانها (١) .

قال الفصح رحمه الله : يجوز أن يكون المصنف : اتركني أتصرف فأنهـب

الى جهة فأهلك جانها تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي .

وجوز أن يريد : دعني يوما وأهلك جانها يوما أي إذا تصرفت لنفسي

يوما كبيتك جهة تخشاها يوما آخر .

وموضع الاستشهاد والاعراب واضح (٢) ، والله أعلم .

(١) منسوب في ابن يمين لمعرو بن معدى كعب ٥٦/٧ .

(٢) والشاهد قوله : وأهلك بالجزم فإنه عطف على جواب الأمر وهو : فأنهـب مع اعتقاد سقوط الفاء ، لأنه لولا الفاء لكان الجواب مجزواً فصحف على توهم سقوط الفاء ، مثله في ذلك قول الشاعر :
 بدا لي أني لست مدرك ما مضى : ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً
 فصحف قوله " على سابق " على غير " ليس " وهو " مدرك " على توهم
 وجود الباء في " تدرك " لأن الباء كثيراً ما تدخل في غير " ليس " .

« الكلام على قول الشاعر في المفضل : أيا راكبا إنا عرضت »

وقال أيضا ملجأ على قول الشاعر في المفضل :

أيا راكبا (١) إنا عرضت فهلنن : ندماى من نجران ألا تاتقيا

قال الشيخ رحمه الله : يجوز أن يكون " أن " مخففة من التثنية (٢)

وجوز أن يكون مفسرة ، لأن قوله : " فهلنن " فيه معنى القول ، والله

أعلم .

(١) في الفصل ص ٣٦ " نيا راكبا " والبيت لمجد يثوث سيمويه : ٢٠٠/٢
المقتضب ٢٠٤/٤ الخطاطى ٤٤٨/٢ أمالى القالى ١٣٢/٣ ،
الخزانة ٣١٣/١ .

وموضع الشاهد عند سيمويه نصب " راكبا " على أنه منادى غير مقصود
أى تكوه غير مقصودة كقول الرجل أو الأعمى يا رجلا خذ بيدى .
أما المصنف فالشاهد عنده فى " أن " من قوله : " أن لا تاتقيا " .
كما ترى .

(٢) فى قوله : " ألا تاتقيا " .

لجرجان : مدينة بالحجاز من شرق اليمن معجم البلدان ٢٦٦/٥
ندماى : جمع نديم أى شايه الذين يشربون معه الخمر
عرضت : أتيت المروض وهى مكة والمدينة .

« الكلام على قوله في الفصل من قول الشاعر : أهنى لهيئى لستم »

وقال أيضا ملئيا على قول الشاعر (١) في الغضل ، وهو :

قال الشيخ (٢) رحمه الله : يجوز أن يكون في " ليس " (٣) ضمير الشأن

ويجوز أن يكون فاعلها مضمرا يعود على اليد لما تقدم ذكرها ، ويجوز أن

يكون " عند " اسمها و " لها " مفعولها .

ومعناه أنه يصفهم بعدم التقصير ، وأن نصرتهم كلا نصرة ، فإن اليد

لا عند لها لا نصرة لها ، والله أعلم .

(١) وثبو أوس بن حجر .

انظر : ديوانه ٢١ سيبويه ٣١٧/٢ ، القتضب ٤٢١/٤ ، رواية

سيبويه : " يا أهنى " موضح : " أهنى " .

(٢) زيادة على الأصل .

(٣) أى في قوله : ليست لها عند .

« الكلام على قول القاصر في المفضل: »

وهو : أبا خراشة أما أنت ذا نفر:

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) في المفضل وهو :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر : فإن قومي لم تأكلهم الضبع (٢)

معناه أنه يمدحهم (٣) ، أي أنا بخير لا تأكلنا السنون ولا يضرنا ضمار

لأجل أن كنت ذا نفر ، يعني أنا بنعمه ما دمت في نعمة ، والله أعلم

(١) منسوب في ابن يمش ٩٩/٢ لجاس بن مرداس والبيت مذكور في

الخزانة ٨٠/٢ ، وابن الفجرى ٣٤/١ •

(٢) الضبع هنا السنة المجده •

(٣) يمدحه في (ب) •

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : يا قرآن أباك حتى خويلد »

وقال أيضا مليا على قول الشاعر (١) في الفضل : وهو

يا قر (٢) ان أباك حتى خويلد : قد كت خائفة على الاحمق (٣) .

قال الشيخ رحمه الله تعالى : حتى خويلد ، بدل أو عطف بهان من

"أباك" وكان اسمها وخبرها خبر "ان" .

ومناه : إنني كت أرى من أهلك مخايل تدل على أنه يلد ولدا أحق

لأن ذلك يعمد بتحقيق ذلك فيه أي كان ذلك مبرها من أهلك قبل أن يلدك

فهذا أبلغ من دعوى الحق فيه الآن ، وإدراك مثل هذه المعاني لا يكاد

يحصل بالتمهير وإنما هي أمور في الغالب تدرك بالقوة التي جعلها الله

تعالى في أهل هذا اللسان .

والجار والمجرور متعلق بـ "خائفة" يقال : خفته على كذا أي خفت

منه ، والله أعلم .

(١) البيت مجهول القائل ومنسبه بعضهم لذي الرمة وليس في ديوانه .

(٢) قر ، اسم رجل يسمى قره فهو مرخم .

(٣) هو مصدر من أحق الرجل إذا ولد له ولد أحق كأنه يقول له أنت

أحق والحق ليس أمرا طارئا فبك بل كان قديما .

وموضع الاستشهاد عند الزمخشري هو اقحام "حتى" بين "أباك"

و "خويلد" .

وابن يعيش في شرح الفضل يجعل "حتى" صفة لموصوف

مخدوف كأنه قال ابن أباك الشخص الحي خويلد . ابن يعيش ١٥/٣ .

* الكلام على قول الشاعر: وكنتا مدماة كأن متونها * *

وقال أيضا ملحقا على قول الشاعر (١) في الفصل وهو :

وكنتا (٢) مدماة (٣) كأن متونها (٤) : جرى فوقها واستشمرت لون مذهب (٥) (٦)

يصف خيلا بحسن الألوان كأنها لمهيت الدم ، كأن متونها ، أى كأن

ظهرتنا جرى فوقها لون الانذهاب أو لون شيء مذهب .

واستشمرت ، أى جعلته شمارها ، يقال : استشمرت الثوب إذا

جعلته يلى الجسم ، وسعى شمارا من ذلك ، وموضع الاستشهاد منه ظاهر (٧)

والله أعلم .

(١) وهو الطفيل الفنوي .

انظر : سبويه ٢٧/١ والايضاح المضدى ص ٦٨ والانصاف ١/٨٨

فى القنضب ٢٥/٤ بدون نسبة .

(٢) كنتا : جمع أكت وهو حمرة يخالطها سواد .

(٣) مدماة : من دمي يدمى يزيد أنها شديدة الحمرة مثل الدم .

(٤) متون : جمع متن وهو الظاهر .

(٥) استشمرت ، جعلته كشارلها والشار من الثياب ما يلى الجسد والشار ما فوقه .

(٦) مذهب : اسم فمحول من أذهب وهو التوجه بالذهب .

(٧) وهو قوله " جرى " واستشمرت " حيث اجتمع الماملان للمحول واحسد

والمحول " لون مذهب " فاختر الشاعر أعمال الثاني وهو مذهب البصريين

والذى يدل أنه أعمل الثاني لأنه لو كان أعمل الأول لأضمر فى الثاني ورفع

" لون " ولكن بقول : جرى فوقها استشمرت لون مذهب .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل وهو: إذا هي لم تستك »

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) في الفضل :

إذا هي لم تستك بعود أراك (٢) : تنخل (٣) فاستاك به عودا سحلا (٤)

يعنى أنها يتخير لها ما تستاك به ، وعود الأراك هو المختار عندهم للسواك

فإذا لم تستك به لأمر لم تمدل إلا إلى ما يتنخل به ويختار من الاسحل

فيكون ما يختار منه لجودته تقارب الأراك ، والله أعلم .

(١) هو عمرو بن أبي ربيعة ، ملحقات ديوانه ٤٩٠ وينسب أيضا لطفي الفنوي

ورجح الامتاز عبد السلام هارون أن يكون له وأن الأصمعي نبه على

ذلك . الكتاب ٢٨/١ .

(٢) عود أراك ، نوع من السواك .

(٣) تنخل ، اختيار .

(٤) نوع من السواك أيضا .

■ الكلام على قول القاعري المفضل : لا تسبني فليست بسبى ■ ■

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) في المفضل وهو :

أيها الشامي ليحسب مثلى : إنما أنت في الضلال تهيم

لا تسبني فليست بسبى : إن سبى من الرجال الكرم

قال ابن الأعرابي وثالثها :-

ما أبالي أنبى بالحرز تهيم : أم لحاني يظهر غيب لثيم

قال الشيخ رحمه الله تعالى : معناه أنك عالم بأن قدرك دون قدرى

وأنك لست بهشامنى وإنما تفعل ذلك لتظهر بالمشامة إن ثم مماثلة لما يظهر

بها من العادة مع علمك بخلافه ، ثم رد بهجز البيت هذا الفرض الذى

قصد ، فقال إنما أنت في الضلال تهيم ، يعنى أن المشامة إنما يستدل

بها على المماثلة عند تقارب الشخصين فأما عند التباعد فلا ، لوضوح نفسها

فجعلته في فصل ذلك الذى لا يتم به الفرض المقصود عند المقلد

لركوبه التماسيف التى تضرر ولا تنفع ولذلك قال : تهيم .

يقال : هام على وجهه إذا سلك غير الطريق ، ووضع استشهاده

في قوله : الشامي في صحة إضافة ما فيه الالف واللام الى المضر المتصل

كقولك : الضامى والضاربانى .

ويفعل ما لم يسم فاعله مضر مستتر يعود على الشامي ، لأنه بمعنى

(١) وهو حسان بن ثابت الأنصارى ديوانه ٣٢٨ ، أمالى ابن الشجرى ١٢ /

٣٣٤ ، الخزانة ٤ / ٤٦١ .

الذى يشتدنى ، وهو وإن كان مخاطبا إلا أنه لما وصفه بالمجرى (١) أجرى
 الضمير على لفظ الضمير كقولك : أنت الذى ضرب وهو أحسن من قولك :
 أنت الذى ضربت قال الله تعالى : " يا أيها الذى نزل عليه الذكر (٢) " .
 ولو جاء على الخطاب لقال يا أيها الذى نزل عليك الذكر .

وانما كان كذلك ، لأن " الذى " من أفعال الضمير الضمير أفعال الضمير
 غيبة فلذلك جاء الضمير (٣) بضمير الضمير ، والله أعلم .

(١) الموصول فى (ب ٤) .

(٢) الحجر : ٦ .

(٣) يقصد القرآن ، لأن القرآن جاء على أنصح اللغات .

« الكلام على قول الشاعر : بحيثلا يزجون كل مطية » *

وقال أيضا مليا على قول الشاعر (١) في الفضل وهو :

بحيثلا يزجون (٢) كل مطية (٣) : أمام المطايا سيرها المتقاذف (٤)

يريد أنهم يسرعون في السير فهم يسوقون المطايا بهذا الصوت لتسرع

في سيرها .

وقال : أمام المطايا ، لأنه إذا سقت الأولى تبعها ما بعدها

بخلاف سوق الأواخر .

وقال : سيرها المتقاذف ، يعني أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفا

والتقاذف ، الترامي في السير وإذا سبق المتقاذف كان سيره أبلغ مما كان

عليه .

وأمام المطايا ، في موضع وصف لمطية (٥) و " سيرها المتقاذف " جملة

ابتدائية واقعة صفة لـ " مطية " والجار والمجرور متعلق بـ " يزجون " والله أعلم .

(١) منسوب في الكتاب ٣٠١/١ لنافذة الجمدى ، والمقتضب ٢٠٦/٣ له

أيضا وشرح شواهد الشافعي ٤٧٨ ، والخزانة ٤٣/٣ ، وقيل أنه

لمزامم المقيلى أبيات سيره للسيراني ٣٠٥/٢ .

واستشهد به سيويه على حكاية " حيثلا " وثركه على لفظه ، الكتاب ٣٠١/١

(٢) يزجون : يسوقون وهو من الإزجام منه : " يزجي سحابا " .

(٣) دابة .

(٤) الترامي في السير .

(٥) ويجوز أن يكون " سيرها " فاعلا لل ظرف وهو " أمام " لا مبتدأ وذلك لاعتدائه

على الموصوف فيكون المتقاذف صفة للسير والجملة من الفصل والفاعل صفة

لـ " مطية " ، انظر : شرح أبيات الفصل لسيده بدر الدين الفصل ص ١٥٣

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : عدس مالمهاد عليك إماره »

وقال أيضا ممليا على قول القاصر (١) في الفضل :

عدس (٢) مالمهاد عليك إماره : أمنت وهذا تحمين طليق

معناه أنه لما أمر الخليفة بتخليصه من حبس عهاد وأركبه وتسييره ، أشد

مخاطبا لدابته في أنه لم يبق لمهاد عليه حكم .

قال أمنت : يعني من حكم عهاد ، وإذا لم يكن له حكم على دابته

فلئلا يكون عليه حكم أولى .

وقال : وهذا تحمين طليق يعني نفسه ، وموضع (٣) استشهاد

ظاهر ، والله أعلم .

(١) هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ديوانه ص ١٢٠ ، الخزائن ٢ /

٥١٥ ، السيوطي ٢٩١/٣ ، الأغانى ١٨/١٩٦ ، وفي بعض

الروايات نجوت موضع أمنت .

(٢) وهو رجز للبهال .

(٣) وهو قوله : وهذا تحمين ، حيث جاء اسم الإشارة على معنى

الموصول على مذهب الكوفيين وهو عند البصريين شاذ لأن " ذا "

لا تكون عند سيبويه موصولا إلا إذا تركبت مع " ما " قوله تمالسى

" ماذا ينفقون " .

وتخرجه عند البصريين أن " هذا " اسم إشارة بدليل دخول

هاء التنبيه عليه وهو مبتدأ و " طليق " خبره و " تحمين " حال

والتقدير : هذا طليق محولا .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : ليك يزيد ضارح » *

وقال أيضا عليا على قول الشاعر^(١) في الفضل وهو :

ليك يزيد ضارح^(٢) لخصوصه : ومختلط^(٣) ما يطيح^(٤) الطوائع

معناه أن هذا المدح الذي هو " يزيد " كان رجلا عظيما يقصد نفسه

النصرف المطاء فيقصده الضارح للخصوص لينصره وهو المائل إليها ، ويقصده

المختلط ما تطيح الطوائع ، وهو الذي أصابته شدة السنين .

والطوائع ، الشدائد يقصده ليدفع عنه بالمطاء شدة ما أصابه

من ذلك ، فوصفه بالنصر والكرم .

وما في قوله : ما تطيح مصدرية ، ومن ، لا ابتداء الفاية أو بمنسوبة

السببية ، فالأول على أن ابتداء الاختطاط من الاطاحة أو سبب الاختطاط

الاطاحة ، والله أعلم .

(١) منسوب في الكتاب ٢٨٨/١ لحارث بن نبيه وكذا في الايضاح العنقدي ص ٧٤ وعند ابن يمين أنه لابن نبيه النهشلي وفي المختضب بدون نسبة .

(٢) من الضراعة وهي التذلل والخضوع .

(٣) للمحتاج الذي يطلب للمعروف مالا سابق معرفة .

(٤) وهو الهلاك أي هلك وسقط وفيه لغتان : طاح يطيح وطاق يطوح وجمعه طوايح ، جمع غير قياسي لأن فعله رباعي فقيس له جمعه مطاوح كمكالم في " أكرم " أو مديحات .

والشاهد فيه أن ضارح ارتفع بفعل قدر وهذا على رواية يترك بالبناء للمفعول ، كأن قائلا قال من يركيه ؟ فقال : ضارح .

« الكلام على قول الشاعر في الفصل : يا لمنة الله والأقوام كلهم » *

وقال أيضا ملخيا على قول الشاعر (١) في الفصل :

يا لمنة الله والأقوام كلهم : والصالحين (٢) على سمان (٣) من جار

قال الشيخ رحمه الله : يجوز في " الصالحين " الرفع عطفا على الموضع (٤)

المعنى : يا قوم لمن الله والأقوام والصالحون ، والخفض ظاهر ، والرفع مثل

قولك : أعجبنى ضرب زيد وصورة عطفا على موضع " زيد " إن مضممه

رفع (٥) .

ومن ، في قوله : " من جار " للبيان فتتملّق بمحذوف تقديره على

سمان الحاصل من الجيران أو حاصلا من الجيران ، والله أعلم .

(١) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه الخمسين ٢١٩/٢ .

انظر : ابن يمين ٢٤/١ والشاهد عند سيبويه حذف المتأدى

لدلالة حرف النداء عليه فكانه قال : يا قوم لمنة الله .

ويجوز أن يكون " يا " للتنبيه ولا يكون هناك مدعو محذوف .

(٢) رواية الفصل والصالحون ص ٤٨ .

(٣) سمان - اسم رجل يروى بفتح الهمزة كحيطان وكسرها كمران .

(٤) أى على موضع لفظ الجلالة لأنه فاعل في المعنى لأنه من إضافة الصدر

إلى فاعله .

(٥) أى بالفاطية .

❖ الكلام على قول صاحب الفضل : في ترخيم عمروية ❖

وقال أيضا مطليا على قوله في الفصل (١) في الترخيم في " عمروية " فقال (٢)

إذا رخم كيف تقول على لغة يا حار ويا حار ، إن كان المحذوف مرادا كبا (٣)
بضم واو ، لأنها زيدت فيها فرقا بينه وبين عمر " وإذا اتصلت به " ويه "
سقطت الواو .

فإذا كانت مرادة كان حكمها حكم الموجود ، وإن كان المحذوف نسيا
منسيا فتنته الواو ، قال : وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أن هذا نقيضه
لجريه على القواعد ، والله أعلم .

(١) الفصل ص ٤٨ .

(٢) أي المصنف .

(٣) تكبب في (ب) .

*** الكلام على حذف المنادى فى الفضل ***

وقال أيضا ملطيا على قوله فى الفضل (١) فى حذف المنادى فى قوله :
يا بؤس لزيد لو لم يكن المنادى محذوفا لوجب نصبه ، لأنه حينئذ (٢)
مشبه بالمضاف من أجل طوله فلذلك رفعه فقال (٣) : يا بؤس لزيد بمعنى
يا قيم بؤس وهو مرفوع بالابتداء ، والجار والمجرور الخبر ، وهو من باب
ويل ووس (٤) لزيد ، والله أعلم .

(١) انظر : الفصل ص ٤٨ .

(٢) سقط فى (ج) .

(٣) . الفاء فى (ج) .

(٤) أى فى قولهم : ويل لزيد ووس له وفيه امرأان ، أولهما ، إن أضفت
" ويل " و " قيس " إلى ضمير لم يكن إلا النصب تقول : ويله وبيعه
وإنما كان ذلك لأنها مصادر .

والاعراب الشانى ، ان أفردت ولم تطف فانت مخير بين النصب
والرفع تقول : ويل لزيد ويلا له ، أما النصب فلأنك تدعو عليه .
وأما الرفع فلأنك تخبر أن هذا الأمر ثابت له ويستقر فى حالة
الرفع يكون ويل مبتدأ و " له " خبره وطيه قوله تعالى : ويل للمفلقين
ولزيد من التفصيل .

انظر : المختضب للمبرد ٢٢٠/٣٠ .

« الكلام على قوله في الفصل : وهو جواب له »

وقال أيضا مطبعا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة على قوله في الفصل
وهو جواب له (١) .

قال الشيخ : لا يجوز تسوين " جواب " لأنه يفسد المعنى لأنك
إذا نونت تميزت (٢) الإضافة ، وإذا تميزت الإضافة والجواب جواب
قولك له بكاملها فإذا نونت احتجت إلى أن توصل معنى الجواب إلى متعلقة
بسلام .

فإن جعلتها هذه اللام صار الجواب جواب قولك : به لا جوابا
لقولك له .

نعم لو قلت هو جواب لله لكان مستقيما لأن اللام الأولى هي الموصلة
وله التي بعدها هي المقصودة نسبتها الجواب إليها ، والله أعلم .

(١) لم أجده في الفصل .

(٢) تعددت في (ب) وهو تعريف .

يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بحد مضي وقته وإذا لم يكن

فيها معنى الطلب تحذر النصب بحدّها بالقاء والجزم بخير فاء ؟ •

فالجواب أنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا

له ، وإنما أوقع بحدّها الماضي تنبيها على أنّ المطلوب منه ذلك ، فقوته

حتى انقضى وقته فصار كالتمهين واللوم على ترك المطلوب فاعتبار ما فيه من

معنى الطلب المحذّر في وقته نصّب جوابه بحدّ القاء وجزم بخير فساء •

والله أعلم •

❖ الكلام على قول الشاعر في الفضل ❖

يسقون من ورد البربر طيبهم :

وقال أيضا ممليا بدمشق سنة أربع وعشرين وستمئة على قول الشاعر (١) في

الفضل يسقون من ورد البربر طيبهم : بردي يصفق بالرحيل السلسل

يجوز أن يكون المراد مدح ماء بردي وتفصيله على غيره ومعنى يصفق

أى يعنى يقال : صفقته إذا مزجته ، والرحيق الخمر ، والسلسل السهل

كالسلسال والسلسيل أى كأنه ممزوج فأسقط التشبيه كما دتسم فسمى

المهالشة .

(١) وهو حسان بن ثابت الأنصارى .

انظر : الفصل ص ١٠٥ ديوانه ص ٢٤ منهج السالك ١٦/٢ .

أوضح المسالك ١٨٦/٢ .

لقد تولى المصنف شرح معظم مفردات البيت ، أما موضع الاستشهاد

من البيت فهو قوله : بردي يصفق ، فإن جملة " يصفق " صفة

لـ " بردي " بردي مؤنث وكان القياس أن يقول تصفق بالتاء قالوا

إن الشاعر قصد المضاعف وهو ماء بردي لكنه حذف المضاعف وأقسام

المضاعف إليه مقامه وأعطاه حكمه فى التأنيث .

فكما قام المضاعف إليه مقام المضاعف فى التذكير كذلك قام مقامه

فى التأنيث وذلك فى مثل قول الشاعر :

مرت بنا نسوة خوله : والمساك من أردائها فافحه

قال فافحه والقياس أن يكون فافح لأن المسك مذكر ، قالوا إنه

أراد المضاعف وهو رائحة لأنه قال : رائحة المسك لكنه حذف المضاعف

وأقام المضاعف إليه مقامه .

مجاز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكفر وأنهم
لا يشقون الماء إلا ممزوجا بالغمر لثقتهم وكومتهم وتمطيتهم من برد
عليهم .

والهريس يقال إنه موضع بدمشق قال قوم هو بالضاد والمراد به "بردي"
ماء بردي ولذلك ذكر الضمير ه والله أعلم .

** الكلام على قول الشاعر في الفضل **

متى تلقى فردين ترجف

وقال أيضا مليا على قول الشاعر (١) في الفضل (٢) :

متى تلقى فردين ترجف : روانف اليتيم وتستطارا

يجوز أن يكون (٣) محذوفا على " ترجف " والحقت به فوق التأكيد
الخفيفه قلبت الفاء في الوقف ، إلا أن الحاق فوق التأكيد في جواب الشرط
ضعيف .

ويجوز أن يكون منصها على أحد وجهين ، أحدهما مذهب الكوفيين
بالواو التي يسمونها واو الصرف مثلها عندهم في قوله تعالى : ويمف عن
كثير ، ويملم (٤) في قراة الأكرين .

(١) هو عنتر بن شداد الحبسي ، ديوانه ص ٤٣ من قصيدة طويلة
يهجو بها عارة بن زيدا وأول القصيدة :

أحولى تنفى استك مدروها : لثقلنى فيها أنا ذا عارا

(٢) انظر : الفضل ص ٦١ .

(٣) أى تستطارا

الفأهه عند الرمخسرى مجىء الحال وهو " فردين " لبيان هيئة
الفاعل والفعول مما والفأهه عند المصنف قوله " وتستطارا " أنه
يحتمل النصب والجزم ، الجزم عطف على " ترجف " والنصب على أن
الواو في و " تستطار " واو الصرف .

(٤) الشورى : ٣٥ وحى قوله تعالى : " إن يشأ يسكن الريح فيظلل رواك
على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يهقهن بما كسبهن ويمف

عن كثير ويعلم الذين يجادلون في إيماننا ما لهم من محسن .
 والمراد بواو الضرف عند الكوفيين هي الواو التي تأتي في مثل
 قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فمعد الكوفيين أن الفاعل
 " تشرب " منصوب على الضرف ، والمراد أنه منصوب على الضرف أن الثاني
 مخالف للأول أي " لا تأكل " مخالف لـ " وتشرب " من حيث أنه لا
 يحسن تكرير المامل فيه فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن
 وأن المراد بقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن مجزئ الأول ونصب
 الثاني : المنهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا مفردين فلو
 طعم كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبا للنهي ولو كان في نية تكرير
 المامل لوجب الجزم في الفعلين جميعا فكان يقال لا تأكل السمك
 وتشرب اللبن فيكون المراد النهي عنهما منفردين ومجتمعين فلو طعم
 كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهي ، لأن الثاني
 موافق للأول في النهي لا مخالف له بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإن
 الثاني مخالف للأول فلما كان الثاني مخالفا للأول وصرفا عنه صارت
 مخالفته له وحصره عنه ناصبا له وصار هذا كما قالوا في الظروف الواقعة
 أخبارا للبتداء في نحو : زيد عندك ، وفي الفصول معه في نحو
 لو ترك زيد والأسد لأكله .

أما البصريون فالفعل عندهم منصوب بأن مضمرة بعد واو الميم
 في مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وفي مثل قوله تعالى : إن يشأ
 يسكن الريح في ظلل ركاب على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور
 ثم قال أو يهيمس بها كبها صيف عن كثير عطفًا على جواب الشرط
 وهو " سكن " ثم قال : ويملّم بعد قوله تعالى : ويصف .

فمعد الكوفيين " يعلم " منصوب بواو الضرف كما مر وعند البصريين
 أنه منصوب بأن مضمرة بعد الواو فكانه قيل : وأن يعلم .

والثاني مذهب البصريين وهو أن يكون مطلقا على قدر مثلها عندهم
 في قوله تعالى : " يعلم " أى ليعلم ويعلم إلا أنه لا يمكن تقدير الفعل
 المنصوب ، لأنه فى المعنى سبب ، ولو قدر فعل منصوب لكان مسببا فيبقى
 أن يكون التقدير لاسم منصوب مفعول من أجله لأنه قيل : ترجف رؤوسك
 اليك واستلارة فلما أتى بالفعل موضح استلارة عطفًا على حين قدر وجب
 أن يكون منصوبا مثله فى قولك : أريد اثباتك وتحدثنى .

والرواف ، أطراف الاليتين واحدة رافقة ، وتستلارا بمعنى يالسب
 منك أن تطير خوفا ومنه قوله : أقول لها قد طارت شعاعا (١) .

قال سبنا وتستلار فإنه طلب منه أن يظهر من الخوف والضمير فسى
 وتستلارا للمخاطب لا للرواف ولا يطلب من الرواف استلارة وإنما المقصود
 طلبه من المخاطب ، والله أعلم .

ونقل عن أبى عمر الجرمى أن الواو فى الآية وأمثالها ناصبة بنفسها لكونها
 خرجت عن باب المحلف ، فيكون فى المسألة ثلاثة مذاهب .
 انظر : الانصاف ٥٥٥/٢ .

(١) ينسب لقطرى بن فجاعة البياض والتهين ١٧٩/٢ .
 وعجزه : من الأبطال ويحك لن تراعى .

• • الكلام على قول الشاعر في المفضل : • •

على أنها تحفو الكلام وإنما

وقال أيضا مليا على قول الشاعر (١) في المفضل وهو :

على أنها تحفو (٢) الكلام (٣) وإنما : نوكل بالأدنى وإن جل ما يعنى

قال الشيخ (٤) رحمه الله " على " هذه تقع في شعر العرب وكلامهم

كثيرا والمعنى فيها استدراك واضراب عن الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت

لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يهأس من رحمة الله كان استدراكا

لما تقدم واضرابا عن تحقيقه ، وكذلك قوله في البيت الذى قبله :

فوالله لا أنسى قتيلًا رزئت (٥) : بجانب موسى ما مشيت على الأرض

ثم قال على أنها تحفو الكلام الخ ، لأن المعنى على أن المادة نسيان

المصليب إذا تطاولت والجزء على ما كل من المصائب قريب المهد وهذا

اضراب واستدراك لما تقدم من قوله : لا أنسى الخ وكذلك قوله وهو أيضا

في الحماسة •

(١) أبو غراش الهذلى ، المعنى ١٥٥/١ ، المفضل ١٣٤ ، ابن يمين

١١٧/٣ ، الخصائص ١٢٠/٢ ، رواية ابن جنى : " بلى " موضح

" على " فمليه فلا شاهد للمصنف •

(٢) تحفو : تمنى وتندرس من قولهم هفت الديار إذا اندرست وذهب آثارها •

(٣) الكلام - جمع كلم بفتح اللام وسكونها وهى الجراح •

(٤) زيادة فى الأصل •

(٥) رزأ فى القاموس ١٦/١ رزأه أصاب منه ماله كارتزأ ماله ، ولمل يقصد

بمعد قعله للمقتول يصير مال المقتول غنمية له

قد زعموا أن الحب إذا دنا (١) : يمل وإن الثاني (٢) يشفى من الوجع (٣)
 بكل تدأونا فلم يشف ما بنا : على أن قرب الدار خير من البعد
 على أن قرب الدار ليس ينافع : إذا كان من تهواء ليس يذى وقد
 قوله : بكل تدأونا فلم يشف ما بنا ، ثم قال : على أن قرب الدار خير
 من البعد كالأضراب عن الأول ، لأن المعنى فلم يحصل لنا شفاء أصلا .

وإذا كان قرب الدار خيرا في المعنى المراد ففيه شفاء أو بعض شفاء
 وكذلك قوله : على أن قرب الدار ليس ينافع استدراك لمعوم قوله على أن
 قرب الدار خير من البعد ، فاستدراك أنه لا يكون خيرا إلا مع الوجدان
 المعوم المتقدم في قوله : قرب الدار خير من البعد ، هذا معناها .

وأما تعلّقها على الوجه الاعرابي فتحتل أمرين ، أحدهما أن يتعلّق
 بالفعل المتقدم قبلها (٤) كما تعلّقت " حاسا " الاستثنائية بما قبلها لتكونها
 أرسلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الاضراب أو الإخراج (٥) .

(١) دنا : قرب .

(٢) من الثوى وهو البعد .

(٣) الحزن .

انظر : المعنى ١٥٥/١ عند كلامه عن " على " فقد تأثر نفسي
 تخرجه لهذا البيت بآهين الحاجب تأثرا واضحا حتى في أمثله :

(٤) أي في البيت الذي قبلها وهو :

فوالله لا أنسى قتيلاً زيمته : بجانب قوسى ما مشيت على الأرض

على أنها تمفوا الكلام وأنسا : توكل بالأدنى وإن جل ما يعصى

فـ " على " متعلّقه بـ " مشيت " في بيت الأول .

(٥) كما في قولك : جاء القوم حاشا زيد .

وأشهر منه أن يقال إنها في موضع خبر محذوف المبتدأ لأنه قيل والتحقيق
 على أن الأمر كذا فتعلقها بمحذوف كما يتعلق كل خبرٍ جارٍ ومجرور ،
 لأن البعثة الأولى قسمت خبر تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها وعذف
 المبتدأ لوضح المعنى ، والله أعلم .

« الكلام على قول الشاعر في الفضل : »

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

وقال أيضا ملها على قول الشاعر (١) في الفضل وهو :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها : وحبَّ بها مقتولاً حين تقتل

شرح في هذا البيت يمين الأصل الذي كانت عليه " حبَّ " قبل اتصالها

بـ " ذا " وأنها لها كالأفعال .

ومقتولاً نصب على الحال من الضمير في " بها " و " بها " فاعل حب

زيدت فيه الهمزة على غير قياس كقوله تعالى : " كفى به شهيداً (٢) " ومعناه

واضح وقد تبين موضع الاستشهاد منه (٣) ، والله أعلم .

(١) هو الأخطل .

انظر : ديوانه ٢٦٣ ، ابن حميش ١٢٩/٢ ، شرح شواهد الشافعية
للرعي ١٥/٤ ، رواية الديوان " بأطيب بها " مكان " وحبَّ بها " .

(٢) الأخفاف : ٨ .

(٣) وهو قوله : حبَّ وأصله حبَّ بفتح الميم ثم حوّل فتح عينه إلى الضم
لقصد المدح والتعجب فصارت حبَّ ثم قبل ضمة الميم إلى الفاء بعد
حذف حركتها فاجتمع المثالان فأدخفا فصار حبَّ .

وفي الخزانة ٩٦/٤ قال صاحب التخمير في وحبَّ بها ، " بها " .
ها هنا دخلت ، لأنها دليل التعجب كما قالوا : إنك من رجل عالم
لم تسقط " من " لأنها دليل التعجب ، الخزانة ٩٦/٤ .

• • الكلام على قول الشاعر وهو : • •

أنا ابن جلا وطلّاح الثنايا

وقال أيضا ملها على قول الشاعر (١) في الفتل :

أنا ابن جلا وطلّاح الثنايا (٢) : متى أضح الصامة تعرفون

يعنى أنى أرتكب الأحوال ولا أجهن عنها ، وقوله : متى أضح الصامة

إما أن يريد كثرة مباشرته الحروب فلا يراه الأكر إلا بغير عمامة فقال :

متى أضح الصامة يعرفنى الذى ما رأتى إلا غير متمم ، أو يريد إتنسى

مستكثر لمباشرة الحروب ولباس عدة الحرب فعنى أضح الصامة وأليس آلة

الحرب تعرفون ، يعنى إننى إذا طرقت عرفتك بما قد ادى وشجاعتى •

وأما قوله : جلا ، ففيه أشوال ، قيل تقديره أنا ابن رجل جلا

فحذف الموصوف وأقام الصفه شاه ، وقيل إن " جلا " علم (٣) غلب على

(١) نحو سحيم بن وثيل •

انظر : الخزائن ١/ ١٢٣ ، الأصمعيات ص ٣ سيبويه ٢٠٧/٣ •

الكامل ١٢٨ ، مجالس ثعلب ١٧٦ •

(٢) الثنايا جمع ثنية وهى طريق فى الجبل •

جلا ، فى القاموس ٤ / ٣١٣ الجلا قصوره انحمار قدم الشمراو

نصف الرأس أو هو دون الصلح •

(٣) وهو قول عيسى بن عمر أنه علم منقول من القمل ، وعند سيبويه أنه

جملة محكية كقول الشاعر : بنى شاب قونا تصر وتقلب •

قال فى الكتاب ٢٠٧/٣ ، ولا نواه على قول عيسى ولكنه على

الحكاية ثم ساق البيت :

أبيه وقيل إنه أراد : أبا ابن ذي جلا ، وجلا انحياز القمر عن
 مقدّم الرأس ، والله أعلم

ووجهه عند سميحه وجمهور البصريين أن الوزن المفترق بين الأسماء
 والأفعال مثل وزن فعل لا يمنع من الصرف إذا نقل من الفعلية
 إلى الاسم فلو سميت بـ "ضرب" لا تصرف عند الجمهور لأنه وزن لا
 يخص الفعل ولا يثلب فيه .

وقد عسى يمنع من الصرف حيث نقل من الفعل إلى الاسم لأن
 فيه نوعا من الثقل بخلاف نحو : جهل إذا سقى به وصار علما فإنه
 ينصرف عند عيسى أيضا ، لأنه لم ينقل من فعل وإنما نقل من اسم .

« الكلام على قول الشاعر في الغزل : »

فقت للطف مرتاعا وأرقنى

وقال أيضا ملها على قول الشاعر (١) في الغزل وهو :

فقت للطف (٢) مرتاعا (٣) وأرقنى : فقلت أهي سرت أم عادتني حلما

قال الشيخ : يريد اني فقت من أجل اللطف قائما منتبها مذعورا للقاء

وأرقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ، ثم ارتبت لعدم الاجتماع هل كانت

على التحقيق أو كان ذلك في المنام .

ويجوز أن يريد فقت للطف أي فقت وأنا في النوم إجلالا في حال

كوني مذعورا لاستمطامها وأرقنى ذلك لما اتهمت فلم أجد شيئا محققا

ثم من فرط صباه (٥) شك أهي في التحقيق سرت أم كان ذلك حلما

على عادتهم في مخالفتهم كوله (٦) : أنت أم أم سالم وذلك كثير فسي

مصرهم .

(١) هو زياد بن حمل .

انظر : شرح ديوان الحماسة لخليل التهريزي ص ٦٠٨ ، والخزانة

٣١١/٢ والخصائص بدون نسبة رواية الغزل ص ٣٥٦ " الزهر "

في موضع الكيف .

(٢) والطف : الخيال الزائر .

(٣) مرتاعا : مذعورا .

(٤) أسجرتي .

(٥) عشقه .

(٦) أي كقول الشاعر وهو ذو الهمة وهو قطع بيت له وشاه

أيا ظيمة الوفاء بين جالجل : ومن النقا أنت أم أم سالم

ومرتابا نصب على الحال وأعرابه وموضعه (١) من الاستشهاد واضح
والله أعلم .

(١) وموضع الاستشهاد في قوله : أمي حيث سكن الهاء والأصل فيه
أمي ، لأن فيه الانتقال من الخفة وهي الفتحة إلى الثقل وهي
الكسرة فلجأ الشاعر إلى الألف وهو الضكن عاملا إياها معاملة
" كيف " في تسكين عينه ، " كف " .

« الكلام على قول الشاعر فى الفصل : »

ونأخذ بعده بهذا البيت عيش

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) فى الفصل ودو :

ونأخذ بعده بهذا البيت (٢) عيشي : أجب (٣) الشاعر ليس له سلام قبله :

وان يهلك أبوقابوس يهلك : ربيع الناس والنعم (٤) الزكام (٥)

(١) وهو النابغة الذبياني ديوانه ص ٧٥ ، الخزائن ٩٥/٤ ، معاني القرآن للأخفش ٦٠/١ .

(٢) بكسر الدال وهو الذنب فى القاموس ٦٩/١ الذنابي والذهنى بضمهما والذنى بكسر الدال الذنب .

(٣) أجب الجيب محركة قطع السلام ، بضمير أجب ونافه جها ، والمرأة لا اليتين لها أو التى لم يمتلئ صدرها وثديها أولا فخذ لها ، القاموس ١٢٢/٤ ، والمخالصة هى الناقة التى لا سلام لها .

(٤) الأهل والشاء أو الأهل فقط .

(٥) مقراكم بعضها على بعض

وهذا البيت من شواهد سيموه أيضا فى الكتاب ١٠٠/١ طبعة بولاق والمقتضب ١٢٩/٢ .

قولهم : حسن الوجه وزانه حسن وجهه ، لأن الحسن إنما هو للوجه على الحقيقة وليس فيه ثقل ولا تنمير والضمير فى " وجهه " عائذ إلى الموصوف الذى هو الرجل فى قوله : مرت برجل حسن وجهه فلما كان الحسن محصورا فى الوجه أرادوا أن يكون عاما فى الرجل فقالوا بأن غيروا الأسلوب إلى مرت برجل حسن الوجهه بالاضافة وادخال الألف واللام فى المضاف إليه لقصد الصالفة فى الوصف ، لأن فملهم هذا فقد نقلوا الحسن إلى الرجل بعد أن كان محصورا على

يعنى إن يهلك هذا الرجل يذهب عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير
والنعمه والخير فأخذ بعده فى حال لا ترضى ، ثم شبهها بالنسب
وجعل لها ظهرا قطوعا لا سلام له مهالفة فى رداءة الميث السدى
يكونون فيه بعده .

قوله : أجب الظهر ، منصوب على التشبيه بالفعل به وأجب ،
مغفوض وعامة خفضه الفتحة ونى صفة لـ " ذناب " أو عيش ، ونصب

وجهه فقط .

ففى مروت برجل حسن الوجه ، ثلاثة إعرابات رفع الوجه على
الناعية بـ " حسن " لأن الصفه المشبهة تعمل عمل الفعل على اعتبار
أن " حسن " خال من الضمير ، لأنك إذا قدرت وجود ضمير فسى
" حسن " تكون قد أعلت فعلا واحدا فى الفاعلين وهو الضمير
المستكن فى " حسن " والظاهر وهو " الوجه " .

والثانى نصب الوجه تشبيها به بالفعل به ، لأن " حسن "
مع ضمير المستكن فيه بمنزلة الفعل والفاعل ولم يبق الوجه إلا أن يكون
مشتبها بالفعل به ولا يجوز نصبه على التمييز إلا على وجه ضعيف
وقد أشار إليه المصنف ونقل ابن يمين عن أبى على الجواز قياسا
على الجاء النفي وفاء إلى فى ابن يمين ٨٥/٦ .

الثالث أن تخيف الحسن إلى الوجه وتجر الوجه بالاضافة على
هذه الأوجه الثلاثة روى البيت ، أجب الظهر بالرفع والنصب
والجر .

الظهور كغيب الوجه في قوله : مرت برجل حسن الوجه ، وهي لفظة
فصيحة على التشبيه بالمفمول .

ومنهم من جعله نصبا على التمييز ولا حاجة إليه لكونه مفعلة والتمييز
المنصوب إنما يكون بالنكرات .

وقول بعضهم إنه تمييز ، وإنما أتى التحريف لما كان الخفض أكثر بالالف
واللآم فمرت السنتهم عليه ، وقصدوا إلى التمييز جرت السنتهم على اللآم
مع قصد التمييز كما جرت على ضم اللآم في الحمد لله ^(١) لما مرت السنتهم على
الانتاج ضعيف ، ويكفى في ضعفه تشبيهه بالحمد لله ، فإنه رديء ، إذ لم
يمهد لام الجر مضمومة ، وأيضا فإنه كان يجب على هؤلاء أن يميزوا غاتم
الحديد ، لأنه يقال غاتم حديد وغاتم الحديد وغاتم حديد كما يجوز
أجب ظهر وأجب الظهر وأجب ظهرا فإن حسن أجب الظهر لما ذكره
حسن غاتم الحديد ولا قائل به ، والله أعلم .

(١) وفي الكشاف ٥١/١ : قرأ إبراهيم بن أبي علة بضم اللآم لاتعاهسا
الدا ل " الحمد لله " .

وفي البحر المحيى ١٨/١ والجمهور قرؤا بضم الدا ل " الحمد " .
وأصح إبراهيم بن أبي علة منه لام الجر لضمه الدا ل .

*** * الكلام على قول الشاعر في الفضل : محرر نجم الجامل * ***

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) في الفضل وهو :

محرر نجم (٢) الجامل (٣) والنوى (٤) : وصاليات للفضلى طلى وقبله :

أ أن شجاك (٥) طلل عامسى : قدما يرى من عهد الكرسى

يجوز أن يكون مصدرا فى الأصل ووصف به كما وصف بهشيره من المصادر

ويجوز أن يكون على حذف مضاف أى ذواحر نجم ، والجامل فاعل فسى

المعنى أضيف المصدر إليه (٦) .

ويجوز أن يكون اسم مكان أضيف إلى الجامل للتخصيص كما يضاف إلى

زيد ، فتكون على هذا بدلا من " طلل " بدل كل من كل ، لأن أسماء

المكان لا يوصف بها وهو على الأول صفة ، والنوى عطف على " طلل " .

لأنه قيل أشجاك طلل وشجاك نوى .

ولا يجوز أن يكون عطا على " الجامل " وإن قلنا إنه فاعل فى المعنى

(١) منسوب فى الفضل للمجاء من ٢٣٨ ، ولم أجد من ذكر له نسبة

غير الزمخشري .

(٢) اسم مكان على زنة اسم مفعول وهو مكان تجمع الابل .

(٣) قطيع من الابل .

(٤) حصير حول الخباء والخيمة يدفع عنها السيل يمينا وشمالا .

(٥) الشزن .

(٦) سقط فى " ب " .

لأنَّ النوى لا يوصف بالاعترجام ، ولا على " محرّجهم " (١) إذا جمّل
صفة لأنّه يصفه .

وصاليات ، مملووف على " طلل " وصى صفة لـ " صاليات " كما تقول
جاءنى عالم عاتل فيمتصب الصفة لما أتمتها فقام الموصوف ، والله
أعلم .

(١) أى ولا عطفاً على " محرّجهم " .

• • الكلام على قول الشاعر في الفصل : • •

وأضرب منا بالسيف القوانسا

وقال أيضا معليا بدمشق على قول الشاعر (١) في الفصل وهو :

وأضرب منا بالسيف القوانسا (٢) : وصدرة :

أكر (٣) وأحى للحققة منهم وقيله :

فلم أر مثل الحى حيا مبهتا : ولا مثلنا يوم التقينا فنوارسا

قال الشيخ رحمه الله تعالى : إن أريد بالروية رؤية العلم فـ " حيا "

منسوب بها فمحول أول ، ومثل الحى ، فمحول ثانٍ ونوارسا فمحول أول

و " مثلنا " فمحول ثان .

(١) منسوب في الخزائن ٥١٧/٣ لباس بن مرداس .

(٢) جمع قونس وهو أعلى بيضة من الحديد أو قدّم رأس الرجل .

(٣) وصف لأعداد م بحسن الكر على سهيل التهمك ووصف قوته بحسن حمايه ما يجب حمايته من الحق وقوى ذلك كله هم أناس يعسئون شوب عدوهم بالسيف فيصيحون أعداءهم بالشاررات الثالثة .

وموضع الاستشهاد هو نصب القوانسا بأفضل التفصيل كما سيذكره

المصنف في الصفحة التالية :

وحقيقة ذلك عند البصريين أن القوانس منسوب بفعل مضمحل دل عليه أضرب كأنه قال : يضرب لأن أفضل التفصيل عندهم وعند المصنف أيضا لا يعمل إلا في النكوة لمدح تصرفه ولجموده فيكون ما يحمده حينئذ منصفا على التمييز ومثل هذا قوله تعالى : الله أعلم حيث يريد مثل رسالته .

وان أريد^{ثمة} المين فيحتمل أن يكون " حيا " مصححا هو الفمصول ،
ومثل الحق ، صفة قدّمت فانتصبت على الحال .

ويجوز أن يكون " مثل الحق " هو الفمصول ، وحيا مصححا ، أما عطف
بيان لقوله " مثل الحق " وأما حال من الحق كأنه قال : مثل الحق مصححا
وأتى بحى للتوطئة للصفة المنوية قولهم : جاءنى الرجل الذى تعلم
رجلا صالحا .

وضح الحال من المضاعف إليه لأنه هنا فى معنى الفمصول أى لم أر
مائلا للحق فى حال كونهم مصححين والمضاعف إليه إذا كان فى معنى فاعل
أو فمصول صح منه الحال كغيره .

ويجوز أن يكون تمييزا كقول : عندى مثله تمرا أو قمحا أو شهبه
كقولهم : " على الثمرة مثلها هذا " لما فى " مثل " من إشباع الذات
فصح تمييزا كتمييز ما أشبهها قال الله تعالى : " أو عدل ذلك صيا^(١)ما
وكل ما ذكر فى ذلك جار فى قوله " مثلنا فوارسا ، ف " فوارسا " مثل قوله
مصححا ومثلنا مثل قوله : مثل الحق .

قوله : أكر وأحى ، تبيين لما أذناه فيما تقدّم ، فيجوز أن يقتضب
بفعل مقدّر لا صفة لما تقدّم لئلا يفصل بين الصفة والموصوف بما هو
كلاجهنّى إذا جعلها تمييزا .

ويجوز أن يكون صفة لما تقدّم كأنها صفة واحدة إذا جملا غير تمييز

لأنه قال : جاءني زيد وعمرو الحافل والمالم وذلك جائز ، وأكر وأجس
 صفة لـ حيّا مصباحا ، وأضرب منا ، صفة لـ " فوارسا " والقوانسا ، منصوب
 بفعلٍ قدّر كأنه قيل عمّ يخرجن فقال : نضرب القوانسل لأن أفعل لا يعمل
 في الظاهر (١) ، وهو موضح الاستشهاد .

والمعنى أنه يصف الحي الذين صبحوهم بأنهم على قوة وشده وكر
 وعماية ، وإذا وصف من أخذوهم بالقوة دلّ ذلك على قوّة الآخذين بخلاف
 ما إذا كانوا ضعفاء ، والله أعلم .

(١) كذاه يشمر بأن أفعل التفضيل يعمل في الضمر ، والصحيح غير
 ذلك لأن أفعل التفضيل كما مر لقلّة تصرفه لا يعمل إلا في التكررات
 زيد أكرم أبا اللهم إلا في مسألة الكحل كـ " مارأيت رجلا أعمن
 في عينه الكحل في عين زيد " .

• • الكلام على قول الشاعر في الفضل : • •

أتوا نارى، فقلت السخ

وقال أيضا مليا بدمشق على قول الشاعر (١) في الفصل وهو :

أتوا نارى فقلت منون أنتم : فقالوا الجن قلت عمو ظلاما وقيله :

ونار قد غضأت لها بلبيل : بدار لا أريد بها مقامها

سوى تحليل راحلة وعين : أكله مخافة أن تنامها

محمد قوله : أتوا نارى الخ •

فقلت إلى الدمام فقال منهم : زعيم نحمد الانس الظماما

قال الشيخ رحمه الله : ظانما ، منصوب على التمييز أى نعم ظانكم

كما تقول : أحسن الله صاحبك •

ولا يحسن أن يكون ظونا إذ ليس المراد أنهم نعموا فى ظلام ولا فى

صباح وإنما المراد أنه نعم صاحبهم ، وإذا حسن (٢) صاحبهم كان فى

المنى : نعم صاحبهم •

وتوله : نحمد الانس الظماما ، الدمام فمحول ثان إما على تقدير حذف

عوف خفض أى نحمد الانس على الدمام وأما أنه متعبد بنفسه من أصله قولك :

(١) الأبيات منسوبة لشعير بن الطائر فى النوادر لأبى زيد ص ١٢٣

وهى من شواهد المقتضب ٣٠٢/٢ وأوضح المسالك ٢٨٣/٤ والنصائف

١٢٩/١ وذكر المصنف ٤٩٨/٤ أنها تنصب أيضا لتأنيدهم

أيضا فى المقتضب ، الخزانة ٢/٣ •

(٢) سابقه فى (ب) •

استغفرت الله الذنب ومن الذنب •

وقال انس وأنى (١) بمحنى واحد وموضع الاستشهاد منه ظاهر (٢)

وما قبله أظهر •

وغضات ، أى أتممت وأقدمت يقال غضات النار أخضوها غضا •

وقوله : سوى تحليل راحلة أراد سوى راحلة أتممت بها فيها بقدر تملط

اليمين •

ومن أبيات الفضل قول عوف بن الأحول من كلام الخطيب التهريزى (٣)

عرضت عليه فاستجوده :

وكت إذا منيت بغصم مسوء : دلفت له فأكويه وقاع (٤)

فتهدى عن قفار الصلب طورا : ولورا قد تجوب عن النخاع
منيت ، بليت ، ودلفت له قصدته فكويته فتهدى الكية عن قفار صلبه وهى

(١) وفى القاموس ١٦٨/٢ "الانس البشر كالانسان الواحد انس وأنسى وجمع

أناسى قرأ يحيى بن الحرث وأنسى كثيرا بالتخفيف •

(٢) وعوقله "منون" يقول العلماء ان فيه شذوذين ، الأول : زيادة

الواو والنون فى الدج ، والثانى تحريك النون وهى متحركة •

(٣) هو أبو زكرياء يحيى بن على بن محمد بن الحسن الشيبانى المعروف

بالغلييب التهريزى توفى فى ٥٠٢ هـ ترجمته فى السير النبلاء ٦٣/١٢

ابن خلكان ٣٠٧/٢ ، مصبغ الادباء ٢٨٥-٢٨٠ •

(٤) كذا نسبها ابن يمينى وصاحب اللسان ٢٨٦/١٠ مادة وق •

منيت : ابتليت •

غصم : مخاصم •

دلفت : تقربت اليه •

أكويه : من الكى بالنار •

** الكلام على قول الشاعر في الفصل **:

هني كانه كاللصوت المرد

وقال أيضا مليا على قول الشاعر في الفصل وهو :

هني كانه كاللصوت المرد صدره : فترك جريما عيلا أبناؤنا (١)

قال الشيخ : معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناء عاقرا ، لأنهم

قتلوا آبائهم ، هني كانه كذلك ، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوا

مردة .

وموضع الاستشهاد ظاهر (٢) ، ويقال ليرى ولحق أى بين اللصوص والجمع

لصوص .

قال أبو بكر (٣) قال الأصمى (٤) والفتح أعلى (٥) قال صاحب الصلاح

لحق بهم النكم ، والله أعلم .

(١) أنشد أبو عبيدة هكذا بدون نسبة للسان : " لست " ٣٨٩/٢ ،

ورواية اللسان وتركته عيلا أبناؤهم هني كانه كاللصوت المرد

نهدا في موضع " جريما " أبناؤهم موضع أبناؤنا اللصوص في موضع

اللصوص .

عيلا : جمع عائل من المعيل بمعنى الهك .

المرد : جمع مارد وهو المنهت من الجن .

(٢) وهو إبدال الصاد من التاء في " اللصوص " فان أصله اللصوص .

(٣) لم أدر من هو أبو بكر هذا ؟ ولعله يقصد أبا بكر ابن السراج استناد

أبي على الفارسي وترجمته في القهرست ص ٩٢ توفي ٣١٦ .

انظر : معجم الادباء ١٩٢/١٨ .

(٤) موت ترجمته في ص

(٥) في (ج) و (ب) أعلى وفي (ح) أولى وأعلى مما .

(٦) وهو الجوعرى ، انظر : الصلاح ١٠٥٦/٣ .

« الكلام على قوله في الفضل : »

في عرك الله وقدمك الله

وقال أيضا مطيا بدمشق في رجب سنة أربع وعشرين وستمائة على قسول

صاحب الفضل : عرك الله وقدمك الله .

قال الشيخ رحمه الله : فيها فائدة ، لأنه إذا ثبت أن الواضح (٢)

الله تعالى وثبت أن من لفق الموب قلنا يطلقون على الهاري لم يحتج

إلى إذن من الشارع لثبوت أن الله تعالى هو الواضح .

وإن قلنا إن الواضح الموب واحد أو جماعة لم يكفنا إطلاق اللفظ

لجواز أن يطلقوا على الهاري ما يمنع الشرح بحد (٣) إطلاقه ، والله

أعلم .

(١) أي واضح اللفظ .

(٢) مرده بالهاء كما في النسخ .

(٣) لقد حاولت أن أهتدي إلى مقصود المصنف رحمه الله من هذا الكلام

ولم أستطع .

« الكلام على قوله تعالى : يا جهال أهي معه والطير »

وقال أيضا معليا على قوله تعالى : « يا جهال أهي معه والطير » (١) .

قال الشيخ : الأولى أن يكون من هذا الباب (٢) ، لأن سباب

المنقول معه قليل حتى أن بعضهم لم يجزوه إلا سماعا لا قياسا وهذا

الباب جاز قياسا كثيرا فعلمه على الأكثر أولى ، والله أعلم .

(١) سها : ١٠ .

(٢) لحله يقصد باب المحظ لأن الأصل ، وهذا بعض اتهامات المصنف

رحمه الله .

« الكلام على قول الزمخشري : واستعمل هذا والأصل مما »

قال الشيخ بدمشق سنة خمس وثمانين وستمائه ملها على قول صاحب
 الفضل " فاستعمل هذا والأصل مما (١) " ولم يبدل فاستعمل الأصل وغذا
 مما ، لأن قصوده أن الأصل عنده ملج وعو قوله : شهرهما ، ولما
 كان ظهور الترسيم هو الأصل عنده خضع بالذكر بالشارة بخلاف الأصل
 المرفوض عنده فلماذا قال : فاستعمل هذا بمعنى : ظهور والأصل يصني
 شهرهما .

(١) الفصل ص ١٨٨ ، قال : وتعمل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا
 متصلين كقولك : ما أحسن رأسهما وفي التنزيل فاقطعوا أيديهما وفي
 قراح عهد الله أيانها وفيه ^{نقد} صفت قلها كما وقال الشاعر :-

شهرهما مثل ظهور الترسيم ، فاستعمل هذا والأصل مما ولم يقولوا
 في المفضلين أفراسهما ولا غلمانها وقد جاء ضمها ، رجالهما ، ص ١٨٨
 الفصل

« الكلام على قول الزمخشري في المفضل »

في باب خبر أن وأخواتها

وقال أيضا ملما على المفضل (١) في قوله : خبر أن وأخواتها ، " هو

المرفوع " .

قال الشيخ رحمه الله : إنما لم يحذف (٢) ، لأنه معلوم وذلك أنه خبر

المبتدأ في المعنى ولما تقدم ذكره استغنى عن حذوه هنا بما تقدم (٣) ،

والله أعلم .

(١) ص ٢٢ محذوف : في نحو قولك : أن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك .

(٢) أي خبر أن .

(٣) أي من حذوه للمبتدأ والخبر : " هما الاسمان المجردان للاستناد نحو

قولك زيد منطلق والمراد بالتجريد اخلاؤهما من الصوامل التي هي

كان وإن وأخواتها " ، المفضل ص ٢٣ .

« الكلام على حذف خبران في الفصل : »

في قولهم : ان مالا وشبهه

وقال أيضا ملينا على قوله : وقد حذف ان مالا وان ولدا إلى آخره (١).

قال الشيخ : لا حاجة إلى ذكر هذا ، لأنه قد ذكر ما يدل عليه وهو

قوله : " وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصفاه وأحواله وشرائعه قائم

فيه " .

فإن كون الخبر محذوفا تارة ومثبتا أخرى حال من أحواله فهو داخل

في قوله : وأحواله فهذا يقع تكرارا ، وإنما ألجأ إلى ذكره التنبيه على

ما وقع في كلامهم من هذا الباب ، والله أعلم .

(١) الذي في الفصل من ٢٨ " وقد حذف في قولهم ان مالا وان ولدا وان

عددا أي ان لهم مالا " .

• • الكلام على قوله : إِنَّ مَالًا وَإِنْ عَدَدًا • •

وقال أيضا ملبا على قول صاحب الفضل " ان مالا وإن عددا (١) " .
 قال الشيخ رحمه الله : ينهى أن يكون التقدير : إِنَّ لَنَا مَالًا فَيَقْدَرُ
 الضمير مقدما ، ولو قدر متأخرا لم يسغ ، لأن الاسم يبنى نكرة من غير شروط
 بخلاف قولهم : ان زيدا وإن عمرا ، فإنه لو قدر مقدما أو متأخرا لكان
 سائفا وأمثله في الأول تدل على ذلك ، والله أعلم .

• * * * خبر لا التي لنفى الجنس * * *

وقال أيضا ملطيا على قوله خبر لا التي لنفى الجنس (١) .

قال الشيخ رحمه الله : لا ، التي لنفى الجنس ولا التي بمعنى ليس
كلاهما لنفى الجنس ، وإنما خصوا الأولى بهذا الاسم ، لأن هذه هي
الموضوعة لذلك فصيحاً فأضافوها إلى المعنى الذي وضعت لأجله ، فاستعملها
بمعنى " ليس " غير فصيح (٢) ، ألا ترى أن المرمى للفصح في سمة الكلام
لا يقول : لا رجل في الدار ، وإنما يقول : لا رجل في الدار فلذلك
سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس .

وأيضا فإن لا ، التي بمعنى ليس لها شبه بليس وهو شبه قوي وليس
كذلك " لا " التي لنفى الجنس فإنها وإن شبهت بـ " إن " إلا أنه شبه باشتراكهما
في النقيض (٣) ، والله أعلم .

(١) الفصل من ٢٩ .

(٢) وجهه أنه كثر مجيئه في الشعر دون النثر وما كان باباه الشعر دون النثر
قيل بمدح فصاحته ، يستدلون بقول الشاعر :-

من صد عن نيرانها : فأنا ابن قيس لا سراج

ولا التي بمعنى ليس يأتي محذوف الخبر كثيرا أي لا سراج لنا .

وهذه الرضى في شرح الكافية ١١٢/١ إلى أن " لا " في قوله
" لا سراج " ليس بمعنى " ليس " إنما هي لا التي في قولهم : لا إله إلا
الله وهو ظاهر كلام المصنف هنا إلا أن هذه " لا " عند الرضى تهمل مع
التكرار لا حول ولا قوة يجب أعمالها إذا فصل بينها وبين اسمها لا فيها
قول أو وقع اسمها معرفة لا زيد فيها ، شرح الكافية للرضى ١١٢/١ .

(٣) المراد باشتراكهما في النقيض أن " إن " لتأكيد الإثبات ولا التي لنفي
الجنس لتأكيد النفي فحملت لا على (إن) حملا على النقيض .

« الكلام على قوله في الفصل : في : فاما لفيك »

وقال أيضا مليا على قوله في المصدر فاما لفيك (١) .

قال الشيخ : هذا أصله أن يكون فوها لفيك جملة من مبتدأ وخبره فكان القياس أن يأتي على ما كانت عليه إذ الجمل هذا سبيلها إذا كانت في الأصل لشيء (٢) ثم نقلت عن ذلك الأصل تنقل على ما كانت عليه وكذلك قولهم : كلمته فاه إلى في أصله فهو إلى في إلا أنهم لما كثر استعمالهم له بمعنى مشافها وظب ذلك فيه حتى صار يفهم منه مشافها مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الاسناد أجرو مجرى المفرد في اعرابه ، باعرابه لما قبل ذلك وكذلك فاما لفيه لما علموا استعماله في معنى الشيء والدعاء (٣) حتى يصير التركيب فيه نسيا نسيا أجرو مجرى المفرد الذي صار بالآخره كمناء في اعرابهم الاسم الأول باعرابه ، وصار الثاني كأنه (٤) جار ومجرور من تنته ، قولهم بايمته يدا يمد وحت الشاة شاء بدوشم (٥) وكذلك ما أشبهه وهذا مما لسم يتكلم عليه النحويون لغموضه واشكاله ، والله أعلم .

(١) وفي سميويه : ٣١٥/١ ومن ذلك قول المرب فاما لفيك وإنما ترصد الداهية كأنه قال ترأ لفيك فصار بدلا من اللفظ بالفعل واضر له كما اضمر للترب والجندل .

- (٢) ساقطة في (ح) .
- (٣) الداهية في (ح) .
- (٤) زيادة في (ح) و (ع) .
- (٥) درهما في (ح) .

« الكلام على قول الزمخشري في باب الامالة »

وقال أيضا ملحقا على الفضل في الامالة (١) في المشترك .

قال الشيخ رحمه الله : إن قيل لم أمالوا دعى ولم يميلوا " قال " والملة المقتضية للامالة في " دعى " موجود فيه وأمثاله وذلك لأن الملة للامالة هي ضرورة الالف إلى الياء إذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله في قولك : دعى ، فليكن ذلك في قولهم : قال ولام من اللوم وما شاكل ذلك فإنك تقول فيه قيل وليس فتقلب الالف ياء ، فليكن مثل " دعى " ؟ .

وأجاب عنه من وجهين أحدهما أن الياء في " دعى " يجب قلبها متحركة فصارت كالأصلية لقوتها ، والياء في " لم " و " قيل " لا تتحرك بل ميتة ساكنة فجعل للمتحرك على الساكن مزة .

(١) لم يحرف سميويه الامالة في كتابه ، قال في ١١٧/٤ ، هذا باب ما تعال فيه الالتفات .

فالالف تعال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عاهد وعالم وساجد ، الكتاب ١١٧/٤ .

وقال المبرد في المقتضب : ٤٢/٣ الامالة : أن تنحو بالالف نحو الياء ولا يكون ذلك إلا لملة تدعو إليه .

وقال ابن جنى في اللج ص ٣٧٤ معنى الإمالة سواء تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتعمل الالف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت وذلك قولك في عاهد عاهد وفي سالم سالم .

الثاني أن قلمها في "دع" واجب لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرة
 قبلها لازمة لا تقبل غير ذلك بخلاف "الهم" و"قيل" فإنه قد يقال
 فيه "لوم" و"قول" وقد يشتم الحرف المكسور للضم على لغة فصيحته
 فجعل لما قبلها فيه واجب والكسرة لازمة على ما ليس لذلك منية
 والله أعلم .

❖ الاعتراض على الزمخشري في سياقه ولده مع وعد ❖

وقال أيضا مليا : سياقه الولد (١) مع وعد ، ليس بمستقيم ، لأنه
يقال لده ولده وجهة ووجهة ، هذا ما يجوز فيه ثبوت الواو واسقاطهما
فكيف يستقيم سياقها مع ما هو واجب الثبوت ، وإنما أتى به على أحد الأمرين
في الثبوت ولم يحتسب الأمر الآخر ، والله أعلم .

(١) قال في الفضل ص ٣٧٥ الواو تثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثبتها على
الصحة في نحو : وعد وولد والبط والولد وسقوله فيما عنيه مكسوره
من مضارع فعل أو فعل لقدا أو تقديرا . قال الفطيمد ومعنى والتقدير
ينح ويصح لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحرف الحلق .

* * في حذف اللقب * *

وقال معلبا على حذف اللقب الذي أشار إليه الزمخشري في مفضله (١) :
 "كل اسم غير صفة صار علما بالنسبة ، والمراد بالنسبة ما لم يوضع بوضع واضح
 خاص " .

وإنما قلنا غير (٢) حفة احتراز من الصفات التي غلبت حتى صارت أعلاما
 من نحو الكاتب والوزير والساحب ، لأنها لو كانت منها لجاز إضافة الاسم
 إليها في مثل قولك : زيد الكاتب وعمر الساحب بل بقونا جارية صفات على
 ما كانت عليه ، وهذه جزوا فيها الإضافة إذ لم يكن لها مع الاسم حال
 مخصوصة متقدمة فتبقى عليه فلذلك قالوا زيد تفة والمراد مسمى هذا اللقب
 على ما بسط في غير موضع .

وإنما قلنا صار علما بالنسبة احتراز من أن يسمى مسمى باسمين بالأصل
 فانه لا يقال زيد أي عمرو ، لأنهما عندهم سواء بخلاف اللقب الفالسب
 لأنه لم يغلب إلا لشهرته فأضافوا الخفي إلى المشهور ليوضحوه ، ويحققوه
 أنهم لا يقولون : تفة زيد ولا بهلة تيس ، ثم لا ينكر أن اللقب يصح إطلاقه
 على كل ما ذكر ، وإنما قصدنا تشبيه في هذا الموضع في قصد مسوده ،
 والله أعلم .

(١) ما بين القوسين من كلام المصنف رحمه الله وليس كلام الزمخشري والزمخشري
 لم يحذف اللقب في مفضله .

(٢) غير ساقطة في (ح) .

« الكلام على توليه في الفصل : »

واعلم أن كل شيء حسن لك أن تحصل

وقال أيضا ملطيا على قوله : واعلم أن كل شيء حسن لك أن تحصل فيه

« ربّ » حسن لك أن تحصل فيه لا .

قال الشيخ رحمه الله : أورد على أن « لا » لا يحمل إلا في النكرة

مستشهدا بقول سميّه (١) ، وليس بمشيد مقصوده لكونه وقع خبرا والخبر قد

يكون أمّ ، ألا ترى أنه لو كانت لا تحمل في النكرة والمعرفة لكان هذا

الكلام صحيحا ، وإذا كان كذلك ، لم يقد أنها لا تحمل إلا في النكرة ،

والله أعلم .

(١) قال في الكتاب : ٢٨٦/٢ « واعلم أن كل شيء حسن لك أن تحصل فيه

ربّ حسن لك أن تحصل فيه لا » .

وسألت الخليل رحمه الله عن قول المربّ ، ولا سيما زيد فزعم أنه مثل

قولك : ولا مثل زيد .

* * الكلام على قول الزمخشري في المفضل: * *

وكل مثق أو المجموع من الأعلام فتصرفه بالآل

وقال أيضا معلما انه أورد على الزمخشري في مفعله (١): وكل مثق أو

المجموع من الأعلام فتصرفه بالآل *

قال الشيخ رحمه الله قولهم: يا زيدان ويا زيدون (٢) فانه مصرف ولا

لام فيه ؟ *

فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن يقال " يا زيدان " هنا تنبيهة

" زيد " في قولك: جاء زيد من الزيد على اللفظة القليلة فيكون قولك:

يا زيدان مثل قولك: يا رجالن (٣) ويا زيدون مثل قولك: يا ضارون *

الثاني أن يا زيدان ، الأصل فيه يا أيها الزيدان ويا أيها الزيدون ،

كما أن أصل قولك: يا رجل يا أيها الرجل ، ولكن لما كان باب قولك

يا أيها الرجل لانه أن تحذف اللام (٤) ويستغنى بحرف النداء لاتادتها

المعنى الذى يفيد اللام أجرى قولك: يا أيها الزيدان مجراه (٥) ، لانه

من باب *

(١) ص ١٤ *

(٢) يريد أن " زيدان " و " زيدون " وإن كانتا نكرتين إلا أنهما هنا معرفتان

بدخول حرف النداء عليهما ، لأن من علامات التصريف النداء *

(٣) أى نزل يا زيدان منزلة يا رجالن في التكثير *

(٤) أى في المنادى وهو الرجل اكتفاء به يا رجل *

(٥) أى مجرى يا رجل *

والذى يدلّ على أنه منه (١) امتناع : " زيدان " كامتناع رجل كراهة
 أن يكثر الحذف ، والله أعلم .

(١) الذى يدلّ على أن يا أيها الزيدان منزل منزلة يا رجل امتناع أن تقول :
 " زيدان مراداً به النداء مع تجريد خوف النداء فيه كامتناع قولك " رجل "
 قاصداً به النداء مع تجريد النداء فيه ، لأن قولك : رجل مراداً به
 النداء مع حذف أداة النداء سلبت على السامع فيظن أنه خبر لمبتدأ
 محذوف لا النداء .

*** الكلام على حذف اسم الجنس في الفصل ***

وقال أيضا مليا : " كره الزمخشري أن يقول في حذف اسم الجنس ما ذكره المتألفون من قولهم : ما وضع لمسمى لا تمنع الشركة فيه وهو يسمى متواترا " .

وكره أن يقول : ما دل على كثره باعتباره معنى واحد لثلاث يوههم أن الكثرة مستفادة من طاقه ولا يستفاد منه إلا المفرد فمدل إلى قوله : " ما دل على شيء وعلى كل ما يشبهه (١) " ولم يمكن أن يحدهما ذكر أولا ، لأنه أمر ذهني والمعنى الذهني متحد لا شركة فيه .

ثم هو في الحقيقة ليس موضوعا له فلنا تقطع بأن وضع رجل لما فسى الخايج وما في ذهنه فيستحيل أن يكون في الخايج ، والله أعلم .

(١) الذي في الفصل ص ٦ : " ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه " .

« الكلام على قول الشاعر في المفضل : »

ألا أيهذا الهاخع الوجد نفسه : لشيء

وقال أيضا ممليا على قول الشاعر (١) في المفضل وهو : --

ألا أيهذا الهاخع الوجد نفسه : لشيء نحتة عن يديه المقادر

الوجد : إما فاعل الهاخع ولا ضمير في " الهاخع " والتقدير : الذي يخع

الوجد نفسه أى أهلك من قوله تعالى : فلملكهاخع نفسك .

وأمّا مفعول من أجده فيكون في " الهاخع " ضمير يرجع إلى الموصول

أى الذى يخع هو نفسه أى أهلكها من أجل الوجد فالوجد بالنصب تحليل

لقوله يخع نفسه والمعنى أهلكها من أجل الوجد .

ولشيء مع صفته تحليل لقوله لا هلاك النفس المحلل بالوجد فهو تحليل

العمل المحلل كما تقول : ضربت زيدا لأنه قرأه ، فالتأديس :

(١) هو ذو الرمة ديوانه ص ٢٣٩ اللسان يخع القنضب ٢٥٦/٤ وهى

أبيات من قصيدة قالها يمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى

رضى الله عنه وأولها :

لمية اطلال بحزوى دوائر غشها السواقي يمدنا والمواطن

الهاخع نفسه قاتلها غما وغشا ومنه قوله تعالى فلملكهاخع نفسك على اثارهم

ان لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا (الكهف) (٦) .

نحتة : باعدته .

الوجد : الحزن .

والشاهد فيه وصف المنادى المبهم باسم الإشارة وهو قوله :

" أيهذا " .

تحليل للضرب " ولأنه قرأته " تحليل للضرب الممثل بالتأديب .

ومعنى الهيت التسليه كأنه قال : يا من أهلكك نفسه الجسد ه أو أهلكها

من أجل الجسد لأمر أزالته عن يد القاديسر ، والله أعلم .

الْإِمْلَاءُ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ

"مسألة" : هل يجوز دخول الفاء في خبر "إن" خلاف بين سيويه والأخفش .

قال الشيخ رحمه الله ملها ، قال سيويه (١) : لا يجوز دخول الفاء في خبر "إن" خلافا للأخفش ، ودليله أنه حرف يمنع دخوله

(١) الذي في الكتاب ١٠٢/٣/١٠٣ خلافا لما نقل المصنف عن سيويه ، لأن ظاهرهما في الكتاب جواز دخول الفاء في خبر "إن" لا المنع .

قال في الكتاب ١٠٢/٣ "وسأله عن قوله : الذي يأتي في فلسه درهمان" لم يجز دخول الفاء ههنا " والذي يأتي في " بمنزله " ههنا " ههنا " وأنت لا يجوز لك أن تقول : ههنا لله درهمان .

فقال " الخليل " إنما يحسن في " الذي " لأنه جمل الآخر جوابا للأول وجمل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتي في درهم إلى أن قال سيويه ومثله ذلك قولهم أي في الجواز " كل رجل يأتي في درهم ومثله ذلك " أي في جواز دخول الفاء " قوله تعالى : الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية فلم أجزم عند من ثم ذكر هذه الآية وهي موضع الاستشهاد ومثله أي في الجواز أيضا قوله تعالى : إن الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتحوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق . انظر : الكتاب ١٠٢/٣/١٠٣ .

ومن فهم الجواز عن سيويه ابن عمير في شرح الفضل ١٠٠/١ والسيوطي في الهمع ٦٠/٢ وأبو الحسن الأشموني في منهج السالك ٢٣٦/١

أما المصنف رحمه الله فقد تبع عهد القاهر الجرجاني فقلنا عن سيويه المنع حسب فهمهما فكيف ما ينقل التحويلات عن سيويه ، كل على حسب فهمه لمبارة سيويه .

انظر : رأى عهد القاهر في المختصر في شرح الايضاح ٣٢٤/١ وانظر : رأى المصنف أيضا في كتابه الايضاح في شرح الفضل ٢٠٥/١

على الشرط فلا يدخل على المشبه بالشرط قياساً على " ليت " .

والأخفش يجيب عن ذلك بأن الأصل لم يمتنع دخوله على ما أشبه الشرط بناءً على امتناع دخوله على الشرط ، وإنما امتنع في " ليت " و " لعل " لأمر ممنوع لا يستقيم معه دخوله على الشرط ولا ما أشبه الشرط ، وهو أن الخبر في " ليت " و " لعل " هو الذي كان خبر المبتدأ ، ودخول الفاء في الخبر يشعر بأن الجملة مسبب عن الأول ، والجملة التي هي سبب خبر في المسمى محتمل للصدق والكذب وما يكون خبراً لـ " ليت " لا يحتمل الصدق والكذب فاستحال أن يكون القى الواحد في كلام واحد محتملاً للصدق والكذب وليس محتملاً للصدق والكذب إذ يستحيل اجتماع النقيضين .

ولا شأن أن ما ذكره الأخفش واضح في صحة التعليل وما ذكره سيبويه يجوز أن يكون قد لمح في وضع الواضع حتى عليه ما ذكره والأحكام اللغوية لا تثبت بقبول وإنما تثبت بالنقل ثم تملل .

فالضواب أن ينظر إلى الواقع فإن وقع ما ذكره الأخفش صح مذهبه وصح تعليله ، وإن وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاسقراء ثبت مذهبه وتعليله .

وقد ثبت ما ذكره الأخفش في القرآن والكلام الفصح قال الله تعالى : " أن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق (١) " والخبر " فلهم عذاب جهنم " بالفاء .

وقال تعالى : " قل إن الموت الذى تفرقون منه فانه ملائكم (١) " وما ذكره بعض أصحاب سبويه من أن الخائف انما وقع فى دخول " إن " على " الذى " مجابة بالفاء (٢) لا فى دخولها على موصوف " الذى ليس بمستقيم فإن " الذى " لا تكون إلا صفة فلا فرق بين ذكر موصوفها وحذفها .

وما ذكره بعضهم من أن الفاء زائدة ، غير مستقيم فانه اعتذار بما لا يقوله صاحب المذهب المتمذر عنه فإن الفاء عند سبويه لا تزداد فى خبر صاحب الهندأ .

وما ذكره بعضهم من أن " الذى (٣) " خبر " إن " و " فإنه (٤) " ملائكم " جملة أخرى ، ليس بمستقيم ، لأن المعنى على الاخبار بأن الموت يلقىهم لا على أن الموت هو الذى يفرقون منه .

وقد يجاب عن قوله تعالى : إن الذين فتنوا المؤمنين الخ ، بأنه سيق فى قوم مبهوتين ، وشرط " الذى " المشبهة بالشرط ألا تكون فى قوم مخصوصين فهو مشترك الالزام فيجب أن يقدر الخبر محذوفا فلا يبقى فى الآية جهة استدلال ؟ .

والجواب منع أنها مخصوصة بمن تقدم ذكره من أصحاب الأخدود ، وإن كان

(١) الجمعة : ٨ .

(٢) جملة " مجابة بالفاء " صفة لقوله " الذى " .

(٣) فى آية الجمعة ، وهى قل إن الموت الذى تفرقون منه فانه ملائكم .

(٤) أى وقوله تعالى : " فانه ملائكم " .

ذلك هو السبب وقد يكون السبب خاصا والحكم عاما فالمحمل بمحموم اللفظ لا بخصوص
 السبب ، ألا ترى أنه (١) لو قيل في " كرزيد " من كره فله نار جهنم
 لم يمتنع خصوص من حمل " من كره " على المموم ، وإن كان هو (٢) السبب
 فكذلك هذا .

وأما دليل الأخفش (٣) فإنه يقول : جملة مصدره بالذی لا يتغير (٣) معنى
 خبرها في التصديق والتكذيب بما دارا عليها فجاز أن تدخل في خبرها الفاء
 إذا قصد معنى السببية تيماما على ما يدارا فيها مما لا يتغير المعنى كقولك :
 الذي يكره فله درهم ، والله أعلم .

(١) سقط في الأصل .

(٢) سقط في (ع) .

(٣) والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لهنى مجاشع أخذ عن
 سيويه وهو أحد أصحابه وكان أسن من سيويه وأخذ عنه أبو عيسى
 الجرجي وأبو عثمان المازلي وتوفي الأخفش سنة ٢٢١ هـ وله كتاب
 الأوسط في النحو وكتاب معاني القرآن مطبوع ، وكتاب الاشتهاق
 وترجمته في الفهرست : ٧٨ .

(٤) في (ح) يتمين وهو تعريف .

"مسألة" : هل ينصرف أحمر إذا سمي بها ثم نكر أولا ؟ خلاف بين
سيهويه والأخفش .

قال الشيخ رحمه الله قال سيهويه : إذا سمي بـ "أحمر" ثم نكر فإنه
يستنح من الصرف بحد تنكيره (١) .

وقال الأخفش ينصرف (٢) .

وجه الدليل عند سيهويه أنه يقول : اسم فيه الصفة الأصلية وزن

(١) قال في ١٩٨/٣ فإن قلت : فما بالك تنصرف "يزيد" في النكرة ،
وأما منعا من صرف "أحمر" في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟
فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما فإذا كان اسما ثم
جملته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كانت صفة ، الكتاب ١٩٨/٣ .

(٢) واختار الهمد في أحد قوليه مذهب الأخفش قال في المقتضب ٣١٢/٣
أي إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف ، لأنه استنح من الصرف
في النكرة لأنه تمت فلذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة
أفعل الذي لا يكون تمنا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه
يجوز في القياس غيره . كانه في المقتضب ٣١٢/٣ .

وذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية ٦١/٢ "مخطوط بمكتبة
الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية" أن للأخفش قولين في "أحمر"
قول يوافق مذهب سيهويه وقول آخر يخالفه وأنه قد ذكر موافقه لسيهويه
في كتابه الأوسط إلا أن أكثر المتأخرين كما يقول ابن مالك لا يذكرون له
إلا مخالفته لسيهويه مع أن موافقه آخر ما قاله كما زعم ابن مالك ، وقد
المح على ذلك أيضا الرضي في شرح الكافية ٦٨/١ .

الفعل ولا علمية فيمتنع باعتبارها من الضرف كأسود وأدهم وأرقم فوجب أن
يمتنع من الضرف .

وقال الأخفش : اسم نكرة وليس فيه إلا علتان واحدى علتيه التصرّف فيجب
صرفه لزوال التصرّف بالتذكير كأحمد وعمر وإبراهيم .

والجواب الفرق بين الفرج والأصل القيس عليه ، وهو أن الأصل لم يختلف
التصرّف عند زواله بالتذكير على أخرى ، والفرج كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار
الوصفية الأصلية فلما زالت بالتذكير وجب اعتبارها عند زوال المانع بقيام السبب .
وبدل على أن الوصفية الأصلية معتبرة مع غير العلمية أطباق العرب على
منع " أسود " (١) و " أرقم " للحجة ومنع صرف أدهم للقيد ، ولا مانع
إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل ، وما يدل على أن العلمية أيضا مانعة من اعتبار
الصفة الأصلية أطباق العرب على صرف باب " خاتم " إذا كان علما ، ولو
أجبرت الصفة الأصلية فيه لكان غير منصرف .

وسره أنهم كرهوا الوصفية مع ما يفاد تحقيقها سببا لحكم واحد ، وهما
المضادة للوصفية المحققة للعلمية أن العلم موضوع للاختصاص بالمسمى ، والصفة
موضوعة لمسمى لا اختصاص فيه ، ولما تحققوا في الوصفية المحققة كرهوا أن
يمتثلوا أصلا دفعا لوهم توهم الجمع بين المتضادين .

ولو قيل في دليل الأخفش ، لو امتنع صرف " أحمر " بعد التذكير

(١) قال في الكتاب ٢٠١/٣ وأما أدهم إذا غنيت القيد والأسود إذا غنيت
به الحية والأرقم إذا غنيت به الحية فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة لم
تختلف في ذلك العرب .

لا ممتنع صرف خانم قبل التنكير ؟

فالجواب عنه ما تقدم .

وقد أورد على الأخفش أنه لو امتنع صرف " أحمر " بعد التنكير لا ممتنع

صرف " أفضل " إذا سقى به بعد التنكير ؟

والجواب أن " أفضل " إذا سقى به لم يسم بصفة حتى يقال إنها يحتمل

بعد التنكير ، لأن شرط استعماله صفة الالف واللام (١) أو الاضافة أو من (٢)

فثبت أنه ليس ما نحن فيه بل هو عليه أظهر لأننا نقول لو انصرف " أحمر " بعد

التنكير لانصرف " أفضل منك " إذا سقى به بعد التنكير ، وهم موافقون في

ذلك فلما جاءت " منك " مع " أفضل " صار كأحمر ، فوجب منع صرفه بعد

التنكير فكذلك منع صرف " أحمر " ، والله أعلم .

(١) كجاء زيد الأفضل ومرت يزيد أفضلكم ومرت بأفضل من عمرو .

(٢) في الكتاب ٢٠٢/٣ ، أعلم أنك إنما تركت صرف أفضل منك لأنه صفة
فإن سميت رجلاً به أفضل هذا بغير " منك " صرفته في النكرة وذلك نحو
أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل
أفضل وإنما يكون هذا صفة بـ " منك " ولو سميت أفضل منك لم تصرفه على
حال الكتاب ٢٠٢/٣ .

وفي منهج السالك ٢٢٥/٣ أفضل من ، منع الكوشين صرفه للضرورة
قالوا لأن حذف تنوينه لأجل " من " فلا يجمع بينهما .

ومذهب البصريين جواز ، لأن المانع إنما هو الوزن والوصف كأحمر
لا " من " بدليل صرف خير من وشر من لزوال الوزن .
انظر : حاشية الصبان في الصفحة نفسها .

سأله : هل يجوز صرف جوار في الرفع والجذر أو لا ؟ خلاف بين
 سفيه وغيره .

قال الشيخ رحمه الله قال سفيه رحمه الله : " جوار " في الرفع
 والجذر (١) منتهى من الصرف ، والتنوين فيه تنوين الموصولات خلافاً لهمضم .
 ودليله أنه يقول : جمع على صيغة منتهى الجموع بغيره ، فوجب
 امتناعه من الصرف قياساً على " ضارب " .

(١) إن أراد المصنف أن جوار في الرفع والجذر منتهى من الصرف تقديراً فسلم
 وأن أراد غير ذلك فظاهر كتم سفيه في الكتاب يخالفه لأن جوار وفواشي
 وأخواتهما منصرفة عنه في الرفع والجذر وغير منصرفة في النصب ففسد
 نص عليه في الكتاب ٣٠٨/٣ قال : وأعلم أن كل شيء من بنات المياه
 والواد كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجز والرفع وغير منصرف
 في النصب وذلك أنهم حذفوا المياه ، خف عليهم فصار التنوين عوضاً وإذا
 كان الشيء منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير متصل
 منصرفاً صرفته وإن كان غير منصرف لم تصرفه لأنك تتم في حال النصب
 كما تم غير بنات المياه والواد .

وقال المبرد في المختضب ١٤٣/١ : وإنما انصرف باب جوار في الرفع
 والخفض ، لأنه أقص من باب ضارب ، المختضب ١٤٣/١ .

ورفع عبد القاهر الجرجاني قول أبي علي الفارسي : وإذا حذف
 المياه في نحو فواشي وجوار قص الاسم عن مثال أقصى الجموع وأشباهه
 الوزن فقال فتصرفه فتدخل عليه التنوين فإن نصبت قلت : رأيت جوارى
 لم يجوز إلا منصرف ، لأن المياه إذا تحرك جرى مجرى الحرف الصحيح
 فلم يحدف ، شرح الايضاح لمبد القاهر الجرجاني ١٠٢٩/٢ .

فإن قيل قياسكم هذا على "ضوارب" لا يستقيم فيه الشرط المعتبر في منع الصرف ، وهو أن يكون بعد الالف فيه حرفان أو ما يقوم مقام حرفين ، فالأول كـ "مساجد" وشبهه والثاني كـ "دواب" وشبهه وليس "جوار" كذلك في الصورة المفروضة فقد اتطاع اللاحق ؟ .

والجواب أن نقول إن هذا فيه الشرط المذكور ، فإنا نقطع باعتباره المحذوف في مثل ذلك .

والذي يدل على اعتبار المحذوف ، أمران أحدهما أن نقول : "هذه جوار" بكسر الراء ، اعتبارا بوجود الياء ، ولو كانت الياء في حكم الممدوم لوجب أن نقول : "هذه جوار" بالرفع فدل ذلك على أنه ليس كـ "سالم" و "كلام" فإن الخصم يقيس عليه وسنذكر في معارضته .

وإذا ثبت الاعتداد بها في هذا الحكم اللفظي حتى قدرت كالموجودة وجب الاعتداد بها في منع الصرف ، لأنه حكم لفظي مثله .

والثاني أنا متفقون على منع صرف أحقى وأحوى وما أشبهه وأصله : "أحوى" فالمانع فيه وزن الفعل والصفة ، ووزن الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي "أفعل" متحركة الياء ، وانفتح ما قبلها فأهملت الفاء فبقى : أحوى ، فلو صح أن يكون الاعلال مخلاً بالوزن لوجب ألا يعتمد وزن الفعل فيقال : هو أحوى من كذا بالتثنية ، لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ، ولا قائل

نقسم أن التثنية تثني عوض عنه ، فبقي عوض من الياء المحذوفة .

والأولى أن يقال إنه عوض عن اعلال الياء بالسكون وهو قول الفارسي (١)

لأن حذف الياء إنما كان بحسب وجود التنوين فكيف يصح أن يكون عوضا عنها ولم يحذف إلا بعد وجودها ، وإنما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب أن يقال إنه عوض عن الاعلال ، لأن الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين فلما جاء التنوين بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

قال الخصم : اسم ، ليس فيه الشرط المانع من الضرف فوجب بقاؤه على الأصل قياسا على سالم وكلم .

والجواب من وجهين أحدهما أنه لا يصح نفي وجود السبب المانع من الضرف ، فإننا قد أثبتناه بدليل الذي تقدم ، وإذا لم يثبت الوصف الجامع لم يثبت القياس .

الثاني الفرق بين جوارمين سالم وكلم وهو أن الأصل (٢) مفرد وهذا المتنازع فيه جمع (٣) فلا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) يقصد بها على الفارسي قد مر الكلام عنه .

(٢) أي الأصل القياس عليه ويقصد سالم وكلم .

(٣) وهي جوارم لأن مفردا بجازية .

"مسألة" : الخلاف بين الخليل وأبي عمرو بن الصلاح في :
 " يا زيد والحارث " .

قال الشيخ : قال الخليل رحمه الله تعالى : " يا زيد والحارث " .
 المختار في المصطوف الرفع خالفاً لأبي عمرو فإنه يختار النصب فيما ذكر
 عنه .

وجه الدليل أن يقول : اسم هو منادى في التحقيق فينبغي أن يحرك
 بحركة المنادى قياساً على أنها الرجل اتفاتها .
 وإنما قلنا إنه منادى ، لأنه معطوف على منادى والمصطوف والمعطوف
 عليه مشتركان في الحكم ولأ لزم الاختلاف .

فإن قال أبو عمرو ماضياً : اسم معطوف على منى فيختار فيه

(١) انظر : رأى الخليل في الكتاب ١٦٨/٢ .

وملخص الكلام أنه إذا عطف اسماء فيه الف ولام على منادى
 مفرد منى فلك فيه وجهان الرفع اتباعاً للفظ والنصب اتباعاً للمحل
 نقول : يا زيد والحارث والحارث بالرفع والنصب في المعطوف إلا أن
 الخليل وسبويه يختاران الرفع فيقولان يا زيد والحارث أتبعاً .
 واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر وأبو عمر الجرجي النصب فيقولون :
 يا زيد والحارث .

انظر : المقتضب ٢١٢/٤ ، شرح الكافية ١٣٧/١ .

ونصب الرضى في شرح الكافية ١٣٧/١ رأياً ثالثاً إلى المبرد أنه
 كان يختار الرفع إذا كان المعطوف كالصنم أي إذا كانت الألف فيه
 عارضة زائدة أما إذا كانت لازمة في القلم كالصنم فإنه يختار النصب
 لأبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس .
 والذي قاله الرضى غير مذكور في المقتضب ٢١٢/٤ .

التعصب قياساً على "ضربت هؤلاء" وزيدا " وذلك أن المخطوف على
الهنيات إنما يجرى على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من
الأصل الغيب عليه ؟

والجواب للخليل بالفرق ، وذلك أنا إنما خططنا المخطوف على موضع
الهنى للتمذر ، لأن الاعراب إنما لفظي أو تقديرى أو محلى والأولان (١)
منتشيان ، لأن هؤلاء من أسماء الإشاره وهى هنية فيتمين الحمل على
المحل .

أما " يا زيد " وإن كان هنيئاً مثل " هؤلاء " فى عموم البنساء إلا
أنه لما كان مصوب فى حالة وهنى فى أخرى فليس مثل " هؤلاء " فإنه لم
يقع إلا هنيئاً ولذلك جاء فى توابح يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة
البنائية منزلة الحركة الاعرابية لطروء البناء ، ألا ترى أنه يحسن لا رجس
ثريقاً فيها (٢) ولا يحسن ضربت هؤلاء الكرام .

والجواب أن حاصل هذا الفرق تجويز الاعراب على اللفظ ولولا هذا لم
يجز الاعراب على اللفظ كما لا يجوز ضربت هؤلاء الكرام .

وإنما جاز لهذا الفرق ألا ترى أن يازيد الماقل أقص من يازيد الماقل
والله أعلم .

(١) وهما الاعراب اللفظى والتقديرى .

(٢) ووجه حسنه أن ثريقاً منصوب علقاً على لفظ اسم لا ، لأن لفظ " رجل " منصوب
إلا أن الذى منح التنوين فيه كونه هنيئاً لأن لا مح رجل منسول
منزلة القى الواحد فكانت كخسة عشر ، هذا عند البصريين .

أما الكوفيين فرجل فى قولك : لا رجل مصرب عندهم أى أن
الفتحة فيه فتحة اعراب لا فتحة بناء ، انظر : الانصاف ١/ ٣٦٦ .

"مسألة" : هل علامة الندبه تلحق الصفة أولا ؟ خلاف بهين

الخليل ويونس .

قال الشيخ رحمه الله قال الخليل رحمه الله : علامة الندبه لا تلحق

الصفة خلافا ليونس^(١) ، والكلام المفروض في مثل : "يازيد الطحاوية" .

وجه الدليل للخليل أنه يقول : اسم ليس بمندوب فلا تلحقه علامة

الندبه قياسا على قولهم : جاءني زيد الطحاوية .

وتحريم أن علامة الندبه إنما تلحق المندوب ، وقوله الطحاوية في "وازيد

الطحاوية" ليس بمندوب بل هو صفة جاءت بعد تمام الاسم بكامله ، وجعلته

فلو لحقت علامة الندبه "الدليل" للحقت به ليس بمندوب مطلقا .

وأما يونس ، فإنه يقول اسمان تنزلا بمنزلة اسم واحد^(٢) فلحقته علامة

(١) انظر رأي الخليل ويونس في الكتاب ٢/٢٢٥-٢٢٦ .

وذكر السيرافي أن ندبة الصفة قول يونس والكوفيين .

انظر : تعليق عبد السلام هارون على الكتاب ٢/٢٢٥/٢٢٦ .

قال أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف ١/٣٦٤ ، ذهب

الكوفيين إلى أنه يجوز أن تلحق علامة الندبه على الصفة نحو قولهم : وازيد

الثرثاء ، وإلى ذهب يونس ، بن عبيد البصري وأبو الحسن ابن كيسان ،

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، الانصاف ١/٣٦٤ .

(٢) يقتضيه أنهما صارا بمنزلة المضاف والمضاف إليه فكما لا يمنع الحاق علامة

الندبه على المضاف إليه فكذلك ههنا .

وقد أوجب بأن المضاف إليه لا يمكن الاكتفاء به عن المضاف

بخلاف الصفة والموصوف فإنه يمكن الاكتفاء بالموصوف دون الصفة

الندبة كالمضاف والمضاف إليه في قولهم : وأعد المظلهاء وشبهه .

والجواب الفرق ، وذلك أن المضاف والمضاف إليه تركبا وطاردا لولهما واحدا ، فصار كل واحد منهما كالزأى من " زيد " حتى أنك لو فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلا ، وليس كذلك الصفة والموصوف فإن الموصوف مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة إذ لم تأت إلا بمد تمام الأول وكسائه لفرض ، فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه .

وهذا قول أبي البركات ، الانصاف ١/ ٣٦٤ .

وما احتج به يونس والكوفيون قول بعض العرب قد ضاع منسبه
بجميعتان أى قدحان ، فقال : واجمعتى الشاميتيناه وموضع
الشاهد أنه ألقى علامة الندبه على الصفه وهى " الشا " .

وما ورد به البصريون أنه يحتمل أن يكون من قياس يونس وليس
قول العرب ، لأن سيهويه حكاه عن يونس .

وأما يونس فيلحق الصفة الالف ويقول : وأزيداه الطرفاه " واجمعتى
الشاميتيناه " ثم قال : وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ الكتاب
٢٢٦/٢ ، ولذلك نقل الأستاذ عبد السلام هارون عن السجواني فى
تحقيقه على الكتاب قوله : والذي حكاه سيهويه عن يونس " لست أدرى
الحاق علامة الندبه له من قياس يونس أو ما حكاه عن العرب فنحتج
به " .

الرد الثانى أنه من الشاذ الذى لا يمحأ به ولا يقاس عليه قولهم :
وأمى خفرهتر زمزماه وما أشبه ذلك .

انظر : المسألة فى سيهويه ٢٢٦/٢ ، القشتنب ٢٢٥/٤ ،
شرح الكافية للرنى ١/ ١٥٩ ، الانصاف فى مسائل الخالف ١/ ٣٦٤ .

ويمكن أن يقال لو جاز يا زيد الطويلة لجاز جاني زيد الطويلة ،

ولم يجر فلا يجوز •

ووجه الملازمة أن علامة الندبة إنما تلحق المندوب و"الطويلة"

ليس بمندوب فلو لحقت الطويلة للحقت ما ليس بمندوب مطلقا ،

والله أعلم •

"السألة" : الخلاف في لولاي وعساك بين سيبويه والأخفش .

وقال الشيخ قال سيبويه رحمه الله في اللغة الضميمة التي جاءت في لولا وعسى في قولهم : لولاي ولولانا وفي قولهم : لولاك إلى لولاكسن ، وفي لولاه إلى لولاهن ، وفي عسى وعساى وعسانا وفي عساك إلى عساكن وعساه إلى عساهن ، أن الضمائر بعد لولا في محل الجر بـ "لولا" وأن اللولامع المتكى (١) حالا يخالفها مع المنظر .

والمتكى بعد "عسى" في محل النصب بـ "عسى" إجراء لها مجرى لعل (٢) .

ومذهب الأخفش أن الضمائر في البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الفصحى فحملوا الرفع على الجر في "لولا" والرفع على النصب في "عساك" و "عساه" .

ودليل سيبويه في "لولا" أنها صيغة ضمير مجرور توجب أن يكون ما قبلها هو العامل فيها جرّاً ، وإن لم يكن من أصل عمله الجر في غيره قبلها على "لن" في قوله : "لن غدوة" (٣) .

(١) يعني مع المنظر .

(٢) وهو مذهب الخليل ويونس وسيبويه ، الكتاب ٣٧٤/٢ والسألة مذكورة أيضاً في أمالي ابن الفجري ١٨٠/١ ، والانصاف ٦٨٧/٢ وشرح الكافية للرضي ١٨/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصان ١٨١/٣

(٣) يريد قول الشاعر في البيت المشهور :

.. .. .

فما زال مهري مزر الكلب منهم : لدن غدوة حتى دنت لشروب
وللمهرد قول ثالث في لولا وهو أنه لا يقع بعدها إلا ضمير مرفوع
كقوله : لولا أنتم لكنا مؤمنين وما جاء خلاف ذلك فهو خطأ .

قال في الكامل ٤٨/٨ ٤٩ ، أما قوله : لولاك فإن سيويه
يؤزم أن " لولا " تخفض الضمير ويرتفع الظاهر بالابتداء فيقال إذا
قلت : لولاك فما دليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة
إلى قوله : والذي أقوله : إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا
أنت كما قال الله عز وجل : لولا أنتم لكنا مؤمنين .

وقال في المختضب ٧٣/٣ ، وكذلك قول الأخفش : وافق ضمير
الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس هذا القول بشيء ولا قوله ما أنا
كأنست .

وقد رد على المهرد بأبيات من الشعر منها قول الشاعر :

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى : بأجرامه من قلة النيق منهوى

وقول الآخر :

أنت طمع فبيننا من أراق دمائنا :

: ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن

وقول بعض العرب : لولاك هذا العام لم أحج .

فأتى بالضمائر فيه متصلا غير مرفوع .

قلت : وللمهرد أن يحكم على الأبيات بالشذوذ بدليل أن

مثل هذا لم يرد في النشر ، والله أعلم .

ذلك في " عسى " إلا أنه يقول صيغة منصوب لا ناصب له يمكن تقديره
سوى " عسى " فوجب أن يكون " عسى " هو العامل فيها نصبا ، وإن
لم يكن من أصل عمله النصب في غيره قياسا على " لدن " .

ووجه قول الأخفش في لولا و " عسى " أنه موضح لوقع فيه الظاهر
لكان مرفوعا فوجب أن يحكم على محل النصب الواقع موقعه بذلك قياسا على
سائر الضمائر إلا أنه يحتاج إلى الاعتذار عن وقوع صيغة المنصوب في محل
الرفع أيضا فإنه لا يحد في استمارة صيغة أحد الهامين للآخر ، فكما
أقموا صيغة المرفوع في المجرور في قولك : مرت بك أنت هو هو ،
منا نحن ، وما أنا كأت فكذاك أقموا صيغة المجرور في المرفوع فسي
" لولا " .

وكما أقموا صيغة المرفوع في محل المنصوب في قولهم : ضمنت أنت
ضمنت هو ، كذلك أقموا صيغة المنصوب في محل المرفوع في قولهم :
عساك وعساني .

ولا خلاف في أن كلا المذهبين يلزمه ارتكاب محذور والتخطئ فسي
الترجيح في مثل ذلك إنما يكون ببيان أخف المحذورين فما ذكره سيويه
يلزم منه محذور واحد وهو تغيير " لولا " و " عسى " في أن لهما عسا
في الظاهر يخالف عملهما في الضم على هذه اللفظة ، ثم يكون اختلافا
الضمائر مبنيا على هذه القاعدة إلا أنه جوف في كل فرد .

ومذهب الأخفش يلزمه المخالفة في كل باب من الهامين في جميع مجاله
وهو اثنا عشر ، في كل واحد منهما ولا يخفاء في أن محذورا واحدا أولى من

اثنى عشر محذورا •

وفي هذا ضرب من التحامل على الأخفش ، وذلك أنّ المحذور الذي
لزم الأخفش لازم أيضا على مذهب سيهويه •

وقيل لهم إنه منى على أن "لولا" جاره ، لا يفيد ، فإن المخالفة
حاصلة سواء كانت أصلا أو بناء ثم لو سلم تعدد المخالفة على مذهب
الأخفش واتحادها على مذهب سيهويه فقد يكون المحذور المتحد أبعث من
محذورات متعددة •

ولا يخفى في أن إجراء ما ذكر مجرى "لن" بمحيد من حيث أن
"لن" مستبعد عن قياس كلهم (١) واقع موقع الفلظ (٢) لما ثبت
فيها من الثبوت التي هي شبيهة بالتنوين حتى توهم أنه ممنون مستقيم
أضافته ، ولا شك في أنه بمحيد جدا أو غير مستقيم •

وما ذكره الأخفش منى على قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الضيغ
موقع بعض فثبت بذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر ، والله أعلم •

(١) يقصد أن حملهم "سيهويه" وجهاته "لولاك" على "لن غدوة" حمل
على الغدوة ، لأن نصب "غدوة" بمحذ "لن" ليس بقياس فكيف
يقاس عليه ؟ •

(٢) والقصود بالفلظ هنا الشاذ ، وليس الفلظ بمعناه اللغوي المعروف
وكثيرا ما استعمل سيهويه هذا مرادا به نفس المعنى •

* الخاتمة *

أول ما يلتقي الباحث في أمالي ابن الحاجب سمة اطلاق الرجل وعق فكره
لا في النحو فحسب بل في علوم كثيرة ، فإن المتصدى لدراسة أمالي ابن
الحاجب يجد بين يديه ظاهرتين أولاهما اهتمامه بالمعنى وثانيهما تمسكه
الشديد بالقياس .

أما سبب اهتمامه بالمعنى فكان ذلك وليده تأثره بالمنطق وليه ، هذا مما
فيه ، فقد سبق أن قلنا انه بصري المذهب في النحو والبصرة كانت هي الموضع
الأول لظهور المنطق اليوناني في الهند الإسلامية فلا غربة إذن أن يتأثر
نحاة البصرة بالمنطق والفلسفة ويبقى أثر ذلك في مصنفاتهم ، يقول الاستاذ
الدكتور شوقي ضيف : " ويظهر أنه كل للبصرة من الضلع بهذه الثقافات
في القرن الثاني الهجري ما لم يكمل للثقافة فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على
خليج العرب فترلها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سورها لوصولها بثقافات
المختلفة (١) " .

ويشاك إلى هذا أن المصنف بدأ حياته العلمية فقيها أصوليا قبل أن ينتهي
نحويا ، حين الفقه والاصول والمنطق وشائج لا ينكرها أحد فلا غرو أن نجد
في الأمالي المبارات التالية : " وهذا الحد ليس بجيد " " وهذا يلزمه
الدور " .

وخير مثال على اهتمامه بالمعنى قوله في اعراب قوله تعالى : " ما أنت بنعمة

ربك بمجنون " .

مأخذ على ابن الحاجب فى أماليه :

وما يؤخذ على المصنف رحمه الله أنه فى بعض الأحيان يميل إلى تفسير المسائل ويذهب فى اعراب الآيات مذنباً بعيداً ، وخير مثال على هذا اعرابه قوله تعالى : " يا أيها المزمل هم الليل إلا قليلاً تنفضه إلى آخره " .

وأيضاً اعرابه قوله تعالى : " وما يؤمزعزعه من المذاب أن يحمر " لقصد اختارن من أبى جعفر النحاس (١) ومكى بن أبى طالب (٢) وأبى الهيثم المكنى (٣) والزمخشري (٤) أن يكون الضمير " هو " فى الآية عائداً إلى قوله تعالى : " أحدهم " من قوله عز وجل : يؤذ أحدهم ...

أما المصنف فقد ذهب فى الآية مذنباً بعيداً فجعل الضمير مرة عائداً للواد القدر (٥) أى اسم الفاعل من وذ مرة أخرى للوداد المصدر ومرة للضمير وحينئذ آخر جملة ضمير الشأن .

قال أبو الهيثم : ولا يجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن لأن المفسر لضمير الشأن مهتداً وخبر ودخول الباء فى بمزعزعه بمنعته من ذلك .

وما يؤخذ عليه : ظاهرة التكرار ، وقد يكون مسألة واحدة ثلاث مسرات

- (١) اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢٠٠/١ .
- (٢) مشكل اعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ٦٣/١ .
- (٣) أملاء ما من به الرحمن ٥٤/١ .
- (٤) الكشاف : ٢٩٨/١ .
- (٥) انظر : ص ٢١٩ من الرسالة .

أو أكثر ، كما كرر مسألة المصنف على عاملين وقوله تعالى : " ونزعنا ما فى صدورهم من غل " ذكرها مرتين (١) .

ويؤخذ عليه أنه قد يمدح بابا كاملا على جزء كلمة ويعلق عليه مما يجملى القارئ يفقد المعنى المراد الا بعد الرجوع إلى المفضل ، ومن ذلك املاؤه على كلمة : " جواب " من كاتم الزمخشري وهو جواب لمة ، قال المصنف لا يجوز تنوين بجواب ، لأنه يفسد المعنى . . .

ومن ذلك املاؤه على " وفادية . . . " من كاتم الزمخشري وإذا لم ترجع إلى المفضل لن تستطيع أن تعلم المعنى المراد .

ويؤخذ عليه عدم التثبت فى الثقل فى بعض الأحيان ، وقد ينقل عبارات المفضل وفيه شيء من التفسير فى الفاظ المفضل ، كما ينقل عن سيبويه بلفظ " وقال سيبويه " (٢) فإذا رجعت إلى الكتاب تجد أن ذلك معنى كلامه وليس نحه .

ويؤخذ عليه عدم ذكر الموضوعات المتماثلة فى باب واحد ، ويؤخذ عليه اعتراضه على الزمخشري فى أمور لا تمت إلى النحو بطله بل هى إلى المنطق أقرب منه إلى النحو .

(١) انظر : ص ٣١ ، ١٦٠ .

(٢) قال فى باب سبحانه الله ومجده الله قال سيبويه : معنى لا تتصرف إنها لا تستعمل إلا محذورا ولا تقع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا إليها .
والذى فى الكتاب ٣٢٢/١ وتصرفها أن تقع فى موضع الجز والرتب
وتدخلها الالف واللام .

وهذه بعض الملاحظات التي أخذ على المصنف ولا يتقصص من
قيمة الكتاب وسيل الأمانى مرجعا هاما للدارسين والباحثين
إن شاء الله .

* ترتيب الفهارس *

- (١) فهرس الآيات .
- (٢) . الأحاديث .
- (٣) . الأقوال والأمثال .
- (٤) . الأبيات الشعرية .
- (٥) . أنصاف الأبيات .
- (٦) . الموضوعات .
- (٧) . المراجعين .

* فهرس الايات *

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت	١٨٠	البقرة	٣
٢	واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم .	٢٣١	"	٣
٣	إذا طلقتم النساء .	٢٣١	"	٣
٤	فعدة من أيام أخر .	١٨٥	"	١٢
٥	فانه آمن قلبه .	٢٨٣	"	١٩
٦	إن تبدوا الصدقات .	٢٧١	"	٢٦
٧	أن تضل أحدا منهما فقد كسب .	٢٨٢	"	٢٧
٨	فادكروا الله كذكركم آباءكم .	٢٠٠	"	٢٠٣
٩	فلإذا أفقتهم من غشاوت .	١٩٨	"	٥٦
١٠	ومن أعظم ممن كسب شهادة عنده .	١٤٠	"	٥٥
١١	وإن أخذنا ميثاقكم لا تسفون .	٨٤	"	٨٥
١٢	وإن أخذنا ميثاقكم ونحننا فوقكم الدار .	٦٣	"	٨٥
١٣	وقال الذين لا يحلمون لولا يكلمنا الله	١١٨	"	١٠٩
١٤	وإن أخذنا ميثاق بني اسرائيل	٨٣	"	١٤٩
١٥	وإن كروه كما هداكم وإن نقم من قبله	١٩٨	"	١٧١
	لنم الضالين .			
١٦	نقلها ما يؤمنون .	٨٨	"	١٧٦
١٧	وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض	١١	"	٢١٦
١٨	وما شو بهم حزجه من العذاب أن يمترو	٩٦	"	٢١٩

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١٩	ليس عليكم جناح أن تتخفوا عسلاً •	١٩٨	البقرة	٢٢٦
٢٠	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم •	٢٣٦	"	٢٦٢
٢١	كونوا قردة خاسئين •	٦٥	"	٢٦٩
٢٢	وتركهم في ظلمات لا يصرقون •	١٧	"	٢٧٣
٢٣	لا تارض ولا يكر عوان بين ذلك	٦٨	"	
٢٤	ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق	٤٢	"	٣٤٣
٢٥	فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا •	٦٠	"	٤٩٦
٢٦	لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج •	١٩٧	"	٥٢٢
٢٧	لا بيع فيه ولا خلة •	٢٤٥	"	٥٢٢
٢٨	وإذا أخذ الله ميثاق النبي لما آتيتكم	٨١	آل عمران	٨٦
٢٩	ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون	١٠٢	"	١١٢
٣٠	وليس الذكور كالأنثى	٣٦	"	١٨١
٣١	ليسوا سواء	١١٣	"	"
٣٢	إن الله لا يخلق الميماء	٩	"	٢٣٣
٣٣	يوصيكم الله في أولادكم للذكور • • •	١١	النساء	٤٩٥ ١٤
٣٤	ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم	٧٧	"	
	فإن كانتا اثنتين	١٧٦	"	٤٧
٣٥	وإن كان رجل يورث كلالة	١٢	"	
٣٦	ولا تهنوا في ابتغاء القوم	١٠٤	"	٢٢٤
٣٧	أناخذونه بهتانا وإنما همينا	٢٠	"	٢٢٨ ٥ ١٤٢
٣٨	لا يستوي القاعدون من المؤمنين	٩٥	"	٢٣١

غير أولى •

مسلسل	الآية	رقمها السورة	الصفحة
٤٠	وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا	١٤٩ النساء	٣٠١
	سمعتهم •		
٤١	فكلوه هنينا مريئا	٤	٥٥٢
٤٢	من بعد وصية يوصي بها أولاد	١١	١١٤
٤٣	ومن أصدق من الله وعدا	٨٧	٣١١
٤٤	وإن لم تفعل فما بلغت رسالته	٦٧ المائدة	١١٥
٤٥	إن كنت قلته فقد علمته	١١٦	١٨٤
٤٦	يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا	١٠٩	١٨٦
	أجبتهم •		
٤٧	لا يعزفكم شأن قوم	٨	٢١٠
٤٨	اعدلوا هو أثرب للنهي	٨	٢١٩
٤٩	وليحكم أهل الانجيل	٤٧	٢٥٤
٥٠	فريقا كذبوا فريقا يقتلون	٢٠	٢٧٢
٥١	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة	٦	٢٩٢
٥٢	وقفينا على آثارهم بحميص بن مريم	٥	٣٠٢
٥٣	أو عدل ذلك صاما	٩٥	٥٩٦
٥٤	واقتوا الله إن الله سريع الحساب	٤	٢٤
٥٥	وذلك نرى إبراهيم طثوت السموات	٢٥ الأنعام	١٨
	والأرض •		
٥٦	والملائكة باسطوا أيديهم أغبروا	١٩٣	
٥٧	وجعلوا لله شركاء	١٠٠	١٥٧
٥٨	ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين	٥٩	٢٠٨

مسلّم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
٥٩	يوم يأتي بعض آيات ربّك	١٥٨	الأنعام	٢٥١
٦٠	أكبر مجرميها	١٢٣	"	٣٤٤
٦١	قل لا أجد فيها أرحمَ إلّٰهٍ محترماً على العالم	١٤٥	"	٤٥٢
٦٢	لا يفتنكم الشيطان	٢٧	الأعراف	٢٢
٦٣	إنا لا نضيق أجر المصلحين	١٧	"	٧٠
٦٤	ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير	١٨٨	"	١٦٩
٦٥	وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم	١٨٥	"	١٧٢
٦٦	لا يفتنكم الشيطان	٢٧	"	١٩٧
٦٧	تقرّ ميقات به أرحمّ ليلى	١٤٢	"	٢٠٥
٦٨	واسمها إني لكأ لمن الناصحين	٢١	"	٢٩٨
٦٩	واتقوا فتنه لا تصيبن الذين ظلموا	٢٥	الأنفال	٢٢
٧٠	منكم خاصة			
	ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم	٤٧	"	٢٧٢
٧١	أن الله يرى من المشركين ورسوله	٣	التوبة	١١٩٤٨٠
٧٢	وليجدوا فيكم غلظة	١٢٣	"	١٩٧
٧٣	رضا أن يكونوا مع الشوائف	٨٧	"	٣٥١
٧٤	قل أرايتم إن أتاكم عذابه بما تنساب أونهارا ماذا ...	٥٠	يونس	١٠٦

مسلّم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
٧٥	وإن كذبوا نقّل إلى علي ولكن علمكم	٤١	يونس	١٣٣
٧٦	وما يعزّب عن ربّك من مقال ذرة في الأرض	٦١	"	١٤٠
٧٧	فماذا بعد الحق إلا الضلال	٣٢	"	١٤٧
٧٨	فاستقيها ولا تتبعان سهيل الذين لا يعلمون	٨٩	"	١٤٩
٧٩	أمن لا يهدي إلا أن يهدي	٣٥	"	١٦٢
٨٠	إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة	٤٩	"	٢٢١
٨١	ثم استوى على العرش	٣	"	٢٥٠
٨٢	أقولن للحق لما جاءكم أسعرو هذا	٧٧	"	٢٩٠
٨٣	للذين آمنوا الحسن	٢٦	"	٣١٨
٨٤	وإن كلّ لما ليوفينهم ربّك أعمالهم	١١	هود	٩٠
٨٥	فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك	١٢	"	١٦٨
٨٦	فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها	١٠٨	"	١٩٩
٨٧	لا يجزئكم شقوتي		"	٢١٠
٨٨	يولا بناتي هن أظهر لكم	٧٨	"	٢١٢
٨٩	قلنا احمل فيها	٤٠	"	٢٤٨
٩٠	اركبا فيها	٤١	"	٢٤٨
٩١	إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	٢٧	"	١٨٤٥ ٨
٩٢	حتى إذا استيأس الرسل وظنّوا أنهم كذّبا	١١٠	"	٣٣

سلسلة	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
٩٣	ثم استخرجها من وراء أثنيهما	٧٦	يوسف	١٢٠
٩٤	وأمرهم بضاعة	١٩	"	٢٩٧
٩٥	ما هذا بشرا	٣١	"	٥٢٥
٩٦	إني كنت بما أشركتموني من قبل	٢٢	إبراهيم	١٥٧
٩٧	قل للمهادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١	"	٢١٤
٩٨	وإن كان مكروهم لتزول منه الجهال	٤٦	"	٢٥٨
٩٩	ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرور	٤٧	الحجر	١٦٠٤٣١
١٠٠	يا أيها الذي يولي عليه الذكر	٦	"	
١٠١	والنجم مسخرات بأمره	١٢	النحل	١٥٤
١٠٢	لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون	٦٢	"	٢١٠
١٠٣	وتصف المنتهم أن لهم الحسنى	"	"	"
١٠٤	وإن ربك ليحكم	١٢٤	"	"
١٠٥	وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم ما في بطونه	٦٦	"	٤٢٠٤٤٠٥
١٠٦	أيها تدعوا فله الاسماء الحسنى	١١٠	الاسراء	١٢٨
١٠٧	قل للمهادي يقولوا التي هي أحسن	٥٣	"	٢١٤
١٠٨	أمرنا متوفيها	١٦	"	٢٥٥
١٠٩	كونوا حجارة	٥٠	"	٢٦٩

مسلل	الآية	رقمها	المسورة	الصفحة
١١٠	ولن تهلك الجبال طولاً	٣٧	الاسراء	٢٨٢
١١١	وما منع الناس أن يؤمنوا إذ...	٩٤	"	٢٩٤
١١٢	وأخرجني مخبر صدق	٨٠	"	٤٤٣
١١٣	قل لو كنتم تعلمون خزائن ربي	١٠٠	"	٥٠٤
١١٤	إنا لا نضع أجر من أحسن عملاً	٣٠	الكهف	٧٠
١١٥	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن شاء الله .	٢٤	"	١٤٤
١١٦	حتى إذا أتيا أهل قرية استلصبا أهلها .	٧٧	"	١٨٤
١١٧	حتى إذا لقيا غلاماً فقتله قال	٧٤	"	"
١١٨	سيقولون ثلاثة رابهم كلبهم	٢٢	"	٢٣٧
١١٩	لكننا هو الله ربى	٣٨	"	٢٤٠
١٢٠	إذ احتلتمهم وما يمجدون إلا الله	١٦	"	٢٤٤
١٢١	حتى إذا ركبوا في السفينة	٧١	"	٢٥٠
١٢٢	أحصى بما لهبوا أمداداً	١٢	"	٢٨٦
١٢٣	ثم لننزعن من كل شيعة بهمهم أشد	٩٦	مريم	"
١٢٤	وما ينهى للرحمن أن يشغله ولدا	٩٢	"	٢٦٥
١٢٥	ويقول الانسان إذا مات لسوف أبمك .	٦٦	"	٢٨٨
١٢٦	إن هذان لساحران	٦٢	طه	٧٦
١٢٧	لمله يتذكر أو يغشى	٤٤	"	١٦٨

مسلّم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١٤٥	قال للمؤمنين يفضوا من أبصارهم	٣٠	النور	٢١٤
١٤٦	فاليحذر الذين يخالفون عن أمره	٦٣	"	٢٢٠
١٤٧	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا	٤	"	٢٢٧
١٤٨	يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ	٢٢	الفرقان	
١٤٩	ومن تاب وآمن وعمل صالحا فإنه	٧١	"	١١٦
١٥٠	يتوب إلى الله وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما	٦٢	"	٥٠١
١٥١	كذلك سلكناه في تلويح المجرمين لا يؤمنون بها	٢٠٠	الشمراء	٣
١٥٢	هل يسمعونكم إذ تدعون	٧٢	"	١٣٣٥ ١٣٢
١٥٣	وما ينهني وما يستطيعون	٢١٠	"	٢٦٥
١٥٤	وما علم بما كانوا يعملون	١١٢	"	٣٠٠
١٥٥	ويحفظكم سليمان وجنوده	١٨	النمل	٢٢
١٥٦	فما كان جواب قومه إلا أن قالوا	٥٦	"	١٥١
١٥٧	أتأتون الرجال شهوة من دون النساء	٥٥	"	٢٥٦
١٥٨	واقعد أرسلنا إلى ثمود أنعام صالحا	٤٥	"	٢٨٤
١٥٩	صنع الله	٨٨	"	٥٤٦
١٦٠	وإذا سمعوا للفرع أهرضوا وقالوا لنا	٥٥	القصص	١٦٥
١٦١	وأحسن كما أحسن الله إليك	٧٧	"	١٧١
١٦٢	ليبزيك أجر ما سقيت لنا	٢٥	"	٢٨٣

مسل	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١٧٨	ولهم ما يدعون سلام قولا	٥٨	يس	٣٥
١٧٩	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون	٣١	"	٢٢٨
١٨٠	إنا حملنا ذريتهم في الفلأء المشحون	٤١	"	٢٤٩
١٨١	وما علمناه الشعر وما ينبغي له	٦٩	"	٢٦٥
١٨٢	إنا زينا السماء الدنيا بهزئة الكواكب	٧	الصفات	٢٧٤ و ٢٥٤
١٨٣	قال إناك من المنظرين إلى يوم الوقت المملوم .	٨١	ص	٩٤
١٨٤	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠	"	١٩١
١٨٥	حتى توارت بالحجاب	٣٢	"	٢٤١
١٨٦	والذين اتخذوا من دون الله أولياء	٣	الزمر	
١٨٧	إن الله يغفر الذنوب جميعا	٥٢	"	
١٨٨	كذلك يطهر الله على كل قلب متكبر جبار	٣٥	غافر	١٩
١٨٩	إن الذين كهروا ينادون لعنت الله أكر	١٠	"	٥١
١٩٠	غافر الذنب وقابل التوب	٣	"	٦٧
١٩١	وكهروا بما كنا به مشركين	٨٤	"	١٥٧
١٩٢	وإن يستعجبوا فما هم من الممتبين	٢٤	فصلت	٩
١٩٣	قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء	٤٤	"	٧٢
١٩٤	ومن أحسن قولا ممن دعى إلى الله	٢٢	"	٣١١

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١٩٥	والذين إذا أصابهم البغي هم يتنصرون* وما كان لغير أن يكلم الله إلا وحيا	٣٩	الشورى	٩
١٩٦	وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويمغفر عن السيئات *	٢٥	"	٦٧
١٩٨	ويصف عن كثير ويعلم الذين يجادلون	٣٥	"	٥٢٨
١٩٩	ولن يفتكم اليوم انى ظلمتم	٣٩	الزخرف	٥٤
٢٠٠	أنضرب عنكم الذكوة صفحا	٥	"	١٣٧
٢٠١	وما نريهم من آية الا ترى أنهم من	٤٨	"	١٦٦
٢٠٢	واذا تلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم* ان فكى السموات والارض لآيات	٢٥	الجاثية	٩
٢٠٣	للمؤمنين *	٥	"	٣٧
٢٠٤	أم حسب الذين اخرجوا السيئات أن نجعلهم *	٢١	"	١٠٣
٢٠٥	فما أغنى عنهم سمهم ولا ابصارهم	٢٦	الأحزاب	١٢٤
٢٠٦	واذ لم يهتدوا به فسقطون هذا	١١	"	١٧٩
٢٠٧	وأصلح لى فى ذريتى	١٥	"	٢٤٢
٢٠٨	كفى به شهيدا	٨	"	
٢٠٩	وتهللواكم حتى تعلم المجاهدين منكم	٣١	محمد	١٢٣
٢١٠	فانما مفا بعد وانما فداء	٤	"	٥٤٤

مسلم	الآية	رقمها	المسورة	الصفحة
٢١١	ثقاتلونهم أو يسلمون		الفتح	ص ١١٤٥١
٢١٢	أوجب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتا	١٢	الحجرات	١٤٢
٢١٣	وأولفت الجنة للمتقين غير بعيد	٣١	ق	٢٣٠
٢١٤	كانوا قليلا من الليل ما يهجعون	١٧	الذاريات	١٠
٢١٥	وإن يروا كسفا من السماء ساقطا	٤٤	الطور	٤
٢١٦	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩	النجم	١٧٢
٢١٧	اتتريت الساعة	١	القمر	٢٣٠
٢١٨	ودبرنا الأرض عيونا	١٢	"	٤٩٦
٢١٩	فهاى آلاى ربكما تكذبان كل من عليها	٣٧	الرحمن	١٨٢
	فان			
٢٢٠	سنفرغ لكم أيها الثاقف	٣١	"	٤٠٤
٢٢١	فان لم تعلموا رتاب الله عليكم فأتهموا	١٣	"	١٨٠
	الصلاة			
٢٢٢	انما النجوى من الشيطان ليحزن		"	٢٢٢
	الذين آمنوا			
٣٢٣	لئن أخرجوا لا يعترعون ولن قتلوا	١٢	الحشر	
٢٢٤	تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى	١١	الصف	١٤٩
	سبيل الله			

مُسَلَّم	الآيَة	رقمها	السورة	الصفحة
٢٢٥	قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَشْفُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ	٨	الجمعة	٢٢٤
٢٢٦	وَلَنْ يُوَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا	١١	المنافقون	٢٢١
٢٢٧	لَأَنَّهُمْ خَشِبَ مُسْتَدْبِرَةٌ	٤	"	٢٦١
٢٢٨	إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ لِلْكَفَرِ	١٤	التفصين	٢٥٥
٢٢٩	إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ	١٥	"	٢٥٥
٢٣٠	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا	٤	التحریم	١٩٤
٢٣١	مَا أَنْتَ بِمُعْجِزٍ مَعَ عِبَادِكُمْ	٣	القلم	٢٢٤
٢٣٢	ثُمَّ إِنَّهُمْ دُعُوا فِي جَهَنَّمَ	٨	نوح	٢٢٧ و ٢٢٨
٢٣٣	قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ	١	الجن	٢٤٦
٢٣٤	وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ	١٩	"	"
٢٣٥	وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا	٣	"	"
٢٣٦	وَأَنَا لِمَنَّا السَّمَاءُ	٨	"	"
٢٣٧	وَأَنَا كَمَا تَنقَدُّ	٩	"	"
٢٣٨	وَأُخْرَى يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ	٢٠	الزمر	"
٢٣٩	يَا أَيُّهَا الزَّمَلُ قَدْ لَئِلَ الْإِقْلِيلَا	٣	"	٩٨
٢٤٠	يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ	١٤	"	١٩٣
٢٤١	لَا يَشِينُ فِيهَا أَهْلُهَا	٢٣	النبا	"

مسلسل	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
٢٤٢	وما يدريك لعله يزكو	٣	جس	١٠
٢٤٣	ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون	١٧	المطففين	٢١٦
٢٤٤	إذا السماء انشقت	١	الانشقاق	٣١٣
٢٤٥	لنصفن بالنّاصية ناصية ناذية	١٦	الملق	٢١٣
٢٤٦	ولسوف يحطيك ربك فترضى	٥	الضحى	٣١٥

*** (٢) *** فهرس الأحاديث ***

- ١- ألا أنهركم بأحکم إلى وأثركم منى يوم القيامة ص ٣٤٤
 ٢- اللّهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا... ص ٥٥٣

*** (٣) *** الاسماء والأشكال ***

- ١- ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شجرة ص ٣٩
 ٢- لصن الله ناقة خلقتى إليها فقلت إن صاحبها ص ٧٧
 ٣- عليه رجلا لمضى ص ٣٩٣
 ٤- قضية ولا أبا حسن لها ص ٥١٠
 ٥- لا ناصرى لك ص ٥١٦
 ٦- قمدك الله عمرك الله ص ٦٠٣
 ٧- فاما لفيك ص ٦١٠
 ٨- وامن خضر بئر زمزماه ص ٥٣٥
 ٩- واجمعتى الشاميتيناه ص ٥٣٥
 ١٠- الناصح والأشج أعد لا بنى مروان ص ٣٤٤
 ١١- على الثمرة مثلها زبدة ص ٥١٦
 ١٢- كالهم رجلا ص ٥٥٦

* * * فهرس الأبيات الشعرية * * *

الصدر	المعجز	الصفحة
(أ)		
إن من يدخل	والظباء	٧٨
(ب)		
ولقد طمنت	أن يفصوا	٢١٠
إذا قصرت	ففضارب	١٢٦
أتهجر	تطبيب	٥٠٠
دعني	بجانها	٥٥٨
حتى إذا الكلاب	ولا طلبها	٥٥٧ ، ٢١٧
وما الدهر	مذهبها	٥٢٦
وله وليدت	البحرو الكلاها	٢١٧
لم تتلفح	في القلب	٤٧٥
أنا تل حتى	من الكرب	٤٤٣
فلئن	الأحزاب	٤٧١
وكمنا	مذهب	٥٦٣
فاليوم	من عجيب	٤٥

(ت)

ألا رجلا	تهيب	٩٣
----------	------	----

الصدر	المجوز	الصفحة
(ج)		
لأن أصوات	أصوات الفرائح	٤٦٨
(ح)		
من صد	لا بهراج	٣٦٣
لهيك يزهد	مما تطيح الطوح	٥٦٩
(د)		
إذا ما دعوا	المرد	٣٨٢
نهت أغوالى	فده يد	٣٨٢
أهلى سلوقية	أود	٣٩١
أبنى لهبنى	عضد	٥٦٠
وان يكن	الوالد	١١٨
طاف الخيال	ولا صد	٣٩١
مماوى	ولا الحديد	٧٩
قد زعموا	من الوجد	٥٨١
بكل تدأوبنا	من الهمد	٥٨١
فتركهن	المرد	٦٠١
أزق الترحل	ولأن قد	٥٨٤
على أن	بذى ود	٥٨١
مقدوفة	بالمد	٥٤٥

الصدر	المجسّر	الصفحة
(ر)		
إِذَا أَتَيْتَ	وَمَا تَذَرُ	٥٠٤
يَانِيسَ	عَمَرُ	٥٣٣
فَعَالِي	نَاصِرُ	٤٥٠
وَمَا نَهَالِي	دَيْتَارُ	٤٦٠
وَمَرْدُهُ	وَمَارُ	٤٢٦
أَلَا أَيْنَ هَذَا الْبَاحِخِ	يَدِيهِ الْقَادِرُ	٦٢٠
أَكَلَّ أَمْرِي	نَسَارَا	٣١٦ ٥ ٣٩
قَلَّتْ لَهُ	فَنَمَذَرَا	٣٤٢
مَتَى تَلْقَانِي	وَمُسْتَطَارَا	
لَا أَرَى	وَالْفَقِيرَا	٣٠٢ ٥ ٧٠
مَتَى زَادُوا	غَيْرُ غُخَرُ	٤١٧
إِذَا تَخَازَرْتَ	مَنْ غَيْرُ عَوْرُ	٤٧٤
يَا لَمَنَةِ اللَّهِ	مَنْ جَارُ	٥٧٠
إِذَا قَالَ	بِزَوْجَارَا	٣٨٤

(س)

آلَيْتَ حَبْ	السُّوسُ	
أَكْرَمُ وَأَحْسَى	الْقَوَانِسَا	٥٩٠
فَلَمْ أَرُ	فَوَارِسَا	٥٩٠

(ض)

عَلَى أَتْبَاحِهَا تَمْفُو	مَا يَمْضِي	٥٨١
فَوَاللَّهِ مَا	عَلَى الْأَرْضِ	•

الصدر	المجوز	الصفحة
	(ط)	
مازلت أسمى	الثلاث المختلط	٦٠١
جاءوا بمدق	هل رأيت الذئب قط	.

(ع)

تحية بينهم	وجيح	٢٨١
وهل يرجع	الهالقع	٤١٧
أها خراشه	القبح	٥٦١
قهيئانهم نرتبه	زناد وراعى	٣٩٤
أشول لها	لن تراعى	٣٩٤
وكت إذا	قساع	٥٩٩
وما كان حمص	فى مجمع	٥٧

(ف)

بهيلا يزجون	المقاذى	٥٦٧
فهيئ نسوس	سوفة تقتصف	٣٩٥

(ق)

استسوى بشر	لام مهران	٢٥٠
عديس ما لمهاد	تحملين طلق	٥٦٨ ٤٢٤
لا نسب اليوم	على الرائق	٥٠٨
فيها خطوط	بهيق	٥٥٤ ٣١٢

الصدر	المجوز	الصفحة
يا فسر إن	على الاحصاق	٥٦٢
إن كلاها	هدرا صادقها	٢١١

(ك)

قد كان فيهم	زيد المعمارك	٣٥٩
فلما خشيتم	وأرهنهم مالكا	٤٨٩

(ل)

كم نالني	أختمل	٤٥٧
فقلت اقتلوهما	تقتل	٥٨٥
ولا تشتتم	وتجهل	٣٤٣
وقبلى مات	الفضل	٣٦٧
إن للخير والشر	وجه قبل	٤٧٣
إذا هي لم	اسحل	٥٦٤
يقون	السلسل	٥٧٦
أخا الحرب	أقلا	٣٥٠
وميتة	قذالا	٤٠٤
فإن تك	أطولا	٣٥١
إن محلا	مهلا	٣٩٩

(م)

شم المهاوين	ولا تسم	٤٧٧
وناخذ	ليس له سنم	٥٩٠

الصدر	المجيز	الصفحة
(م)		
وأرى إلى	ولا ظلم	٤٧٨
هم الآمرون	معظما	٤٦٨
ألا تسألون	وأكرمها	٤٧١
نقمت للطف	جاءتني حلم	٥٨٨
أنتفضب إن أذنا	ابن حازم	١٨٤
لمزة موحشا	مستديس	٣٢٠
عيرات الفمال	مخطوطة الأعظم	٤٠٠
وما هي إلا	على حق خثما	٤٠٧
عزتك الله	بذي مسلم	٥٤٩
أيتها الشاتس	تهيم	٥٦٥
أيا طهيسة	أم سالم	٥٨٨
أفوانسارى	ظالمها	٥٩٨

(ن)

فللموت تندو	تهنى المساكن	١١٨
أنا ابن سمد	أكرم الشمدينا	٣٦٩
فما إن طهنا	دولة آخرينا	٥٢٦
أنا ابن جلا	تمرفونسى	٥٨٦
أطمسح	لأحساننا حسن	٦٣٨
علا زيدنا	يمانسى	٣٥٣

(و)

وأنت امرو	منهرو	٦٣٨
-----------	-------	-----

الصدر	المجسر	الصفحة
وتلن شيب قد	قلت إنه	٧٧
ام الحليم لمجوز	الرقب	٧٨
مالك من شيخك	إلا رطب	٢٠٩
ومن فحلاتي	جليد	٣١٣
باعد أم الممر	قصود	٣٥٥
لها أمارير	أرائيرها	٣٦٥
صحننا الخزرجية	ذوود	٣٩٧
فلا مزننة	ابقالم	٤٠٩
يا جارتها	غفارة	٤٣٣
وقد جعلت	نابها	٤٥٤
رأيت يزيد	الخلافة لأهلها	٣٥٦

(ي)

وان تحتذر بالمخل	عراقها نعل	٢٤٢
ورب هذا	ورق الحمى	٣١٩
دعاهن ردفسى	الصواديا	٣٤٨
وقد علمت عرسى	عاديها	٣٧٥
على أطرقا	المصى	٣٧٩
بدالى	جامها	٥٥٨
أما رايها	الآ تلافيا	٥٥٩
محر نيم الجامل	صلى	٥٩٣
أ أن شجك	الكوسى	"

* * * فهرس أنصاف الأبيات * * *

الصفحة

٥٢	١ - فَإِنَّ يَجْهَرُ أَخَاكَ مَصَابِ الْقَلْبِ :
١١٨	٢ - لَدُوا لِلصَّوْتِ وَابْنُو لِلخَرَابِ :
١٢١	٣ - وَاتَى وَقْيَارُ بِهَا لِفَرِيَسِبِ :
١٤٧	٤ - مَاذَا التَّوَانِي عَلَى النَّارِ قَدْ حَدَثَ :
٢٢٧٠٢٠٦٠٢٠١	٥ - وَأَنَا هِيَ إِقْبَالِ وَإِدْبَارِ :
٤٧٨	٦ - يَأْسَاقُ اللَّيْلَةُ أَهْلَ السَّدَارِ :
٤٨٩	٧ - عَلَقْتُهَا عَرْضًا وَاقْتَبَلِ :
٥٠٠	٨ - وَلَيْسَ إِذَا زُرْعًا أَضْمَقُ بِخَارِجِ :
١٥٤	٩ - وَلَا خَارِجًا فِي زُورِ كَسَالِمْ :
١٧٦	١٠ - قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِهَا مَهْمَا :
٣٥٢	١١ - مَفْرُوشَةُ الرَّحْلِ فَرَشًا لَمْ يَكُنْ قَلْبِي :
٣١٩	١٢ - أَوَالْفَا مَكَّةَ مِنْ مَرَقِ الْحَمَى :
٥٤٣	١٣ - قَلَّتْ حَفَانَا مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا :
٥٢٠	١٤ - فَلَا أَبَ وَهْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَهْنَهُ :

* * فهرس المضبوطات * *

(٦)

- ١ - الكلام على قوله تعالى : " فتاتلونهم أو يسلمون " ص ١
- ٢ - " كذالك سلكتاه في قلوب المجرمين " ص ٣
- ٣ - " يوشد لا يمدب عذابه أحد ولا يوتق وثاقه أحد " ص ٥
- ٤ - هل يجوز دخول الفاء في مثل : " إن أكرمك " ص ٨
- ٥ - الكلام على قوله تعالى : " فمدّة من أيام آخر " ص ١٢
- ٦ - هل يجب عود الضمير على المذكور أولى ؟ ص ١٤
- ٧ - الكلام على قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلقٍ حميد " ص ١٥
- ٨ - " يدعو لمن ضده أقرب من نفسه " ص ١٦
- ٩ - " كذالك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض " ص ١٨
- ١٠ - " كذالك يطهح الله على كل قلب متكبر جبار " ص ١٩
- ١١ - " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض " ص ٢١
- ١٢ - " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة " ص ٢٢
- ١٣ - " إن تهدوا الصدقات فنعمنا هي " ص ٢٦
- ١٤ - " أن تصل إحداهما فتذكر إحداهما الاخرى " ص ٢٧
- ١٥ - " ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا " ص ٣١
- ١٦ - " حتى إذا استبأس الرسل وظنوا " ص ٣٣
- ١٧ - " ولهم ما يدعون سالم قولا " ص ٣٥
- ١٨ - " وتصريف الرياح آيات للؤمنين " ص ٣٧
- ١٩ - " يخشون الناس خشية الله أو أشد خشية " ص ٤١
- ٢٠ - " فإن كانتا اثنتين " ص ٤٧
- ٢١ - " إن الذين كفروا يتنادون لعنت الله أكبر من هتكم ص ٥١
- ٢٢ - " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في المذاب مشتركون ص ٥

- ٢٣- الكلام على قوله تعالى : " فإذا أنفضت من عرفات " ص ٥٦
- ٢٤- " وعرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون " ص ٦٠
- ٢٥- " ثم لننزعن من كل شيعة أنهم على الرحمن " ص ٦٢
- ٢٦- " وإن كان رجل يورث كلالة " ص ٦٦
- ٢٧- " غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب " ص ٦٧
- ٢٨- " أما الذين فسقوا وأهم النار هم فيها خالدون " ص ٧٠
- ٢٩- " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون ص ٧٢
- ٣٠- " إن هذان لساحران " ص ٧٦
- ٣١- " ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر " ص ٧٩
- ٣٢- " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعدها " ص ٨٢
- ٣٣- " ومن أظلم ممن كم شهادة عنده من الله " ص ٨٣
- ٣٤- " إذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم " ص ٨٥
- ٣٥- " وإن كذبا لما ليخيتهم ربك أعمالهم " ص ٩٠
- ٣٦- " قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم " ص ٩٤
- ٣٧- " لا تبشئ فيها أحقابا " ص ٩٥
- ٣٨- " يا أيها المزمل قم الليل نصفه " ص ٩٨
- ٣٩- " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم ص ١٠٣
- ٤٠- " قل أرايتم إن أتاكم عذابهم بياتا أنهارا " ص ١٠٦
- ٤١- " وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله " ص ١٠٩
- ٤٢- " ولا تموتن إلى وأنتم مسلمون " ص ١١٢
- ٤٣- " من بعد وصية يوصى بها أولدين " ص ١١٤
- ٤٤- " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " ص ١١٥
- ٤٥- " ليجزى الله الصادقين بصدقاتهم ويمدح المنافقين " ص ١١٧
- ٤٦- " أن الله برئ من المشركين ورسوله " ص ١١٩

- ٤٧- الكلام على قوله تعالى : " ولنبليوكم حتى نعلم المجاهدين منكم " ص ١٢٣
- ٤٨- " ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يآلمون " ص ١٢٤
- ٤٩- " وإذا هموا للقتال عرضوا وقالوا لما أعملنا ولكم أعمالكم " ص ١٢٥
- ٥٠- " أفنخرب عنكم الذكر صفحا " ص ١٣٧
- ٥١- " وما يمزج من رثك من مقال ذرة " ص ١٤٠
- ٥٢- " أيعب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا " ص ١٤٢
- ٥٣- " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله " ص ١٤٤
- ٥٤- " فمادنا بعد الحق إلا الضلال " ص ١٤٧
- ٥٥- " فاستقيما ولا تتهمان سهيل الذين لا يعلمون " ص ١٤٩
- ٥٦- " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا " ص ١٥١
- ٥٧- " والنجم مسخرات بأمره " ص ١٥٤
- ٥٨- " وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم " ص ١٥٧
- ٥٩- " فاستجبنا له فنجينا من الضم وكذلك ننجي " ص ١٥٨
- ٦٠- " ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا " ص ١٦٠
- ٦١- " أمن لا يهدي إلا أن يهدي " ص ١٦٢
- ٦٢- " ما يتذكر فيه من تذكر " ص ١٦٥
- ٦٣- " وما نوبهم من آية إلا هي أكر من أختها " ص ١٦٦
- ٦٤- " فلملك تارك بعض ما يوحى إليك " ص ١٦٨
- ٦٥- " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير " ص ١٦٩
- ٦٦- " ثم استخرجها من وراء أخيه " ص ١٧٠
- ٦٧- " وإذا كره كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين " ص ١٧١

- ٦٨- الكلام على قوله تعالى : "وَأَنْ لِّمَنِ الْإِنْسَانُ إِلَّا مَا سَمَىٰ" ص ١٧٢
- ٦٩- "قليلًا ما يؤمنون" ص ١٧٦
- ٧٠- "وَإِنْ لَّمْ يَهتَدُوا بِهِ فَمَحْقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ" ص ١٧٩
- ٧١- "وليس الذكر كالأنثى" ص ١٨١
- ٧٢- "عَفَىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا" ص ١٨٢
- ٧٣- "إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصْدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ" ص ١٨٤
- ٧٤- "كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" ص ١٨٧
- ٧٥- "القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة" ص ١٨٩
- ٧٦- "جَنَّاتٌ عَدْنٌ مَّفْتُحَةٌ لَهُمُ الْأَمْهَابُ" ص ١٩١
- ٧٧- "يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا" ص ١٩٣
- ٧٨- "إِنْ تَتَّبِعُوا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ" ص ١٩٤
- ٧٩- "وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً" ص ١٩٧
- ٨٠- "مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ" ص ١٩٨
- ٨١- "وَمَا كَانَ لِمَشْرَآنِ يَكْلَمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ عَجَابٍ أَوْ يَرْسُلَ رَسُولًا" ص ٢٠١
- ٨٢- "فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً" ص ٢٠٥
- ٨٣- "زَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" ص ٢٠٦
- ٨٤- "وَلَا رِطَابٌ وَلَا يَابَسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَجِيدٍ" ص ٢٠٨
- ٨٥- "لَا جِزْمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ" ص ٢١٠
- ٨٦- "هَؤُلَاءِ يَهْتَفُونَ مِنْ أَطْهَرِ لَكُمْ" ص ٢١٢
- ٨٧- "قُلْ لِمَهَادَى الَّذِينَ آمَنُوا يَقِيمُوا الصَّلَاةَ" ص ٢١٤
- ٨٨- "فَمَنْ يَقَالَ هَذَا الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكَذَّبُونَ" ص ٢١٦
- ٨٩- "وَمَا هُوَ بِمُزْعِجُهُ مِنَ الْمَذَابِ أَنْ يُخَمَّرَ" ص ٢١٩

- ٩٠- الكلام على قوله تعالى : إذا جاء أجليهم فلا يستأخرون ساعة " ص ٢٢١
- ٩١- " إنا النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا " ص ٢٢٢
- ٩٢- اللام في مثل : " ما ضربت للتأديب للتأديب هل هي متعلقة " ص ٢٢٤
- ٩٣- الكلام على قوله تعالى : ليسا بالسنتهم " ص ٢٢٧
- ٩٤- " أناخذ منه بهتاناً وإثماً مبيناً " ص ٢٢٨
- ٩٥- " ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون " ص ٢٢٨ مكرر
- ٩٦- " وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد " ص ٢٣٠
- ٩٧- " لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر " ص ٢٣١
- ٩٨- " قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشركم الناس ضحى " ص ٢٣٣
- ٩٩- " سيقولون ثلاثة رابهم كلبهم " ص ٢٣٧
- ١٠٠- " لئنأ هو الله ربى " ص ٢٤٠
- ١٠١- " حتى توارت بالحجاب " ص ٢٤١
- ١٠٢- " وأصلح لى فى ذرىتى " ص ٢٤٢
- ١٠٣- " وإن اهزلقتموهما وما يبعدون إلا الله " ص ٢٤٤
- ١٠٤- " يا صلنا قد كنا فى عقلة من هذا " ص ٢٤٥
- ١٠٥- " قل أوحى إلنى أنه استمع نفر من الجن " ص ٢٤٦
- ١٠٦- " وطبها وطى الفلك تحملون " ص ٢٤٨
- ١٠٧- " يوم يأتى بعض يات ربك لا يفتح نقى إيمانها " ص ٢٥١
- ١٠٨- " وليحكم أهل الانجيل " ص ٢٥٤
- ١٠٩- " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم " ص ٢٥٥
- ١١٠- " أتأتون الرجال شهوة من دون النساء " ص ٢٥٦
- ١١١- " وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال " ص ٢٥٨

- ١١٢- الكلام على قوله تعالى : " كَانْتُمْ خَشِبَ مَسْنَدَةٌ " ص ٢٦٦
- ١١٣- " لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة " ص ٢٦٢
- ١١٤- " وما علمناه الشعر وما ينهنى له " ص ٢٦٥
- ١١٥- " عينا فيها تسقى مذهبها " ص ٢٦٦
- ١١٦- " متكئين فيها على الأراك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا " ص ٢٦٨
- ١١٧- " كونوا قردة خاسئين " ص ٢٦٩
- ١١٨- " فاليحذر الذين يخالفون عن أمره " ص ٢٧٠
- ١١٩- " ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم وفخر الموت " ص ٢٧٢
- ١٢٠- " وتركهم في ظلمات لا يبصرون " ص ٢٧٣
- ١٢١- " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب " ص ٢٧٤
- ١٢٢- " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بـ... " ص ٢٧٧
- ١٢٣- " فذونا شهر ورواحها شهر " ص ٢٧٩
- ١٢٤- " اعملوا آل داود شكرا " ص ٢٨٠
- ١٢٥- " قلما نحرّثت الجبن أن لو كانوا يعلمون " ص ٢٨١
- الضيب
- ١٢٦- " إنا أنزلنا تخروا الأرض ولن تبلغ الجبال طولا " ص ٢٨٢
- ١٢٧- " ليجزيك أجر ما سقيت لنا " ص ٢٨٣
- ١٢٨- " ولقد أرسلنا إلى نوح أخاهم صالحا أن اهدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون " ص ٢٨٤
- ١٢٩- " أحصى بما لبثوا أمدا " ص ٢٨٦
- ١٣٠- " إذا مات لسوف ابعث حيا " ص ٢٨٨
- ١٣١- دخول الاستغفار الانتكاري على الشرط في مثل : " إن أكرمك أهتنتي " ص ٢٩٠
- ١٣٢- الكلام على قوله تعالى : " وأرجلكم " ص ٢٩٢

- ١٣٣- الكلام على قوله تعالى : " لنسفكن بالناصية ناصية " ص ٢٩٣
- ١٣٤- " وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله رسولا ؟ " ص ٢٩٤
- ١٣٥- " وأسروه بضاعة " ص ٢٩٧
- ١٣٦- " وناسمهما إلى لكما لمن الناصحين " ص ٢٩٨
- ١٣٧- " وما علمى بما كانوا يعملون " ص ٣٠٠
- ١٣٨- " وقد نزل عليكم أن إذا سمعتم آيات الله يكسر بها ويستهزئ بها فلا تسمعوا همهم " ص ٣٠١
- ١٣٩- " وبقينا على آثارهم بحيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة " ص ٣٠٢
- ١٤٠- الكلام على قول الزمخشري في المفضل : الكلمة هي اللفظة الدالة ص ٣٠٣
- ١٤١- " فإنه موضوع للجنس بأسره " ص ٣٠٥
- ١٤٢- " في التوابع ، هي الاسماء التي لا تصبها الاعراب إلا على سبيل التثنية لغيرها " ص ٣٠٦
- ١٤٣- " وقد استبحروا إن زيد قام " ص ٣٠٨
- ١٤٤- الكلام على قول الزمخشري في باب التمييز ص ٣١١
- ١٤٥- " الشاعر في المفضل : ومن فماتني أنق حسن القرى : ص ٣١٣
- ١٤٦- " أكل امرئ تحسبين امرأ " ص ٣١٦
- ١٤٧- " أو الفاكهة من ورق الحصى " ص ٣١٩
- ١٤٨- " لمزة موحشا طلل قديم " ص ٣٢٠
- ١٤٩- " الزمخشري في المعنى " ص ٣٢٢
- ١٥٠- " قولهم : ربه رجلا " ص ٣٢٣
- ١٥١- " المفضل : ولأن المتصل أخضر " ص ٣٢٤
- ١٥٢- " وليفيد اضربا من التوكيد " ص ٣٢٥

- ١٥٣- الكلام على قول الزمخشري في الفضل : وأنا أسوق إليك عاقبة ما بينته
العرب من الاسماء ص ٣٢٦
- ١٥٤- " " " " " " " " : وما أنا للشئ الذي ليس نافعي : ص ٣٢٧
- ١٥٥- " " " " " " " " : يوحى أصمت ص ٣٣٠
- ١٥٦- " " " " " " " " : في باب عطف بيان ص ٣٣١
- ١٥٧- " " " " " " " " : للمنى هو الذى سكن آخره وحركه لا يعامل ص ٣٣٢
- ١٥٨- " " " " " " " " : في حروف التحضيض تزيد استبطام وحته ص ٣٣٣
- ١٥٩- " " " " " " " " : لولا ولوما ص ٣٣٤
- ١٦٠- " " " " " " " " : العرب ص ٣٣٦
- ١٦١- " " " " " " " " : تحريف الحرف ص ٣٣٧
- ١٦٢- " " " " " " " " : على قسم الحرف فى الزيادة ص ٣٣٩
- ١٦٣- " " " " " " " " : الفصل : ودع ذ الهوى قبل القلى ترك ذى
الهوى ص ٣٤٠
- ١٦٤- " " " " " " " " : لا تهك عينك إنما : ص ٣٤٢
- ١٦٥- " " " " " " " " : ولا تشتم المولى وتهلج أذاته ص ٣٤٣
- ١٦٦- " " " " " " " " : الزمخشري في باب أفضل التفضيل ص ٣٤٤
- ١٦٧- " " " " " " " " : الفصل في باب نعم ومن وجدنا ص ٣٤٦
- ١٦٨- " " " " " " " " : الشاعر في الفضل : دعاهن رد في فرعين لصوته ص ٣٤٨
- ١٦٩- " " " " " " " " : أنا الحرب لها سإ إليها جلالها : ص ٣٥٠
- ١٧٠- " " " " " " " " : علا زيدنا يوم التقى رأس زيدكم : ص ٣٥٣
- ١٧١- " " " " " " " " : باعدام الصر من أسيرها : ص ٣٥٥
- ١٧٢- " " " " " " " " : رأيت الوليد بن يزيد هاركا : ص ٣٥٦
- ١٧٣- " " " " " " " " : وقد كان فيهم حاجب وابن أمه : ص ٣٥٩
- ١٧٤- " " " " " " " " : الزمخشري في البهاوة في قسم المشترك ص ٣٦١
- ١٧٥- " " " " " " " " : اسم الجنس والمعلم والمعرفة ص ٣٦٢
- ١٧٦- " " " " " " " " : الشاعر : الفصل : من صد عن نيرانها :
فأنا ابن قيس لا يراج ص ٣٦٣

- ١٧٧- الكلام على قول الشاعر في المفضل : لها أثارير من لحم تمرة ص ٣٦٥
- ١٧٨- " " " " " " " " : وقبلى مات الخالدان كلاهما ص ٣٦٧
- ١٧٩- " " " " " " " " : أنا ابن سعد أكرم السعدينا : ص ٣٦٩
- ١٨٠- " " " " " " " " : الزمخشري في المفضل : وورثت كبحففل ص ٣٧١
- ١٨١- " " " " " " " " : في تحريف الكلمة ص ٣٧٣
- ١٨٢- إجابته عن سؤال أورد على الزمخشري في حدّ الكلمة ، الكلمة هي اللفظة ص ٣٧٣
- ١٨٣- الكلام على قول الشاعر في المفضل : وقد علمت عروسى عليك أنثى : ص ٣٧٥
- ١٨٤- " " " " " " " " : ويأوى إلى نسو عليل : ص ٣٧٧
- ١٨٥- " " " " " " " " : على أديقا باليات الخيام : إلّا ص ٣٧٩
- ١٨٦- " " " " " " " " : إذا ما دعوا كيمان كانت كهولهم ص ٣٨٢
- ١٨٧- " " " " " " " " : إذا قال غاو من تنوخ تصيدة ص ٣٨٤
- ١٨٨- " " " " " " " " : الزمخشري في تحريف الكلام ص ٣٨٦
- ١٨٩- " " " " " " " " : الشاعر في المفضل : نهت أحوالى بنى يزيد : ص ٣٨٧
- ١٩٠- " " " " " " " " : أشلى سلوقية باتت مات بها : ص ٣٩١
- ١٩١- " " " " " " " " : بعض العرب في المفضل : عليه رجلا ليسنى ص ٣٩٣
- ١٩٢- " " " " " " " " : الشاعر في المفضل : فهينا نحن نرتبه أانا : ص ٣٩٤
- ١٩٣- " " " " " " " " : صحن الخزرجية مرفقات ص ٣٩٧
- ١٩٤- " " " " " " " " : إن محلا وان مرتجلا : وان في السفر ص ٣٩٩
- ١٩٥- " " " " " " " " : بهرات الفصال والسودد : ص ٤٠٠
- ١٩٦- " " " " " " " " : الزمخشري في المفضل : ولم يمنوا بالرجل والقوم والمصابة ص ٤٠١
- ١٩٧- " " " " " " " " : إذا اعتل الآخر وما قبله ساكن ص ٤٠٣
- ١٩٨- " " " " " " " " : الشاعر " " " " : ومية أحسن الثقلين جيدا : ص ٤٠٤
- ١٩٩- " " " " " " " " : مفار ابن همام على حيي غثما : ص ٤٠٧
- ٢٠٠- " " " " " " " " : ولا مزنة ودنت ودقها : ولا أوى ص ٤٠٩

٢٢٥-	الكلام على قول الزمخشري في خبر ما ولا المشبهتين به	ص ٥٢٥
٢٢٦-	باب المصوب اللازم اضماره	ص ٥٣٠
٢٢٧-	توابع المنادى المضموم غير المبهم	ص ٥٣٤
٢٢٨-	في المنصوبات (المفعول المطلق)	ص ٥٣٧
٢٢٩-	المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة	ص ٥٤١
٢٣٠-	المفعول به	ص ٥٥٦
٢٣١-	الشاعر في المفضل : دعنى فأذهب جانها :	ص ٥٥٨
٢٣٢-	أيا راكها إنما عرضت فهل نفس	ص ٥٥٩
٢٣٣-	أهني ليهني لستم بهد :	ص ٥٦٠
٢٣٤-	أها خراصة أما أنت ذا نفر	ص ٥٦١
٢٣٥-	يا قتر إن أهاك حين خولع	ص ٥٦٢
٢٣٦-	وكنتا مدامة لأن متونها :	ص ٥٦٣
٢٣٧-	إذا هي لم تستك بمحود أراكة:ص	٥٦٤
٢٣٨-	أيها الشامي ليحسب مثلي	ص ٥٦٥
٢٣٩-	بحيث لا يرجون كل مطية :	ص ٥٦٧
٢٤٠-	عديس ما لمهاد عليك إمارة:ص	٥٦٨
٢٤١-	ليهك يزيد ضارب لخصوه :	ص ٥٦٩
٢٤٢-	يا لمتة الله والأقوام كلهم :	ص ٥٧٠
٢٤٣-	الزمخشري في باب الترخيم في ترخيم عروية	ص ٥٧١
٢٤٤-	في النداء حذف المنادى	ص ٥٧٢
٢٤٥-	وهو جواب لسه	ص ٥٧٣
٢٤٦-	في خوف الضمير	ص ٥٧٤
٢٤٧-	الشاعر في المفضل : يسقون من يردى البريص	ص ٥٧٦
٢٤٨-	متى تلقى فردين ترجف :	ص ٥٧٨

- ٢٤٩- الكلام على قول الشاعر في المفضل : على أنها تحفو الكلم وإنما : ص ٥٨١
- ٢٥٠- : أرف الترخل غير أن ركبنا ص ٥٨٤
- ٢٥١- : فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ص ٥٨٥
- ٢٥٢- : أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا ص ٥٨٦
- ٢٥٣- : فقامت للطف مرتاعا وأزفني ص ٥٨٨
- ٢٥٤- : ونأخذ بمدى بذياب عيش ص ٥٩٠
- ٢٥٥- : محرّج الجامل والنوى ص ٥٩٣
- ٢٥٦- : وأضرب منا بالسيف القواص ص ٥٩٥
- ٢٥٧- : أتوا ناري فقلت ممن أنتم : ص ٥٩٨
- ٢٥٨- : هي كناية كاللصوت المرد ص ٦٠١
- ٢٥٩- : جاءوا بمدق هل رأيت الذهب ص ٦٠٢
- ٢٦٠- عرك الله وجهك بالله في المفضل ص ٦٠٣
- ٢٦١- الكلام على قوله تعالى يا جبال أهي معه والطير ص ٦٠٤
- ٢٦٢- الكلام على قول الزمخشري : واستعمل هذا والأصل معا ص ٦٠٥
- ٢٦٣- الكلام على . . . في المفضل في خبر إن ص ٦٠٦
- ٢٦٤- في حذف إن ص ٦٠٧
- ٢٦٥- ص ٦٠٨
- ٢٦٦- الكلام على خبر لا التي لشي الجنس ص ٦٠٩
- ٢٦٧- الكلام على قولهم فاهها لفيها ص ٦١٠
- ٢٦٨- الكلام على باب الامالة في المفضل ص ٦١١
- ٢٦٩- الاختراض على الزمخشري في سياقه ولده مع وعدة ص ٦١٣
- ٢٧٠- الكلام على تعريف اللقب في المفضل ص ٦١٤
- ٢٧١- الكلام على قول سميحة : أعلم إن كل شيء حسن لك أن تحمل فيه ص ٦١٥
- ٢٧٢- الكلام على قول الزمخشري : وكل مشي أو المجموع من الأعلام فحصره ص ٦١٦

*** فهرس المراجع ***

- ١ - قرآن كريم
- ٢ - معاني القرآن للقراء
- ٣ - معاني القرآن للأغنيى الأوسط
- ٤ - املاء ما من به الرحمن لمكرى
- ٥ - مشكل اعراب القرآن لمكى بن أبى طالب
- ٦ - الكشاف للزمخشري
- ٧ - اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس
- ٨ - البحر المحيط لأبى حيان الاندلسى
- ٩ - اعراب القرآن المنسوب للزجاج
- ١٠ - مسند امام أحمد
- ١١ - فهرس للألفاظ الحديث
- ١٢ - الكتاب لسهويه
- ١٣ - المختضب للمبرد
- ١٤ - شرح الكافية لابن مالك مخطوط تحت رقم ١٣ لغة مكتبة الدراسات بالجامعة
- ١٥ - شرح التسهيل لابن مالك مخطوط .
- ١٦ - " " " عقيل .
- ١٧ - كتاب المختصد لمهد القاهر الجرجاني
- ١٨ - الايضاح في شرح الفصل ... لابن الحاجب
- ١٩ - شرح الكافية للرضى
- ٢٠ - المثنى لابن هشام
- ٢١ - اللّح في النحو لابن جنى
- ٢٢ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور
- ٢٣ - القرب لابن عصفور
- ٢٤ - الايضاح المضدى لأبى على الفارسى

- ٢٥- الخصائص لابن جنى
- ٢٦- شرح الفصل لابن يعقوب
- ٢٧- الهمع للسيوطي
- ٢٨- منهج السالك لأبي الحسن الاسعوي
- ٢٩- أوضح المسالك لابن هشام
- ٣٠- أمالي ابن الشجري لابن الشجري
- ٣١- الانصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات
- ٣٢- عمدة الحافظ فى النحو لابن مالك
- ٣٣- شرح القدر المحسب لابن باهسان ت خالده الكرم
- ٣٤- التصريح للأزهري
- ٣٥- شرح أبيات سميح لأبي سعيد السيرافي
- ٣٦- شرح أبيات المنفى
- ٣٧- الخزائن لخطيب الهنداوى
- ٣٨- شافية ابن الحاجب فى الصرف ت محى الدين عبد الحميد وحسن نور
- ٣٩- النشر فى القراءات لابن الجزرى
- ٤٠- البداية والنهاية لابن كثير
- ٤١- القاهرة د عبد الرحمن زكى
- ٤٢- حسن المحاضرة للسيوطي
- ٤٣- كتاب الرضين لأبي شاه
- ٤٤- سياسة صلاح الدين الايوبي .. دريد عبد القادر نوري
- ٤٥- الحركة الفكرية فى مصر د عبد اللطيف حمزة
- ٤٦- النجوم الزاهرة تشرى بردى
- ٤٧- الشعر والشعراء لابن قتيبة
- ٤٨- مراتب التحسين لأبي الطيب اللخمي
- ٤٩- درة الشواص فى أوهام الشواص لابن دريد

- فـ مجمع المؤلفين عمر رضا كحالة
- ٥١- الطالع السعيد الأتوى
- ٥٢- شرح ديوان المتنبي أبو الهقاء المكهري
- ٣- ديوان المجاج د • عهد الخفيظ الصطلي
- ٥٤- شعر الهذليين للسكوى
- ٥٥- الخطط للقرنزي
- ٥٦- اصلاح المنطق لثعلب
- ٥٧- البيان والتبيين للجاحظ
- ٥٨- البخلاء "
- ٥٩- لسان العرب لابن المنظور
- ٦٠- القاموس المحيط لفيروز آبادي
- ٦١- الصحاح للجوهري
- ٦٢- ابن الحاجب النحوى آثاره وذهبه رسالة ماجستير طارق عمن الجنابى
- ٦٣- ابن النازم رسالة ماجستير محمد على حمن سعيد
- ٦٤- المسائل المسكويات لأبي على الفارسي ت د • على جابر منصور